وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العوامل المؤثّرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990-2012

-دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية ونقود

من إعداد الطالبة:

سعداوي سامية

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: خليل عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

1. د. بوشنافة الصادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
2.د. خليل عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
3. د. سعداوي موسى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
4.د. يدو محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البليدة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأتقدم بالشكر الجزيل لوالدي على دعواتهما لي بالتوفيق، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور خليل عبد القادر على قبوله الإشراف على هذا العمل، والذي لم يدخر جهداً في توجيهي وإرشادي ومساعدتي على إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأفراد عائلتي وكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل.

سعداوي سامية

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على أداء البنوك العمومية في الجزائر وانعكاس ذلك على تنافسيتها، وركزنا في هذه الدراسة على بنكين عموميين هما البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تعرفنا على مؤشرات الأداء في البنوك وعلى المنافسة البنكية وعلى الاستراتيجيات التي يمكن للبنك إتباعها ليكون في وضع تنافسي أقوى.

ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة وهو معرفة العوامل التي تؤثر على أداء البنوك وانعكاسها على تنافسيتها، قمنا بدراسة تحليلية باستعمال التحليل العمودي والأفقي لأهم قائمتي أو كشفين ماليين في البنوك هما الميزانية بجانبيها أصول وخصوم وكشف حسابات النتائج نواتج وأعباء، وحساب النسب المالية المتعلقة بمؤشرات الربحية ومؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة من 2003-2012.

وأظهرت النتائج المتوصل إليها أن البنكين محل الدراسة كانا أداؤهما يتحسن من خلال تحقيق عوائد مرتفعة والتوظيف الجيد للأموال المتاحة لديها.

الكلمات الدالة: البنك، الأداء البنكي، تنافسية البنوك، التحليل المالي.

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر وتقدير

مستخلص

فهرس المحتويات.....IV-I

فهرس الأشكال والجداول.....VIII-VII

مقدمة.....**ا-ز**

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك ومراحل تطورها بالجزائر للفترة (1990– 2012)

تمهيد.....**02**

المبحث الأول: ماهية البنوك..... **03**

المطلب الأول: لمحة حول تعريف البنوك ونشأتها وأهميتها.....03

المطلب الثاني: وظائف البنوك وعملياتها.....10

المطلب الثالث: شروط ممارسة المهنة البنكية 15

المبحث الثاني: أهم الاتجاهات المعاصرة للبنوك.....**20**

المطلب الأول: البنوك الشاملة والاندماج البنكي.....20

المطلب الثاني: تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبنوك.....26

المطلب الثالث: تطبيق الهندسة المالية بالبنوك.....32

المبحث الثالث: تنظيم الجهاز البنكي الجزائري على ضوء الإصلاحات البنكية منذ سنة 1990 39.....

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض 10/90.....39

المطلب الثاني: التعديلات الجديدة بعد قانون النقد والقرض 43

المطلب الثالث: هيكل الجهاز البنكي الحالي وهيئات مراقبته.....48

خلاصة.....**57**

الفصل الثاني

التحليل المالي كأسلوب لتقييم أداء البنوك

تمهيد.....**59**

المبحث الأول: مفهوم الأداء ومؤشرات تقييمه.....**60**

المطلب الأول: مفهوم الأداء.....60

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة والفعالية.....64

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء ومؤشراته.....71

المبحث الثاني: مدخل نظري حول التحليل المالي في البنوك.....**78**

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته.....78

المطلب الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي.....84

المطلب الثالث: تقييم أداء البنوك باستخدام نظام CAMELS.....89

المبحث الثالث: مقررات بازل كمقاربة لتقييم الأداء البنكي في مجال كفاية رأس المال....**95**

المطلب الأول: تعريف لجنة بازل واتفاقيتها الأول.....95

المطلب الثاني: بازلII وبازلIII.....101

المطلب الثالث: مدى تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل.....110

خلاصة.....115

الفصل الثالث

مدخل نظري حول تنافسية البنوك

تمهيد.....117

المبحث الأول: المنافسة البنكية.....118

المطلب الأول: تعريف المنافسة البنكية وأنواعها.....118

المطلب الثاني: أدوات المنافسة البنكية والقوى المؤثرة عليها.....123

المطلب الثالث: القدرة التنافسية في البنوك وأسس تطويرها.....129

المبحث الثاني: الميزة التنافسية في البنوك.....134

المطلب الأول: تعريف الميزة التنافسية خصائصها وأنواعها.....134

المطلب الثاني: مصادر الميزة التنافسية وعوامل بنائها.....139

المطلب الثالث: محددات الميزة التنافسية ومعايير الحكم عليها.....144

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية في البنوك.....150

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية البنكية وأنواعها.....150

المطلب الثاني: الاستراتيجيات التنافسية في البنوك.....156

المطلب الثالث: متطلبات زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.....162

خلاصة.....**167**

الفصل الرابع

دراسة تحليلية حول تقييم أداء وتنافسية البنوك في عينة الدراسة

تمهيد.....**169**

المبحث الأول: نشأة ومهام البنوك العمومية المعتمدة في الجزائر.....**170**

المطلب الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.....170

المطلب الثاني:البنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري.....174

المطلب الثالث: بنك القرض الشعبي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.....178

المبحث الثاني: تحليل أداء البنوك العمومية باستخدام القوائم المالية.....**180**

المطلب الأول: التحليل العمودي للقوائم المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية 180

المطلب الثاني: التحليل الأفقي للقوائم المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية 200

المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك وتنافسيتها باستخدام النسب المالية.....**222**

المطلب الأول: تقييم الأداء والتنافسية باستخدام نسب توظيف الأموال في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....222

المطلب الثاني: تقييم الأداء والتنافسية باستخدام نسب الربحية ونسب السيولة في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....225

المطلب الثالث: أداء وتنافسية البنكين محل الدراسة من خلال مقارنة تغيّر مجموعة عناصر...233

خلاصة.....**239**

خاتمة.....**241**

قائمة المراجع.....**247**

فهرس الأشكال والجداول

1- قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	محاور بطاقة الأداء المتوازن	76
02	الركائز الأساسية لتسويق الخدمات	125
03	القوى المؤثرة على المنافسة البنكية	127
04	العوامل المؤثرة على الميزة التنافسية	145
05	دورة حياة الميزة التنافسية	147
06	محددات التوجهات الإستراتيجية	152
07	البدائل الإستراتيجية في حالة الميزة التنافسية	157
08	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	172
09	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	177
10	تغير كفاية رأس المال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة من 2005 إلى 2012	223
11	تطور معدل توظيف الودائع ومعدل توزيع الموارد التقليدية بالبنك الوطني الجزائري للفترة 2002-2012	224
12	تطور معدل توظيف الودائع ومعدل توزيع الموارد التقليدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2002-2012	225
13	تطور أصول بنكي الدراسة خلال الفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج	234
14	تغير الإيرادات الخاصة ببنكي الدراسة خلال الفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج	235
15	تغير تكاليف بنكي الدراسة خلال الفترة (2003-2012) الوحدة مليون دج	235
16	تغيرات النتيجة بالبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 مليون دج	236
17	تطور الودائع في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 مليون دج	237
18	تطور القروض في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 مليون دج	238

2- قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور شبكة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر للفترة (2006-2012)	50
02	أوزان المخاطر للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل الأولى	99
03	تصنيفات الشركات ونسب كفاية رأس المال وفق معايير بازلII	103
04	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط	107
05	يبين مراحل تطبيق اتفاقية بازلIII	108
06	جدول يبين نسب الملاءة في البنوك العمومية والخاصة للفترة من 2005 إلى 2012	111
07	القدرات التي تتشكل منها القدرة التنافسية للبنك	131
08	التحليل العمودي لأصول البنك الوطني الجزائري للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة	181
09	التحليل العمودي لخصوم البنك الوطني الجزائري للفترة من 2003 إلى 2012 الوحدة مليون دج وبالمائة.	183
10	التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج وبالمائة (٪)	186
11	التحليل العمودي لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة ٪	190
12	التحليل العمودي لخصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة (٪)	193
13	التحليل العمودي لإيرادات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة(٪)	196
14	التحليل العمودي لنفقات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة(٪)	198
15	التحليل الأفقي للأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2003-2012 مليون دج	201
16	التحليل الأفقي لخصوم البنك الوطني الجزائري للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج	204
17	التحليل الأفقي لإيرادات ونفقات البنك الوطني الجزائري للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج	207
18	التحليل الأفقي لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج	210
19	التحليل الأفقي لخصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج	214
20	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج الخاص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج	217
21	نسبة كفاية رأس المال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2005-2012	222
22	تطور معدل توظيف الودائع ومعدل توزيع الموارد التقليدية بالبنك الوطني الجزائري للفترة 2002-2012	223
23	تطور معدل توظيف الودائع ومعدل توزيع الموارد التقليدية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2002-2012	224

24	المؤشرات المستخدمة لتقييم ربحية البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2003- 2012 مليون دج	226
25	المؤشرات المستخدمة لتقييم ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2003- 2012 مليون دج	229
26	نسب السيولة العامة والسيولة النقدية بالبنك الوطني الجزائري للفترة من 2003-2012 الوحدة بالمئة(٪)	232
27	نسب السيولة العامة والسيولة النقدية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة من 2003-2012	233

مقدمة

يلعبُ **القطاع البنكي** دوراً أساسياً في كلّ مجالات الاقتصاد والأعمال والمال في جميع دول العالم، لما تقومُ به البنوك من دورٍ حيويٍ في تجميع الادّخارات، والمشاركة في الاستثمارات والقيام بأعمال الوساطة المالية، وتسيير المدفوعات، وتقديم مختلف أشكال الائتمان، والاستشارة والصرف والهندسة المالية وما إلى ذلك؛

كما يُمثّلُ القطاع البنكي ركيزةً أساسيةً وحساسةً بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية لكلّ الدول. وتعتبرُ البنوك-في الدول التي تعرفُ تحوّلاً نحو اقتصاد السوق- العصبَ الحيوي لتطوّر الأسواق المالية، كما تعدّ أيضاً المموّل الرئيسي في اقتصاديات المديونية، وهذا نظراً لعدم كفاءة أسواق الأوراق المالية أو غيابها تماماً، وهو ما جعلَ منها محوراً أساسياً لتمويل التنمية في الجزائر، بسبب تأخّر سوق رؤوس الأموال.

وبالنّظر لما تمليه المعطيات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد عرف القطاع البنكي الجزائري عدة إصلاحات-سواء قبل الدخول في اقتصاد السوق أو بعده- وكان ضرورياً الاهتمام برفع أداءه من كلّ الجوانب، سواء تعلّق الأمر بالإبداع أو تسيير الموارد المالية والبشرية وغير ذلك. وينصرفُ مفهوم الأداء إلى قياس النتائج المحصلة.

وتحضى عملية تقييم **أداء البنوك** باهتمام عدة أطرافٍ كالمالكين والمقترضين والعاملين، فهو يعتبرُ عملية أساسية لتحديد مهارات البنوك في إدارة أصولها، وإظهار مدى قدرتها على تحسين وتطوير عملها، وكذا معرفة نوعية الخدمات التي تقدّمها، قصدَ وضع الخطط المستقبلية لتطوير العمل البنكي؛ ويتمّ تقييم الأداء عن طريق مؤشرات كيفية وأخرى كمية. حيث تتعلّق الأولى بكيفية الإنجاز، وأسلوب التعامل مع الزبائن وإرضاءهم، والطريقة المتّبعة في تنفيذ لوائح الإدارة العليا للبنك، وصولاً لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، قصدَ تحقيق الأهداف المنشودة. وتتعلّقُ الطريقة الثانية في تقييم الأداء بالمؤشرات الكمية، انطلاقاً من القوائم المالية وحساب النسب.

إنّ اعتماد قياس الأداء من قبل إدارة البنك، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها، وإيجاد الطرق الملائمة لتصحيح هذه الإختلالات، ورسم السياسات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا يساعد البنك على القدرة على المنافسة والتّحكم في التّقلبات التي تعتري واقع القطاع المالي ككل، والتي بدون إستراتيجية مناسبة يمكن أن تعصِف ببقائه. لذا فتقييم الأداء يعتبرُ من الأدوات التي يستندُ عليها البنك في عملية صياغة واتّخاذ الإجراءات السليمة التي تضمنُ نجاح البنك في بيئة **تنافسية**.

ويشيرُ مفهوم القدرة التنافسية على مستوى البنك، إلى تلك العوامل الداخلية التي تجعله قوياً أو ضعيفاً. وتُعبّرُ عن المهارة أو التقنية أو المورد المتميّز الذي يتيح للبنك إنتاج خدمات بنكية لزبائنه تزيد عما يقدّمه المنافسون؛ وبذلك تكون البنوك الجزائرية أمام تحدي المنافسة، مع دخولها نحو اقتصاد السوق، وسعي الجزائر نحو تحرير القطاع البنكي.

ويُمكنُ أنْ يؤدي الاهتمام بتقييم أداء البنوك إلى تحسين تنافسيتها، وبالتالي تحسين تمويل التنمية بفعالية أكثر، وتفادي هزات مالية تؤدي إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني.

إشكالية البحث:

اعتماداً على هذا الطرح، وضمن إطار الهدف العام للدراسة، ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كما يلي: **ما مدى انعكاسٌ أداء البنوك على تنافسيتها في الجزائر ؟**

الأسئلة الفرعية:

قصد توضيح المشكلة، يُمكنُ طرح مجموعة تساؤلات فرعية، تُمثّل مجمل الاهتمامات التي تتطلّبها هذه الدراسة، وهي:

- ما هي مراحل تطور البنوك في الجزائر ومختلف الإصلاحات التي مرّتْ بها؟
- كيف يتمّ تقييم أداء البنوك وما هي العوامل المؤثرة فيه؟
- ما هي القدرة التنافسية وأهمية امتلاكها بالنسبة للبنك؟
- ما هو واقع أداء وتنافسية البنوك العمومية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق؟

الفرضيات:

لمعالجة الأسئلة السابقة وتسهيل الدراسة، قمنا بوضعِ مجموعة فرضياتٍ على النّحو التالي:

- تعتمد البنوك على التكنولوجيات الحديثة من أجل البقاء في السوق وعلى ضرورة التوجه إلى الإندماج البنكي والبنوك الشاملة كحل أمثل لمواجهة تحديات التحرير المالي؛
- يتأثّر أداء البنك بعدة عوامل منها حجم السوق، السيولة والربحية؛
- يؤثر أداء البنك طردياً على القدرة التنافسية له؛
- لا يحقق البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستويات عالية من الأداء مما يؤثر سلبا على قدرتهما التنافسية في ظل اقتصاد السوق.

أهمية البحث:

تبرزُ أهميّة البحث في عدة جوانبٍ، أهمّها:

- ✓ تعاظم دور القطاع البنكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل اقتصاد السوق، وضمن اقتصاد المديونية وهو حال الجزائر؛
- ✓ مسايرة التحولات التي يمرّ بها الاقتصاد الوطني، في إطار التّحولات التي تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية، وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأهمية القطاع البنكي في رفع هذه التّحديات؛
- ✓ التنبيه لأهمية رفع أداء البنوك الجزائرية وخاصة العمومية منها، لأنّ عكس ذلك يؤثر سلباً على تنافسيتها، وذلك في بيئة يتواجدُ بها القطاع الخاص، ومرشّحة لاعتماد بنوك أجنبية أخرى متطورة.

أهداف البحث:

نهدفُ من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- ✓ الوقوف على حجم ونوعية المجهود الإصلاحي الذي قامت به الجزائر، لتحسين أداء البنوك، ورفع مساهمتها في التمنية؛
- ✓ التّعرّف على أهمّ العوامل المؤثرة على أداء البنوك العمومية في الجزائر، وكيفية تقييم أداءها، وانعكاسات ذلك على قدرتها التنافسية؛
- ✓ إبراز جوانب الضعف في أداء البنوك العمومية، ومحاولة تقديم متطلبات تطويرها؛
- ✓ لفت انتباه الأكاديميين والمهنيين والمهتمين بضرورة الاهتمام بتقييم الأداء البنكي والتنافسية بين البنوك والعلاقة بينهما.

أسباب اختيار البحث:

هناك عدّة دوافع شخصية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا البحث، نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ يأتي اهتمامنا بهذا الموضوع للرّغبة الشخصية للبحث فيه، بحكم تخصصي واهتمامي بالتحليل المالي في البنوك كأهم جوانب تقييم الأداء،
- ✓ الدور المحوري للبنوك في اقتصاد المديونية، وباعتبار المنافسة بين البنوك خطرة، حفّزنا أكثر للبحث في ذلك، ومعرفة واقع أداء البنوك العمومية في الجزائر ومتطلبات تطويرها؛

- ✓ الرغبة في المساهمة بإثراء المكتبة الجزائرية بهذا النوع من الدراسات النظرية والتطبيقية، لقلّتها باللغة العربية.
- ✓ فتح النقاش العلمي للباحثين، حول أهمية تقييم الأداء للبنوك، وانعكاس ذلك على قدرتها التنافسية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالموضوع فمنها من تطرق إلى أداء البنوك ومنها من تطرق إلى تنافسيتها، ومن بينها:

1- دراسة (لمياء شهبون، 2007/2006), أعدت هذه الدراسة كرسالة ماجستير بعنوان"معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر"، بجامعة دمشق. وتناولت هذه الدراسة إشكالية الأداء المصرفي للبنوك الجزائرية وتوصلت الباحثة من خلال هذا البحث أن البنوك العمومية في الجزائر تعود هيمنتها على النشاط المصرفي إلى عوامل تاريخية والى طبيعية ملكية هذه البنوك للدولة واحتكارها للنشاط المصرفي إلا أن هذه الإصلاحات لم يكن لها انعكاس فعال على تحسين أداء البنوك وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة ، وقد ركزت صاحبة المذكرة على أداء البنوك العمومية في الجزائر ، ونحن سنحاول ربط ذلك بتنافسيتها.

2- دراسة (منيرة المهندس، 2006/2005)، أُعدّت هذه الدراسة كرسالة ماجستير، تحت عنوان "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، جامعة تشرين، سوريا. وتناولت هذه الدراسة إشكالية قياس أداء المصرف السوري باستخدام أدوات التحليل المالي. واستنتجت أن تقييم الأداء يساهم في رسم الخطط المستقبلية وتفادي الأخطاء من خلال تحسين نوعية الخدمات واستخدام التكنولوجيات المتطورة، كما استنتجت أن أداء البنوك أصبح أكثر كفاءة في جذب الودائع ومنح القروض بعد صدور قوانين وإصلاحات جديدة في القطاع المصرفي السوري. ونختلف عن هذا البحث في تركيزنا على مجموعة بنوك لمعرفه تنافسيتها بالإضافة إلى التطرق إلى الإصلاحات في القطاع المصرفي.

3- دراسة (طارق عبد الله المحيسن، 2006)، رسالة ماجستير, بعنوان"أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني دراسة قياسية (1979-2004)"، جامعة مؤتة، الأردن. وتناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على الكفاءة وكيف تؤثر الكفاءة على تنافسية البنوك الأردنية، واستنتجت هذه الدراسة أن هناك تأثير ايجابي للكفاءة المصرفية على القدرة التنافسية للبنوك على المستوى الكلي (البنوك محل الدراسة)، أما على

المستوى الجزئي فانه يجب زيادة حجم رؤوس الأموال لرفع كفاءة البنوك وزيادة قدرتها التنافسية (عند دراسة كل بنك على حدى). ونختلف عن هذه الدراسة في تركيزنا على الأداء في البنوك العمومية والعوامل المؤثرة فيه.

4-دراسة (بريش عبد القادر،2006/2005)، أطروحة دكتوراه بعنوان"التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، جامعة الجزائر. وتناولت هذه الدراسة إشكالية المنافسة في السوق المصرفي الجزائري وأثار التحرير المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك العمومية الجزائرية. وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن تبني الجزائر لسياسة التحرير المالي أدى إلى القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية، واستنتج أن الإصلاحات المصرفية لم تؤد إلى تحسين أداء البنوك الجزائرية والخدمات المصرفية المقدمة، كما لم يسمح التحرير المالي بظهور المنافسة بسبب فشل تجربة البنوك الخاصة، وتوصل إلى ضرورة توجه البنوك الجزائرية نحو الاندماج المصرفي لمعالجة مشكلة ضعف رأس المال وزيادة القدرة التنافسية. ونتقاطع مع هذه الدراسة في القدرة التنافسية للبنوك ونختلف عنها في تركيزنا على أداء البنوك والدراسة التطبيقية.

5-**دراسة(محمد جموعي قريشي، 2004)**، قُدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان "تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية-خلال الفترة 1994-2000"، منشور في مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2004. حيث تناولت هذه الدراسة كيفية استخدام المعطيات والبيانات المالية في تقييم أداء البنوك، وذلك بالتطبيق على مجموعة من البنوك الجزائرية باستعمال قوائمها المالية وتوضيح العلاقة بين ربحية البنك ومخاطره، ثم مقارنة أداء البنوك هذه فيما بينها. وتوصل الباحث إلى أن البنوك الصغيرة محل الدراسة أكثر مردودية كما بينته مؤشرات الربحية وان العلاقة طردية بين المخاطر ومردودية الأصول في النشاط المصرفي. ويختلف عنه بحثنا في ربط أداء البنوك بالمنافسة.

حدود الدراسة:

جاء بحثنا هذا وفق حدود معينة، تمثّلت في الموضوع، المكان والزمان.

- **من حيث الموضوع:** اعتمدنا على مصطلح أداء البنوك كمتغير مستقل، وندرس مفهومه وطرق قياسه، الذي يساهم في رفع القدرة التنافسية للبنك والذي ندرسه كمتغير تابع؛
- **من حيث المكان:** تركز دراستنا على البنوك العمومية العاملة في الجزائر، وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بكونها مسيطرة على السوق البنكية بنسبة تفوق 90 %، ويجب عليها أن تطور خدماتها لتستجيب

للتحديات التي تتعرض إليها وتكون أكثر تنافسية وتلعب دورها الريادي، لأن ضعف قدرتها التنافسية مع تحرير أكثر للقطاع البنكي يعرض التنمية للخطر؛

- **من حيث الزمان:** نقوم بدراسة انعكاسات رفع الأداء البنكي على تنافسيته في البنوك العمومية خلال الفترة (2003- 2012).

المنهج المتّبع والأدوات المستخدمة في البحث:

بالنّظر إلى طبيعة الموضوع المختار، ومن أجلِ الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة، سوفَ نتّبع المنهج الوصفي عند استعراضنا للإطار النظري لتقييم الأداء والتنافسية،كما نستعملُ المنهج التاريخي عند دراستنا وتحليلنا لمسار إصلاح البنوك في الجزائر، كما نستعمل المنهج الاستنباطي عند محاولة البحث عن حلول لواقع القطاع البنكي.

وأما أسلوب البحث وتجميع المعطيات، فتتم عن طريق الكتب والدوريات والأطروحات، والتقارير والدراسات التي لها صلة ببحثنا، بالإضافة لتفحّص مواقع الانترنيت والاطّلاع على ما كتب بهذا الصّدد، ومناقشة مسؤولي البنوك والمتخصصين.

هيكل البحث:

يتضمّنُ هيكل البحث تخصيص أربعة فصول منها واحد تطبيقي، ويتضمّن كل فصل مجموعة مباحث، وينتهي كل مبحث بمطالب.

- **الفصل الأول:** حيث نتعرض في هذا الفصل إلى لمحة حول تعريف البنوك نشأتها وأهميتها، وإلى أهم الاتجاهات المعاصرة للبنوك وتنظيم الجهاز البنكي الجزائري على ضوء الإصلاحات البنكية التي مسته منذ 1990؛

- **الفصل الثاني:** سنتطرق فيه إلى مفاهيم حول الأداء وإلى المفاهيم المتعلقة به، وكذا مؤشرات تقييم الأداء في البنوك والتحليل المالي في البنوك ونتعرف أيضا على أدوات وأساليب التحليل المالي و مقررات بازل كمقارنة لتقييم الأداء البنكي في مجال كفاية رأس المال حيث نتعرف على أهداف لجنة بازل و التغييرات التي طرأت على معيار كفاية رأس المال ومدى تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل؛

– **الفصل الثالث**: يدرس هذا الفصل تنافسية البنوك، نتعرف من خلاله على المنافسة البنكية والميزة التنافسية في البنوك ومصادرها، كما سنتطرق إلى الاستراتيجيات التنافسية في البنوك؛

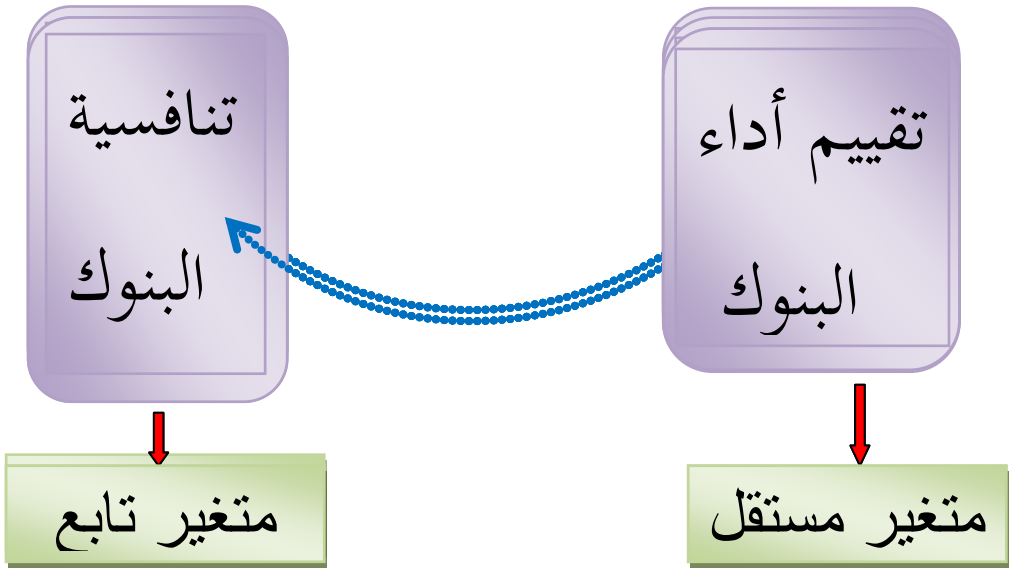
– **الفصل الرابع**: يتضمن هذا الفصل التعريف بالبنوك العمومية الجزائرية؛ وكذا استخدام أدوات التحليل المالي من مؤشرات ونسب مالية، بالاعتماد على القوائم المالية السنوية لهذه البنوك لتقييم أدائها ومعرفة مدى تأثير الأداء على تنافسية هذه البنوك.

صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات عند إنجاز هذه الدراسة نذكر منها:

- إحجام بعض البنوك عن تقديم المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- تقديم معلومات غير كاملة من طرف موظفي البنوك.

مخطط سهمي لمتغيرات الدراسة:



الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك ومراحل تطورها بالجزائر للفترة (1990-2012)

تمهيد:

تُعتبر البنوك من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تمويل الاقتصاد، والتي تطورت بشكل كبير واتسعت عملياتها وكذا وظائفها نظرا لأهميتها. كما شهد القطاع البنكي تطورات كبيرة خاصة مع ظهور العولمة المالية والتحرير المالي والبنكي، وهذا ما أدَّى إلى ظهور اتّجاهات معاصرة للبنوك كالبنوك الشّاملة والاندماج البنكي، وأيضا ظهور الهندسة المالية بالبنوك واستعمالها في التَّمويل وكذا اتِّساع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذا القطاع.

كما مرّ القطاع البنكي الجزائري بالعديد من الإصلاحات منذ الاستقلال، وأهمها قانون النقد والقرض الذي أقرّ بالاتجاه من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، هذا القانون سمح بإنشاء بنوك ومؤسّسات مالية خاصة وأجنبية، وسمح بالخوصصة، كما أن هذا القانون تم تعديله عدّة مرَّاتٍ تماشياً مع التَّغيُّرات التي يتعرض لها الاقتصاد والقطاع البنكي.

وسيتمّ تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **ماهية البنوك؛**
- **أهم الاتجاهات المعاصرة للبنوك؛**
- **تنظيم الجهاز البنكي الجزائري على ضوء الإصلاحات البنكية منذ سنة 1990.**

المبحث الأول: ماهية البنوك

تتميّزُ البنوك بأهمية كبيرة في الاقتصاد، بالنظر إلى مختلف الوظائف والعمليات التي تقوم بها، من أجل خدمة عملائها والتنمية الاقتصادية، ولكي تستطيع البنوك ممارسة هذه المهنة يجب عليها الالتزام بجملة من الشروط، وبذلك سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى تعريف ونشأة البنوك وأهميتها، وأيضا وظائفها وعملياتها، كما سنتطرق إلى شروط ممارسة المهنة البنكية.

المطلب الأول: لمحة حول تعريف البنوك ونشأتها وأهميتها

نشأت البنوك بسبب الحاجة الملحة لها والتي تطورت خلال عصور مختلفة، وأنتجت العديد من أنواع البنوك، والتي زادت أهميتها سواءً على مستوى الاقتصاد أو الفرد.

أولا: تعريف البنوك

يمكن أن نقدم تعريف البنك لغة واصطلاحا كما يلي[1]:

1– البنك لغة: البنك أصلها الكلمة الايطالية بانكو"*banco*" وتعني المصطبة "*banc*" التي يجلس عليها الصرّافون لتحويل العملة، ليتطوَّر المعنى فيما بعد ليُقصد به المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ليُقصد به في الأخير المكان الذي تجري فيه المتاجرة بالنقود وتكتب بالفرنسية "*banque*" وبالانجليزية "*bank*"[2].

2– **البنك اصطلاحا:** للبنك عدة تعاريف منها:

البنك (التعريف حسب بخزاز يعدل فريدة،2003): هو مؤسسة تتمثل مهمتها الأساسية والعادية في الحصول على الأموال من الجمهور في شكل ودائع أو في شكل آخر، وتستعملها لحسابها الخاص في عملية القرض أو عمليات مالية أُخرى[3].

البنوك: (*Luc BERNET-ROLLANDE,2008*) هي مؤسسات يمكنها تنفيذ كافة العمليات البنكية من تلقي الودائع ومنح القروض إلى أي نوع من العملاء ولأيّ فترة، وتنفيذ وإدارة وسائل الدفع، وأداء

[1] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 13.

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 12.

[3] بخزاز يعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 62.

العمليات المتعلقة بنشاطهم الرّئيسي: الصرف، الإدارة والمشورة في توظيف الأموال، المشورة بشأن إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات للعملاء[1].

البنك (تعريف فلاح حسن عداي الحسيني، 2003) هو مؤسسة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسسٍ معيَّنةٍ أو استثمارها في أوراق مالية محددة[2].

البنك (تعريف عبد الإله نعمة جعفر، 2007) هو مؤسسة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق الأهداف التالية[3]:

- الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك؛
- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد بما يعود بالنفع عليهم وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

نستنتج من التعاريف السابقة ما يلي:

- ✓ البنك هو مؤسسة؛
- ✓ البنك يستقبل الودائع من الجمهور ويقدم القروض كما يمكنه القيام بعمليات أخرى خدمة لأهدافه الخاصة.

وعليه يمكن تقديم التعريف التّالي للبنك: البنك هو مؤسسة تقوم بالعمليات البنكية وأهمها استقبال الودائع من المدخرين أو الجمهور وإقراضها للمقترضين أو للقيام بعمليات مالية أخرى من أجل تحقيق أهدافه.

ثانيا:نشأة البنوك

تعودُ جذور النّشاط البنكي إلى أولى عمليّات التبادل التجاري، وكان لظهور النقود وتوسع الأعمال التجارية الأثر الأكبر في تطور البنوك وتعدّد أشكالها[1].

[1] Luc Bernet- Rollande, Principes de Technique bancaire, DUNOD, 25e édition, Paris, France , 2008, p 15

[2] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003، ص33.

[3] عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التامين، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 19.

1– العصور القديمة: ظهرت أولى أشكال التّعامل البنكي في بلاد الرافدين حوالي 350 سنة قبل الميلاد، وتُعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 قبل الميلاد من أقدم النصوص فيما يتعلق بالإيداع والاقتراض والفائدة والضّمانات، فالنّشاط البنكي نشأ في الحضارات القديمة كمصر الفرعونية، والحضارة البابليّة[2] التي تعتبر أول مكان لنشأة البنوك والائتمان[3]، وأما الإغريق فقد عرفوا العمليات التي تقوم بها البنوك المعاصرة مثل تبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض في القرن الرابع قبل الميلاد[4]، وحمل الرومان الفن البنكي على الإغريق، وانتشر العمل بالأصول البنكية الإغريقية في معظم دول العالم بسبب اتساع النفوذ الروماني[5].

وأما عند المسلمين فكانت تتعامل في البداية بالنقود الفارسية والرومانية، وبمجيء عبد المالك بن مروان ضرب نقودا إسلامية وبنى أول دار لسك النقود بدمشق عام 77 للهجرة[6].

2– العصور الوسطى: ترجع نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابون والصّاغة في أوربا خاصة بالبندقية وجنوه وبرشلونة بقبول أموال المودعين للمحافظة عليها، مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداداً للمعاملات التجارية[7]، ونشأ أول مصرف عام 1157 بالبندقية، وبنك الودائع ببرشلونة عام 1401 وبنك جنوه عام 1407، ونشأ أول بنك حكومي بالبندقية عام 1587 ثم بنك أمستردام عام 1609[8]،

3– العصر الحديث: ازدهرت الأعمال البنكية في بعض الدول الأوربية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما زاد عدد البنوك في أوربا وكان أكثرها صغيرا وعائليا، كما زادت وظائف البنوك فتوسعت في الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود، ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت البنوك في التوسع وأخذت

---

[1] فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000، ص99.

[2] توفيق بن شيخ، التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1980–2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قالمة، الجزائر، 2006/2005، ص2.

[3] حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008/2007، ص 19.

[4] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص25.

[5] محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت ، لبنان، (د.ت) ،ص193.

[6] حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2002/2001، ص33.

[7] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1996، ص43.

[8] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

شكل شركات المساهمة، كما شهد النصف الثاني من نفس القرن زيادة عدد البنوك المتخصصة في الإقراض متوسط وطويل الأجل، وفي أواخر هذا القرن بدأت حركة تركز البنوك عن طريق الاندماج أو عن طريق الشركة القابضة، كما زاد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك حيث أُعطيَ حق إصدار النقود القانونية للبنك المركزي[1].

ثالثا: أنواع البنوك

توجد العديد من أنواع البنوك، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع وفقا لمعايير هي:

1–من حيث شكلها القانوني وعلاقتها بالدولة: تقسَّم البنوك بالنظر لملكية رأسمالها إلى الأنواع التَّالية[2]:

- بنوك عامة: تعود ملكية رأسمال هذه البنوك بالكامل للدولة كما تشرف على أعمالها وأنشطتها، مثل البنك المركزي والبنوك المتخصصة التابعة للدولة؛
- بنوك القطاع الخاص: تعود ملكية هذه البنوك للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أو هيآت أو مؤسسات؛
- البنوك المختلطة: تشترك في ملكية هذه البنوك وإدارتها الدولة والأفراد أو الهيآت وتمتلك الدولة في الغالب الجزء الأكبر من رأسمالها بغية توجيهها وفقا للسياسة المالية والاقتصادية لها.

2–من حيث طبيعة أعمالها: تتنوَّع الأعمال التي تقوم بها البنوك ومن هنا فإنَّ أنواعها تتعدد ويمكن تقسيمها إلى[3]:

- البنوك المركزية: يمثّل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة، وهو من أهم مؤسساتها في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجالين النقدي والبنكي بشكل خاص، وللبنك المركزي مهام عديدة أهمها إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والبنكي؛

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص ص26–27.

[2] فتاح حاج محمد، مرجع سابق، ص100.

[3] أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2006، ص3.

- البنوك التجارية تعريف (الطاهر لطرش، 2010): البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويُتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاصٍّ من النقود هي نقود الودائع[1]؛

وتعرّف أيضا (حسب سمير أحمد أبو زنيد، 2008): بأنها البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف التَّنمية وسياسة الدولة، وتدعيم الاقتصاد الوطني، وهي التي تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل والخارج والمساهمة في المشروعات وما يتطلبه من عملياتٍ مصرفيةٍ وتجاريّةٍ وماليةٍ وفقا للأوضاع التي يقرِّرها البنك المركزي[2]؛

- البنوك العقارية: تقوم هذه البنوك بتقديم كافة التسهيلات والخدمات البنكية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.
- البنوك الزراعية: تتعامل هذه البنوك مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات البنكية لمساعدة هذه المؤسسات في أداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواءً كانت هذه المؤسسات تابعة للأفراد أو جمعيات تعاونية[3]؛
- البنوك الصناعية: هي البنوك التي تمول الأنشطة الصناعية؛
- صناديق التوفير والاحتياط: أو صناديق الادخار يمكنها تنفيذ نفس عمليات البنوك لكن تعمل أساسا مع الأفراد(الخواص) والمؤسسات الصغيرة والتجار و أصحاب المهن الحرة؛
- البنوك التعاونية: تعود ملكية هذه البنوك إلى مؤسسيها من أفراد ومؤسسات ويتألف مجلس إدارتها من أعضاء منتخبين ومعظمهم من هذه المؤسسات[4].

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص12.

[2] سمير أحمد أبو زنيد، شادي ريحي الشريف، جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية ومدى رضا العملاء عنها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2008، ص188.

[3] دليل المحاسبين، محاسبة البنوك، تاريخ الاطلاع 2012/12/22 على الموقع: www.jps-dir.net/www.jps-dir.org/www.jps-dir.com

[4] Luc Bernet- Rollande, opcit, p16-17

3– من حيث شكل الملكية: تقسم هذه البنوك وفقا لهذا المعيار إلى[1]:

- البنوك الخاصة: هي البنوك التي تعود ملكية رأسمالها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة من الشركاء؛
- بنوك المساهمة: يُقسَّم رأسمال بنوك المساهمة إلى أسهم تطرح للاكتتاب العام ويشترك في ملكيتها مختلف الأفراد والمؤسسات؛
- البنوك التعاونية.

4– من حيث الجنسية: نجد أربع أنواع من البنوك وهي:

- البنوك الوطنية؛
- البنوك الأجنبية؛
- البنوك الإقليمية وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة؛
- البنوك الدولية أو الصناديق الدولية وهي البنوك ذات الصفة الدولية.

5– من حيث شرعية العمليات تنقسم البنوك حسب هذا المعيار إلى[2]:

-بنوك تقليدية هي البنوك التي تتعامل بالربا؛

-بنوك إسلامية: تقوم هذه البنوك بالعمل وفق ما تفرضه أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية فهذه البنوك لا تتعامل بالفائدة أخذا من المقترضين ولا عطاء للمودعين، وتتسم علاقتها مع عملائها بعلاقة شركاء حيث لا يُحدَّد العائد مسبقا على الأموال المودعة أو تقدِّم أموالا لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة، وتقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات البنكية المختلفة مثل البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها.

[1] فتاح حاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] مدونة صالح محمد القرا، مدونة العلوم المالية والإدارية– محاسبة تدقيق حسابات– ادارة– اقتصاد، تاريخ التحميل: 27/ 12/ 2012، على الموقع:

رابعا: هياكل الجهاز البنكي

تعددت أشكال البنوك وفقا لحاجات المجتمع التي يرغب في إشباعها ومن أهم تشكيلات الهيئات البنكية هي[1]:

1- **البنك ذو المكتب الواحد:** هو البنك أو المؤسسة المالية التي تؤدي خدمات للجمهور على أساس مكتب واحد في منطقة جغرافية واحدة، وتشتهر بهذا النوع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب:

- النزعة الفردية في الحياة الأمريكية؛
- التخوف من ممارسة الأنشطة الاحتكارية في النشاط البنكي والمالي،

يساهم هذا النوع من المكاتب في حصر التدهور في بنك واحد أو مؤسسة مالية واحدة أو في منطقة جغرافية واحدة مما يمنع انتشار هذه الحالة على مستوى المؤسسة ككل.

2- **البنوك ذات الفروع المتعددة:** تتولى هذه البنوك تقديم الخدمات المالية والبنكية في أكثر من مكان أو مكتب واحد وتؤلف هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا وهو البنك الرئيسي الذي يسيطر على هذه الفروع.

3- **مجموعة البنوك:** يشبه هذا النوع من التشكيلات البنكية البنوك ذات الفروع المتعددة وتختلف عنها من حيث ملكيتها والتي تعود إلى شركة قابضة تتولى السيطرة على عملياتها الإدارية.

4- سلسلة البنوك: يتشابه هذا النوع مع مجموعة البنوك في العديد من الخصائص ويختلفان من حيث ملكيتها والتي تكون بيد شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس بيد شركة قابضة.

5- البنوك المراسلة: هي البنوك التي نشأت استجابة لحاجة البنوك لنظام تحصيل الصكوك المسحوبة من عملائها على بنوك في مناطق جغرافية أخرى.

خامسا: أهمية البنوك

للبنوك أهمية كبيرة تظهر من خلال احتوائها على أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة والتي ينبغي استغلالها، وتكمن أهمية البنك في[1]:

[1] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003، ص ص 17-19.

- البنك يمكّن أصحاب الفائض من المال بإيجاد المستثمر المناسب والعكس بالشروط والمدة الملائمين لهما. وبدون البنوك تكون المخاطرة أكبر بسبب الاعتماد على مشروع واحد؛
- تنوع استثمارات البنوك الأمر الذي يمكّنها من توزيع المخاطر وبالتّالي إمكانية الدُّخول في مشاريع ذات مخاطرٍ عاليةٍ؛
- يمكن للبنوك الدُّخول في مشاريع طويلة الأجل لكبر حجم أرصدتها؛
- تقوم البنوك بدور الوساطة وتؤدي إلى زيادة سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تُدرُّ عائداً ممَّا يقلِّل الطلب على النقود؛
- البنوك تقدم أصولا مالية متنوعة المخاطر ومختلفة العوائد وذات شروط مختلفة للمستثمرين مما يجعلها تستجيب وتستوعب جميع الرغبات؛
- تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المطلب الثاني: وظائف البنوك وعملياتها

تقوم البنوك على اختلافها بالعديد من الوظائف والعمليَّات، كما أن المشرِّع الجزائري قد حدَّد العمليات التي يمكن أن تقوم بها البنوك التي تمارس نشاطها في الجزائر.

أولا: وظائف البنوك

يقوم البنك التجاري والبنك المركزي بتقديم جملة من الوظائف كل حسب الصّلاحيات الممنوحة له وهي:

1–وظائف البنك التجاري: يقوم البنك بوظائف عدة وهي[2]:

أ–قبول الودائع:هي أموال تتلقاها البنوك من الجمهور مع حق استعمالها والالتزام بإعادتها للمودع، وتوجد أنواع عديدة للودائع وهي:

- **الودائع تحت الطلب**: هي الودائع التي يمكن للعميل السّحب منها في أيّ وقت يشاء دون إشعار مسبق للبنك، ويتمّ السّحب منها عن طريق الشّيكات أو إيصالات صرف أو أوامر دفع تصدر من العميل للبنك المودع لديه، ولا تدفع البنوك فوائد عنها وتسمى أيضا بالودائع الجارية.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار الناهج، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 19.

[2] حسين أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص72.

- **الودائع غير الجارية:** هي الودائع التي يتم التعامل فيها عن طريق القيود الدّفترية لا عن طريق الشّيكات، ولها أنواع وهي[1]:

❖ **ودائع لأجل:** يحصل صاحب هذه الوديعة على فائدة كما يلتزم البنك بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين؛

❖ **ودائع التوفير:**يحمل أصحاب هذه الودائع دفاتر توفير تُسجَّل فيها المبالغ المودعة والمسحوبة؛

❖ **ودائع بإخطار سابق:** هي ودائع غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند بدء الإيداع فيها موعدا لسحبها أو استحقاقها، ويلتزم العميل بإخطار البنك قبل سحب الأموال هذه بمدة معينة[2].

ب–منح القروض: تقوم البنوك بتقديم القروض استثماراً لمواردها، وللقروض أنواع عديدة هي[3]:

- **من حيث النشاط الممول** وتنقسم إلى:

❖ قروض إنتاجية؛

❖ قروض استهلاكية؛

❖ تمويل الاستهلاك الخاص؛

- **من حيث الغرض** وتنقسم إلى:

❖ القروض التجارية: وتهدف إلى تمويل النشاطات التجارية؛

❖ القروض الصناعية: وتهدف إلى تمويل الأنشطة الصناعية؛

❖ القروض الزراعية: توجه إلى تمويل الأنشطة الفلاحيّة؛

❖ القروض الشخصية: تقدم للأشخاص الذين يعانون نقصا في التمويل.

- **من حيث المدة** وتقسم إلى[4]:

❖ قروض الاستثمار: تكون موجهة لاستثمارات المؤسسة وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل؛

❖ قروض الاستغلال: تكون هذه القروض قصيرة الأجل وموجهة لتمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسة

[1] ضياء مجيد موسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص277.

[2] سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص54.

[3] محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص229.

[4] محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص230

- **من حيث الضمان** تقسم إلى:

❖ قروض مكفولة بتأمين شخصي أو عيني ليتمكن البنك من استرجاع حقه في حالة عدم قدرة العميل على السداد؛

❖ قروض أو اعتمادات يقدمها البنك للعميل بلا ضمان وذلك حسب المركز المالي للعميل وما اشتهر به من ايفاء بالتزاماته.

3–خلق نقود الودائع: تقوم البنوك بمنح الائتمان لعملائها بطريقتين:

- الطريقة الأولى[1]: وهي أن يقوم البنك بتقديم القرض للمقترضين دفعة واحدة أو على دفعات في شكل نقود قانونية، وبالتالي لا يحدث أي تغيير على كمية النقود القانونية؛
- الطريقة الثانية: هي أن تقوم البنوك بتقديم قروض إلى عملائها عن قيمة الودائع الأولية فتؤدي إلى زيادة العرض الكلي للنقود.

وبالإضافة للعمليات السابقة تقوم البنوك التجارية بالوظائف التالية[2]:

- تمويل عمليات التصدير والاستيراد؛
- تحصيل مستحقات العملاء من مصادرها المختلفة مقابل عمولة؛
- التعامل بالعملات الأجنبية بالبيع أو الشراء[3].

2– بنوك الأعمال وهي البنوك التي توجه نشاطها إلى الأسواق المالية وتقوم ب[4]:

- منح المؤسسات قروضاً طويلةَ ومتوسّطةَ الأجل؛
- مساعدة العملاء على المساهمة في رأس مال المؤسسات عند تأسيسها وعندما تريد الرَّفع من رأسمالها.

3–وظائف البنك المركزي:البنك المركزي باعتباره البنك الذي يتحكم في السّياسة النقدية، فإنه يقوم بالوظائف التالية[1]:

[1] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص15.

[3] حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[4] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 91.

- توفير النقود القانونية وتنظيم تداولها؛
- إصدار النقود القانونية: لا يُسمح للبنوك الأخرى القيام بهذه الوظيفة وهذا من أجل:
  - ❖ تنظيم عمليات الإصدار والتحكم فيها؛
  - ❖ دعم ثقة المتعاملين والأفراد في أوراق النقد المصدرة وتوحيدها؛
  - ❖ تمكين البنك من التأثير في حجم الائتمان المقدم من طرف البنوك خاصة التجارية منها؛
  - ❖ تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار النقود القانونية؛
- بنك الحكومة:يقوم البنك المركزي بالخدمات البنكية التي تطلبها الحكومة فالبنك المركزي يحتفظ بودائع الحكومة وينظم حساباتها ويسدد التزاماتها ويقدم الائتمان لها ضمن حدود معينة؛
- تسوية أرصدة المقاصة بين البنوك وتقديم تسهيلات إجراء التحويلات النقدية بين المراكز الرئيسية[2]؛
- إدارة الاحتياطات من العملات الأجنبية والاحتفاظ بها وتوفير تلك العملات لأغراض التجارة الدولية، والعمل على استقرار قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية؛
- بنك البنوك: حيث يساند البنوك لمواجهة حالات التَّعثُّر أو احتمالات الإفلاس، وذلك بتقديم تسهيلات مالية لتلك البنوك بهدف استقرار الجهاز البنكي وسلامته، وهو الملجأ الأخير للإقراض؛
- الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وذلك بوضع نسبة معينة من الودائع التي بحوزة البنك لدى البنك المركزي بغرض الاحتياط[3].

ثانيا:عمليات البنوك

تقوم البنوك بعمليات عديدة وهي[4]:

- قبول الودائع بمختلف أشكالها من العملاء والمحافظة عليها؛
- منح التسهيلات بأنواعها؛

---

[1] آسيا سعدان، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8ماي 45، قالمة، الجزائر، 2006، ص47.

[2] كركار مليكة، تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، البليدة، الجزائر، نوفمبر 2004، ص22.

[3] أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2006، ص9–10.

[4] شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض–دراسة الواقع في الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2006/2005، ص47.

- خصم الكمبيالات والحوالات؛
- عمليات مع الخارج: تتمثل هذه العمليات في عمليات البنك لفائدة السياح والمثقفين والتجار، والاعتماد المستندي، قرض المورد، قرض المشتري، ويكون تعامل البنك مع الخارج إما عن طريق الفروع أو المراسلين من البنوك الأجنبية؛
- عمليات مالية: تتمثل في تسيير وحفظ القيم المالية المتواجدة بالبورصة والقيام بمختلف الدراسات المالية وتقديم المساعدة في الأمور المالية؛
- شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية[1]؛
- عمليات الصندوق:هي عملية قبض ودفع المبالغ النقدية بالعملات المحلية والأجنبية بعد التأكد من صحة المستندات المقدمة واحتوائها على التوقيعات المطلوبة، ويتم تسجيل عمليات القبض والدفع في سجل الصندوق الخاص حسب أوقات دخولها وتسديدها[2].

ثالثا: العمليات البنكية حسب المشرع الجزائري

حسب المادة 02 من النظام 09-03: تعتبر عمليات مصرفية كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في معاملتها مع الزبائن[3].

حدد المشرع الجزائري عمليات البنوك في الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 من المادة 66 حتى المادة 69 والمادة 110من القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، وتتمثل هذه العمليات في:

- تلقي الودائع من الجمهور وهي الودائع التي يضعها الزبون تحت تصرف البنك والمستعملة لحسابه الخاص مع إعادتها، ولا تعتبر أموالاً متلقّات من الجمهور الأموال الناتجة عن قروض المساهمة، وأموال المساهمين الذين يملكون على الأقل 5 بالمائة من رأس المال وهو ما نصت عليه أيضا المادة 111 من القانون 90-10؛
- عمليات القروض مثل عمليات القرض الإيجاري؛

[1] حسين جميل البديري،البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص16-17.

[2] محمد يوسف ياسين، القانون المصرفي والنقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007، ص ص191 -192.

[3] النظام 03/09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد53، 13 سبتمبر2009، ص24.

- وضع وسائل الدفع تحت تصرف العملاء وإدارتها وتعتبر وسائل دفع حسب المادة 69 كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما كان السند أو الأسلوب التقني المستعمل؛

كما يمكن للبنوك والمؤسسات المالية القيام بعمليات أخرى وورد ذكرها في المادة 72 من الأمر 03-11 وهي نفسها المادة 116 من القانون 90-10 وهي:

- عمليات الصرف؛
- عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة؛
- توظيف القيم المنقولة واكتتابها وتسييرها وحفظها وبيعها؛
- الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات؛
- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية؛
- كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وتنميتها مع مراعاة الأحكام القانونية.

المطلب الثالث: شروط ممارسة المهنة البنكية

يجب على البنوك أن تحصل على الاعتماد والترخيص حتى تستطيع القيام بوظائفها وممارسة نشاطها، كما يجب أن تلتزم بجملة من الشروط لممارسة مهنتها والتي يحدّدها القانون والتي تدعم الثقة بين البنوك والعملاء.

أولا: السِّرية البنكية

يعود تاريخ السرية البنكية إلى نشأة البنوك حيث تجلت فيها فكرة إيداع الأموال بسرية مطلقة على أساس أنّ المودع يميل دائما إلى إخفاء ما يملكه من مال والذي وجده في الالتزام الأدبي والأخلاقي الذَّين أمَّنهما البنك تحقيقا لتطلعات عملائه.

واتخذت السرية البنكية فيما بعد أشكالاً قانونيةً والتزامات يتعهد بها أصحاب البنوك اتجاه عملائهم، وظهرت السرية البنكية في شكلها القانوني ولأول مرة بسويسرا عام 1934، و بهذا أصبحت البنوك ملزمة بحفظ أسرار عملائها وعملياتهم، كما يكون البنك مسؤولاً في حالة الإخلال بهذا الالتزام تعويضا للعميل، ويلتزم بحفظ

السّر البنكي كل من اطلع بحكم وظيفته أو صفته بأيّ طريقة كانت على قيود الدّفاتر والمعاملات والمراسلات البنكية[1].

وضمان السر البنكي يعني عدم تقديم أية معلومات سرية تخص عميل البنك، إلاّ لمن يمثّله قانوناً أو لبعض السلطات كإدارة الضرائب وإدارة الجمارك، أي يمكن للعميل أن يرخص بالكشف عن أعماله أو أيّة معلومات عامة لا تمسُّه [2].

وتوجد نظريّات قانونية مفسّرة لسرّية الحسابات البنكية وهي[3]:

- نظرية المسؤولية العقدية: حسب هذه النظرية فإنّ أيّ عقد يتضمّن التزاما بالسّرية، ويكون هذا العقد في الغالب رضائيّاً؛
- نظرية النظام العام: سرية المهنة حسب هذه النظرية من النظام العام الذي يجب الحفاظ عليه؛
- نظرية المصلحة الاجتماعية: والتي تعني أنّ الحفاظ على الأسرار يعود بالنفع على المجتمع ككل طالما حدث الاتفاق بين جميع أطراف المجتمع.

وتنصّ المادة 117 من الأمر 11/03 بأنه: يخضع للسِّر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات :

- كل عضو في مجلس إدارة وكل محافظ حسابات وكلّ شخص شارك أو يشارك بأيّ طريقة كانت في تسيير بنك أو مؤسسة مالية أو كان أحد مستخدميها؛
- كل شخص شارك أو يشارك في رقابة البنوك والمؤسسات المالية وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا الكتاب؛

تُلزم بالسر حسب هذه المادّة جميع السّلطات ما عدا:

- السلطات العمومية المخولة بتعيين القائمين بإدارة البنوك والمؤسسات المالية؛

[1] هشام غربيل، الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتبيض الأموال، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة ، الجزائر، 2007/2006، ص45.

[2] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] الأخضر عزي، دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية)، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– واقع وتحديات–، جامعة الشلف، الجزائر، 14-2004/12/15، ص181.

- السلطة القضائية التي تعمل في إطار إجراء جزائري؛
- السُّلطات العمومية الملزمة بتبليغ المعلومات إلى المؤسسات الدولية المؤهلة، لاسيما في إطار محاربة الرشوة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- اللجنة المصرفية أو بنك الجزائر الذي يعمل لحساب هذه الأخيرة طبقا لأحكام المادة 108 أعلاه؛
- يُمكن لبنك الجزائر واللجنة المصرفية تبليغ المعلومات إلى السلطات المكلفة بحراسة البنوك والمؤسسات المالية في بلدان أخرى، مع مراعاة المعاملة بالمثل شريطة أن تكون هذه السلطات في حد ذاتها خاضعة للسر المهني بنفس الضمانات الموجودة في الجزائر. كما يمكن لمصفي البنك أو المؤسسة المالية أن يتلقى المعلومات الضرورية لنشاطه.

ثانيا: الترخيص والاعتماد

لا يتم إنشاء أي بنك أو مؤسسة مالية بموجب القانون الجزائري، إلا بعد ترخيصٍ من مجلس النقد والقرض، وللحصول على الترخيص يجب تقديم برنامج نشاط هذه البنوك أو المؤسسات المالية والموارد المالية والتقنية التي يستعملونها وقائمة المسؤولين التنفيذيين وحالة المشروع.

وتنص المادة 82 من الأمر 11/03 على ما يلي: يجب أن يُرخّص المجلس بإنشاء أي بنك وأي مؤسسة مالية يحكمها القانون الجزائري على أساس ملف يحتوي خصوصا على نتائج تحقيق يتعلق بمراعاة أحكام المادة 80 أعلاه. كما نصت المادة 83 من نفس الأمر على أنّه يجب على البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري أن تُؤسس في شكل شركات مساهمة، ويدرس المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية. كما يُمكن التّرخيص بالمساهمات الأجنبية في البنوك أو المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

وجاءت المادة 83 من الأمر 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمعدل والمتمم للأمر 11/03 حسب المادة 83 أنه: لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع للقانون الجزائري إلا في إطار شراكة ويمثل رأس مال المساهمة الوطنية 51 بالمائة على الأقل من رأس المال [1]،كما تملك الدولة سهما نوعيا في رأس مال البنوك والمؤسسات ذات رؤوس الأموال الخاصة، وأيضا حسب المادة 91 من الأمر 10–04 ي وللحصول على الترخيص يجب على المؤسسات المالية والبنوك أن يقدموا برنامج نشاطهم والإمكانيات المالية والتقنية التي يستخدمونها، كما يجب أن يكون مصدر الأموال مبرّرا.

[1] Mansouri Mansour, Système et pratiques bancaires en Algérie, Editions Houma, Algérie, 2006, p50.

بعد حصول البنك أو المؤسسة المالية على الترخيص يمكنها أن تطلب اعتمادها، وهذا إذا استوفت جميع الشروط المحددة ويُمنح الاعتماد بمقرر من المحافظ ويُنشر في الجريدة الرّسمية وهذا حسب ما جاءت به المادة 92 من الأمر 11/03.

ثالثا: إعلام الجمهور

ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها بعنوان العمليات المصرفية التي تقوم بها وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات.

كما يستلزم عليها عند فتح حساب أن تطلع زبائنها عن الشروط المتعلقة باستعمال الحساب وأسعار الخدمات المختلفة التي يسمح بها والالتزامات المتبادلة للبنك والزبون. وتُدوّن هذه الشروط في الاتفاقية المتعلّقة بفتح الحساب أو في مستندات تُرسل لهذا الغرض (المادة 07)[1].

رابعا: السيولة والقدرة على الوفاء

يجب على البنك توفير السيولة اللازمة من أجل مواجهة مسحوبات المودعين الجارية غير المتوقعة ، ففي حالة رغبة البنك في الاحتفاظ بالودائع الجارية أكثر من الودائع الأخرى، فعليه أن يحتفظ بسيولة عالية جدا عكس الودائع الأخرى، فالسيولة تعني مدى قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من خلال الاحتفاظ بالموجودات السائلة[2]. وقد نصّت المادة 97 من الأمر 03-11على أنه: يتعيّن على البنوك والمؤسسات المالية وفق الشروط المحددة بموجب نظام يتّخذه المجلس، باحترام مقاييس التسيير لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء اتجاه المودعين والغير وكذا توازن بنيتها المالية.

وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادّة فإنّ اللّجنة يُمكن أن تقضي بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة 14 من الأمر 11/03 وهي:

- الإنذار؛

[1] النظام 03/09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 53، 2009/9/13، ص 24.

[2] شقيري نوري موسى، مروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنويع للحد من المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، المؤتمر العلمي الثالث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والآفاق المستقبلية)، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن، نوفمبر2009،ص4.

- التّوبيخ؛
- المنع من ممارسة بعض العمليّات وغيرها من أنواع الحد من ممارسة النشاط؛
- التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه؛
- سحب الاعتماد؛
- كما يُمكن للجنة أن تقضي إمّا بدلا من العقوبات السابقة أو إضافة إليها بعقوبة مالية تكون مساوية على الأكثر لرأس المال الأدنى الذي يلزم على البنك أو المؤسسة المالية توفيره، وتقوم الخزينة بتحصيل هذه المبالغ.

خامسا:وجود رأسمال أدنى

حدّد قانون النقد والقرض لسنة 1990 رأس المال الأدنى ب500 مليون دج للبنوك و 10 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية، بينما حُدّد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 حسب القانون 04/01 الصادر في 2004/3/04 والخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط بالجزائر ب2.5 مليار دج للبنوك و500مليون دج للمؤسسات المالية[1]، وآخر تعديل لهذا المبلغ حُدّد وفق النظام 08-04 حيث حدد ب10 مليار دج للبنوك و3.5 مليار دج للمؤسسات المالية مع إعطاء مهلة سنة حسب المادة 04 للانسجام مع هذا النظام ابتداءً من 2008/12/23[2].

كل بنك أو مؤسسة مالية لا تخضع لهذه الشروط يُنزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي [3].

[1] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14 -2004/12/15، ص486.

[2] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] نفس المرجع السابق، ص486.

المبحث الثاني: أهم الاتجاهات المعاصرة للبنوك

ظهرت العديد من التغيّرات في القطاع البنكي نتيجة التحرير البنكي، وأهمها ظهور البنوك الشاملة والاندماج البنكي، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نطاق واسع من طرف البنوك، وأيضا استخدام أدوات الهندسة المالية من طرف البنوك من أجل التمويل. وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم البنوك الشاملة والاندماج البنكي، كما سنتطرق إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبنوك واستعمال البنوك الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية،كما سيتم التطرق إلى الهندسة المالية بالبنوك.

المطلب الأول: البنوك الشاملة والاندماج البنكي

سمحت البنوك الشاملة والاندماج البنكي بتحقيق العديد من المزايا للبنوك على مستوى الحجم والمنافسة.

أوّلا: البنوك الشاملة

ظهرت البنوك الشاملة تلبية لحاجات العملاء المتنوعة، وكنتيجة للعولمة المالية وارتفاع شدة المنافسة في القطاع البنكي.

1– **تعريف البنك الشامل:** هناك عدة تعاريف للبنك الشامل منها:

–البنك الشامل (تعريف سام محمد، 2009): هو البنك الذي يقدّم خدمات متنوعة إلى جميع العملاء من مختلف القطاعات، فهو يقدم القروض للمشاريع الصناعية والزراعية والعقارية بالإضافة إلى تقديم القروض الاستهلاكية إلى الأفراد[1].

–البنك الشامل (تعريف الطيب ياسين، 2003): هو البنك الذي يعتمد على الأسس العلمية للتسويق البنكي في ظل بيئة دولية جديدة تحكمه ظروف العولمة، تقوم على مبدأ التنويع في النشاطات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة، وكل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تقليل معدلات المخاطرة المحتملة، فأصبح يسعى إلى تنمية موارده المالية في كافة القطاعات بتنويع مصادر التمويل بتقديم قروض استثمارية طويلة الأجل، وبهذا يكون فاعلا في كل من السوق النقدية والمالية بمزاولة كافة الأعمال البنكية دون قيود[2].

[1] سام محمد، دراسة استجابة المصارف السورية للتحول إلى مصارف شاملة، المؤتمر العلمي الثالث : إدارة منظمات الأعمال–التحديات العالمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 27–29 نيسان 2009، ص 6.

[2] الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 03، ورقلة، 2003، ص50.

وعليه يمكن استخلاص ما يلي:

- البنك الشامل لا يتخصص في نشاط معين؛
- البنك الشامل يعمل على تقليل المخاطر من خلال التنويع في النشاطات والتنويع في مصادر التمويل؛
- القيام بالعمليات البنكية المتنوعة دون قيود.

2– وظائف البنوك الشاملة

تتعدّد وظائف البنوك الشاملة ومنها[1]:

- الوظائف التقليدية: تتمثل هذه الوظائف في أعمال الوساطة المالية ومنح الائتمان؛
- الوظائف غير التقليدية: ظهرت هذه الوظائف بسبب التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية، والتي جعلت البنوك تقوم بوظائف كل من البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وأيضا تقديم الخدمات المتنوعة المستحدثة ومن بين هذه الخدمات هي[2]:

❖ وظائف البنوك الاستثمارية أو المتاجرة: تقوم على أساس القيام بالمشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات ودعمها ماليا وإداريا من خلال توفير التمويل اللازم لها أو ضمانها لدى الغير أو توفير قروض طويلة الأجل وأيضا القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والترويج لها؛

❖ القيام بالعمليات والخدمات المرتبطة بالشركات مثل التوريق وإدارة المحافظ وإدارة عمليات الدمج؛

❖ تمويل التنمية العقارية؛

❖ التأجير التمويلي؛

❖ التأمين والقيام بدور بيوت الخصم؛

❖ إدارة صناديق المعاشات؛

3– دوافع ظهور البنوك الشاملة

هناك مجموعة من الدوافع التي أدت إلى ظهور البنوك الشاملة وهي[3]:

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004، ص103.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3] مفتاح صالح، الطيب داودي، معارفي فريدة، الصيرفة الشاملة المدخل المواكبة مستجدات الصناعة وتأهيل المصارف الجزائرية المؤتمر العلمي الثالث: تحت عنوان إدارة منظمات الأعمال والتحديات العالمية المعاصرة،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن،29/27 نيسان 2009، ص543,

- تحرير تجارة الخدمات البنكية؛
- التقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصال؛
- ظهور أدوات ومستحدثات مالية جديدة،
- زيادة حدة المنافسة في القطاع البنكي؛
- المخاطر البنكية ومقررات بازل؛
- الشركات متعددة الجنسيات والخصخصة؛
- ظهور الاندماج بين البنوك.

4– متطلبات التحول للبنوك الشاملة

تتمثل هذه المتطلبات في[1]:

- التزامات العاملين في البنوك الشاملة بسياسات الحيطة والحذر؛
- توفير أجهزه الرقابة التي تحمي البنك من الوقوع في الأخطاء التي تهدده؛
- وضع نظام للعمل يحدد واجبات ومسؤوليات كل وظيفة؛
- القيام بالإعلام عن أنشطة البنك الشامل؛
- عرض الأنشطة والسياسات والأهداف المستقبلية على الجمعية العامة للحصول على تأييدها ودعمها؛
- تحقيق ملاءة مالية مناسبة؛
- تطبيق نظام تأمين فعال على الودائع لتفادي الوقوع في أزمة؛
- التوسع في الوظائف الاستثمارية لدعم جودة اتخاذ القرارات التشغيلية وحسن تسيير موارده؛
- إتباع إستراتيجية علمية تشكل السياسة التنفيذية لنشاط البنك الشامل.

5–البنوك الشاملة في الجزائر:

سمحَ المشرّع الجزائري من خلال القانون 06–04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، بتطبيق الصيرفة الشاملة في مجال التأمينات، حيث سمح بتوزيع منتوجات التأمينات بواسطة البنوك والمؤسسات المالية، وتنصّ المادة 53 من

[1] رابح عرابة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 06، السداسي الأول 2009، ص ص 201–202.

هذا القانون على: يمكن لشركات التأمين توزيع منتوجات التأمينات عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وغيرها من شبكات التوزيع[1].

كما حدّد القرار المؤرخ في 06 أوت 2007 منتوجات التأمين التي يمكن توزيعها بواسطة المؤسسات المالية وما شابهها والنسب القصوى لعمولة التوزيع، حسب المادة 02: منتوجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها هي المتعلقة ب:

- فروع تأمين الأشخاص، حوادث مرض، إعانة حياة، وفاة، رسملة؛
- تأمين القروض؛
- تأمين الأخطار البسيطة للسكن:
  - ❖ تعدد أخطار السكن؛
  - ❖ التأمين الإلزامي لأخطار الكوارث الطبيعية.
- الأخطار الزراعية[2].

ثانيا: الاندماج البنكي

ظهر الاندماج بالبنوك من أجل زيادة القوة التنافسية في البنوك وكذا تحقيق مزايا الحجم، كما يستلزم القيام بعملية الاندماج توفر جملة من الشروط.

1**–تعريف الاندماج:** يعرّف الاندماج من ناحيتين من الناحية القانونية ومن الناحية الاقتصادية.

أ–الاندماج من الناحية القانونية (تعريف علي بوعمامة، 2006): يتأسّس الاندماج على أنظمة قانونية لا تهتم بنوع الاندماج ولا الدوافع الاقتصادية المؤدية إليه، وهدفها الوقوف على أثار الاندماج في مواجهة المساهمين وأثاره على أموال الشركات المدمجة وعلاقاتها ببعضهما البعض أو بالغير، وهو عبارة عن عقد يقوم على الإدارة بين شركتين أو أكثر يتم بمقتضاه الاتفاق على أعضائها وأموالها في شركة واحدة[3].

[1] القانون 06–04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 12مارس 2006، ص12.

[2] القرار المؤرخ في 06 أوت 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، 23 سبتمبر 2007، ص17.

[3] علي بوعمامة، اندماج وخصخصة البنوك ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006 ، ص 70.

ب–تعريف الاندماج من الناحية الاقتصادية (تعريف بركان زهية، 2005): هو العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة بنكية أخرى، فيتخلى البنك المندمج على ترخيصه ويتخذ اسما جديدا عادة يكون اسم المؤسسة الدّامجة أو الحائزة، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدّامج[1].

ويمكن تعريفه أيضا:

الاندماج (تعريف محسن أحمد الخضري، 2007): هو تحرك جماعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين شركتين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو صعبة التحقيق قبل الاندماج[2].

3– شروط الاندماج: قبل أن تتم عملية الاندماج تدرس الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للاندماج،كما يجب توفر جملة من الشرط لتتم هذه العملية وهي[3]:

- يجب توفر رغبة صادقة في الاندماج؛
- يجب إعداد وتهيئة البيئة الداخلية والخارجية ووضع خطة زمنية لتنفيذ الاندماج ووضع تصور زمني لمراحل الاندماج؛
- يجب اختيار البنك الجديد والعلامة التجارية ومجلس الإدارة والخدمات؛
- التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات؛
- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج.

4– فوائد الاندماج: يحقق الاندماج مجموعة من الفوائد سواء من حيث الحجم أو الأرباح وهي[4]:

- تحقيق الوفورات والمكاسب نتيجة اقتصاديات الحجم؛

---

[1] بركان زهية ، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 02، جامعة الشلف، ماي 2005، الجزائر، ص 175.

[2] محسن احمد الخضري، الاندماج المصرفي المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق والفاعلية في عالم الكيانات البنكية العلاقة وتحقيق ضرورات التكيف مع متطلبات العولمة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 ، ص 35.

[3] بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية–حالة الجزائر–، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 14–15 ديسمبر 2004، ص140.

[4] جهاد يونس محمد القديمات، الصناعة المصرفية في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت، الأردن، 2002، ص 21.

- تنويع النشاط وزيادة الحصة السوقية والتقليل من المخاطر؛
- تحسين السعر السوقي للسهم؛
- تخفيض التكاليف وتحسين الربحية.

5– مبررات الاندماج البنكي في الجزائر: توجد مبررات داخلية وأخرى خارجية للاندماج في القطاع البنكي الجزائري خاصة في ظل التطورات التي يشهدها القطاع البنكي.

أ– المبررات الداخلية للاندماج: تتمثل هذه المبررات في[1]:

- صغر حجم البنوك الجزائرية وضعف هياكلها التمويلية وحجم أعمالها، والاندماج يؤدي إلى زيادة تنافسية البنوك وزيادة حجمها؛
- الحاجة إلى قيام البنوك الجزائرية بدور أكبر في الساحة المحلية والإقليمية خاصة بعد تبني الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي؛
- ضعف التمويل: لأن البنوك الجزائرية لم تستطع تمويل القطاعات الاقتصادية بسبب عدم وجود بنوك استثمار وضعف أحجام البنوك، وبالتالي فعملية الاندماج تؤدي إلى توفير التمويل لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- معالجة أوضاع بعض البنوك المتعثرة: وصلت الديون المتعثرة إلى أكثر من 20 مليار دج وهو مبرر للاندماج من أجل التخفيف من التعثر البنكي؛
- تنويع الخدمات البنكية لتحسين البرمجية وتوزيع المناصب؛
- خلق وحدات بنكية تعمل على تطوير القطاع البنكي وتحسين إنتاجه؛
- تحفيز البنوك على مواجهة التطورات وتحسين مركزها التنافسي؛
- القدرة على توسيع نطاق العمل البنكي بتنويع الخدمات والمنتجات ومن أجل تحقيق رضا العملاء؛
- تحقيق عوائد مرتفعة في المدى المتوسط والطويل في ظل اقتصاديات الحجم الكبير.

[1] مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010، ص ص196 –200.

ب–المبررات الخارجية للاندماج:

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي يتميَّز بارتفاع تكاليفه والاندماج البنكي يسمح بالحصول على هذه التكنولوجيات المتطورة؛
- العولمة المالية والتحرير المالي اللَّذين شجَّعا على زيادة الاندماج البنكي، وتبقى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية متخوفة من المنافسة الأجنبية التي تتميز بالكفاءة وبالتالي إمكانية سيطرتها على القطاع البنكي.

المطلب الثاني: تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبنوك

جاءتْ تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتقنياتٍ جديدةٍ أكثر تقدماً وتلبيةً لاحتياجات الأفراد، وكان القطاع البنكي الأكثر استفادةً من هذه التكنولوجيات من أجل تقديم خدمات أكثر جودة وتنافسية للعملاء.

أولا: تعريف وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البنوك

تقوم البنوك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للاستفادة منها في تقديم خدماتها للعملاء وجذبهم.

1–تعريف تكنولوجيا المعلومات (تعريف مراد رايس، 2006/2005): هي جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها[1].

وضمن إطار المجال البنكي فالتكنولوجيا هي رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات بنكية جديدة ومحسنة[2].

2–خصائص التكنولوجيا البنكية: تتمثل هذه الخصائص في[3]:

- التكنولوجيا البنكية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب البنكية؛

[1] مراد رايس، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة دراسة حالة مديرية الصيانة لسونا طراك بالأغواط، 2005/2004، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006/2005 ، ص27.

[2] بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005 ، ص139.

[3] مطاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص17 –18.

- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافه؛
- الخدمة البنكية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على مجال أداء الخدمة البنكية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية؛

وتشكِّل مظاهر التكنولوجيا في العمل البنكي أربع عناصر متكاملة ومتشابهة هي:

- ✓ الجانب المادي: يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة.
- ✓ الجانب الإستعمالي: يتمثل في طرق استعمال هذه المعدات.
- ✓ الجانب العلمي: يتمثل في المعرفة البنكية المطلوبة.
- ✓ الجانب الابتكاري: يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات البنكية.

ثانيا: البنوك الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية

انتشرت البنوك الالكترونية بصفة كبيرة في البنوك والتي تسهّل تقديم الخدمات للعملاء، كما يمكن أن تتعرض هذه البنوك إلى العديد من المخاطر، إضافة إلى ذلك فإن البنوك أصبحت تستخدم وسائل دفع حديثة والتي يمكن أن تصبح بديلا للنقود الورقية.

1– البنوك الإلكترونية: ظهرت البنوك الإلكترونية مؤخراً والتي تتميز بالعديد من المزايا الأمر الذي جعلها أكثر انتشاراً.

أ–تعريف البنوك الالكترونية: يستخدم مصطلح البنوك الالكترونية أو بنوك الانترنت للتعبير عن مفاهيم متطورة والتي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد[1].

وتعرَّف العمليات البنكية الإلكترونية بأنها الخدمات البنكية التقليدية أو المبتكرة التي تقدمها هذه البنوك من خلال شبكات اتصال إلكترونية، و تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها.

ب–مزايا العمليات البنكية الإلكترونية: تتمثل مزايا هذه العمليات في :

- وصول البنوك إلى عدد كبير من العملاء المودعين والمقترضين وطالبي الخدمات المصرفية؛

[1] يوسف مسعداوي، البنوك الالكترونية، ملتقى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، للفترة 14–15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص227.

- تقديم خدمات بنكية جديدة؛
- زيادة كفاءة أداء البنوك؛
- انخفاض تكاليف التشغيل وتكاليف انجاز عمليات التجزئة محليا ودوليا[1].

ج–مخاطر العمليات البنكية الالكترونية: تتمثل هذه المخاطر في[2]:

- **مخاطر التشغيل**: يتمثل سبب تعرض البنك لهذا النوع من المخاطر في عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز أعمال الصيانة أو انجاز العمل، أو إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية؛
- **مخاطرة السمعة**: تنشأ هذه المخاطر في حالة وجود رأي عام سلبي اتجاه البنك، كما ينشأ نتيجة عدم توفر وسائل الحماية الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها البنك والخاصة بعملائه أو وقوع عمليات اختراق لنظم البنك الالكترونية[3]؛
- **مخاطر قانونية**: هذه المخاطر ناتجة عن عدم احترام البنك للقواعد القانونية والتشريعات والأعراف البنكية والتجارية، أو عندما يكون هناك اتفاقاً إلكترونياً غير قانوني، وتتعلق هذه المخاطر بالتوقيع الالكتروني أو عدم صحة بعض البنود أو عدم قابليتها للتنفيذ أو عدم صحة القانون الواجب التطبيق[4]؛
- **المخاطر التلقائية**: تؤدي هذه المخاطر إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض، فعدم قدرة العملاء في نقل الأموال الالكترونية للوفاء بالتزاماتهم أو في سوق الأوراق المالية يؤدي إلى توتر العلاقات والمساس بالاستقرار المالي في السوق[5].

وتوجد ثلاث صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت وهي:

- **موقع المعلومات**: يمثل المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية، يقدم البنك من خلال هذا الموقع معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته البنكية؛

---

[1] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، البنوك الالكترونية،دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2005، ص227.

[2] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، النقود الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3] نفس المرجع السابق، ص21 .

[4] موسي خليل منترى، الجديد في التقنيات المصرفية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصاد الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002، ص267.

[5] شول بن شهرة، ماجدة مدوخ، الصيرفة الالكترونية ماهيتها، مخاطرها،حمايتها، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الثالثة منافسة، مخاطر وتقنياته جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005.

- **الموقع الاتصالي**: يسمح هذا الموقع بالتبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة الطلبات أو تعديل معلومات القيود والحسابات؛
- **الموقع التبادلي**: هو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث يسمح هذا الموقع الالكتروني بالوصول إلى حساباته وإداراتها وإجراء الدفعات النقدية ودفع فواتيره[1].

2–وسائل الدفع الالكترونية: يعرّف البنك المركزي الأوروبي الدفع الالكتروني بأنه"كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية" وعليه فالدفع الإلكتروني هو مجموع الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها البنوك ومؤسسات الائتمان[2]. وتتمثل الوسائل المستخدمة للدفع الالكتروني في:

أ–البطاقات البنكية: هي بطاقات بلاستيكية أو مغناطيسية تصدرها البنوك للتعامل بها مثل الفيزا والماستركارد، وهناك عدة أنواع من هذه البطاقات منها[3]:

- **بطاقات السّحب الآلي**: تمكن هذه البطاقات العميل من سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه والغرض منها هو تسهيل توفير احتياجات العميل من النقود؛
- **البطاقة الائتمانية**: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة هي البطاقة الائتمانية التي استخدمتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الستينيات، وتتمثل هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقاتٍ بلاستيكيةٍ تحوي معلوماتٍ عن اسم المتعامل ورقم حسابه، ويستطيع المتعامل بهذه البطاقة الحصول على العديد من الخدمات من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال يوم من تاريخ استلامه فاتورة المشتريات[4]؛
- **بطاقات الدفع**: هي بطاقات تمكن حاملها من سداد ثمن السلع والخدمات المحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها، من خلال تحويل ثمن المشتريات من حساب العميل إلى حساب البائع؛

---

[1] مزريق عاشور، معموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة– مخاطر– تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص4.

[2] رحيم حسين، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر2004 ، ص319.

[3] رباعي أمينة، التجارة الالكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص ص44–45.

[4] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص18.

- **البطاقات المدفوعة مسبّقا:** يتم دفع قيمة هذه البطاقة مقدما عند شرائها وهي بطاقات تحمل قيماً مختلفةً وتُسمَّى أيضا بالبطاقات المخزّنة[1].

ب–البطاقات الذّكيّة: هي بطاقات بلاستيكية تحتوي على معالج دقيق يسمح بتخزين أكبر قدر من المعلومات عن طريق البرمجة الأمنية، وتحوي البطاقة على اسم المتعامل والعنوان والبنك المصدر لها، وطريقة الصرف وتاريخ حياة العميل البنكية، أُخترعت هذه البطاقة عام 1975 وبدأ استعمالها عام 1981 من طرف شركة فليبس[2].

ج–الشيك الالكتروني:هو مثل الشيك التقليدي فيه أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ معين إلى المستفيد، ويختلف عنه كونه يُرسل الكترونياً عبر الانترنت فبعد استلام المستفيد فإنه يُرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته ثم يعيده إلى المستفيد مؤكّداً له عملية التحويل[3].

د–الانترنت البنكي: يستطيع العملاء انجاز أعمالهم عبر المواقع الالكترونية حيث يوفر البنك على الانترنت الخدمات التالية[4]:

- الإعلان عن الخدمات البنكية عن طريق النشرات الالكترونية؛
- توفّر للعملاء الطريقة التي تُمكّنهم من التّأكد من أرصدتهم لدى البنوك؛
- كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء؛
- طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

ويَسمحُ استخدام شبكة الإنترنت بتحويل الأموال من المشترين إلى البائعين، ولكنَّ استخدام هذه الشبكة يثير التساؤلات حول أمن المعاملات التي تتم عبرها[5].

---

[1] أحمد محمد رفعت، دور البنوك في القروض الدولية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص491.

[2] معطى الله خير الدين، المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15/ 12/2004، ص199.

[3] رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات–، جامعة الشلف، الجزائر، 14-12/15/ 2004، ص320.

[4] عباس بلفاطمي، المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الالكتروني على مستوى القطاع المصرفي، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة– مخاطر– تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، 7/6 جوان 2005، ص8.

[5] Guy CAUDAMINE, Jean MONTIER, BANQUE et MARCHES FINANCIERS, ECONOMICA, Paris, France, 1998,p 464.

د–الهاتف المصرفي: هو وسيلة أنشأتها البنوك لخدمة العملاء وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة على 24 ساعة، تتميز هذه الخدمات بالتعدد بما يسمح للعميل باختيار الخدمة التي يريدها[1].

هـ–النقود الالكترونية: هي كافة وسائل الدَّفع والتَّسديد والتَّحصيل من خلال استخدام الحواسيب كوحدات ظرفية، أمّا المعنى الخاص فالنقود الالكترونية هي مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعلا محل تبادل العملات التقليدية، فالتوقيع الرقمي هو المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية[2].

3–تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية:: أصبح لزاماً على البنوك الجزائرية أن تُطور خدماتها البنكية باستعمال أنظمة الاتصال والمعلومات الحديثة والمتطورة خاصة في ظل المنافسة الشديدة في ظل تحرير الخدمات البنكية، فأهم ما يميّز العمل البنكي حاليا هو استخدامه للتكنولوجيات المتطورة.

وعملت البنوك الجزائرية على تطوير الصناعة البنكية من خلال نقل التقنيات البنكية الحديثة إلى السوق الوطنية، ففي سنة 1997 شرعت الجزائر في إدخال آلات السحب الآلي حيث بلغ عددها عام 2002 إلى 250 جهاز، وأما بطاقات الدفع الالكتروني فلقد تم الانطلاق في انجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري ابتداء من عام 2002 [3].

معوقات الوصول إلى تكنولوجيا بنكية عالية في الجزائر: تتمثل العوائق التي تمنع من الوصول إلى تكنولوجيات عالية في القطاع البنكي الجزائري في[4]:

- قصور البيئة القانونية والتشريعية في تقنين المعاملات البنكية الالكترونية؛
- ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة وإيجار الشبكات الخاصة بالعمليات البنكية والتكنولوجية؛
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات البنكية الالكترونية والتي من بينها مخاطر المنافسة والمخاطر الائتمانية.

---

[1] نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14–12/15/ 2004، ص277.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2005، ص57.

[3] عبد الغني ربوح، نور الدين رغدة، تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس2008.

[4] زيدان محمد، دريس رشيد، اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004، ص 476.

المطلب الثالث: تطبيق الهندسة المالية بالبنوك

أدّت الحاجة إلى تمويل النشاط الاقتصادي إلى ضرورة وجود وابتكار أدوات مالية جديدة، وهذا ما تقوم وتعمل على تحقيقه الهندسة المالية.

أولا:تعريف الهندسة المالية وأهدافها

تقومُ الهندسة المالية بابتكار أدوات مالية جديدة، تمكّنها من الحصول على التمويل اللازم.

1–تعريف الهندسة المالية: الهندسة المالية (حسب سلطان بن عايض البقمي، 2012) هي التصميم والتطوير لأدوات وآليات مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل[1].

وتتضمّن الهندسة المالية ثلاثة أنواع من الأنشطة هي[2]:

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة تعمل على خفض التكاليف كعمليات التبادل التجاري من خلال شبكة التجارة العالمية والتجارة الالكترونية؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة وإدارة الائتمان.

إذن تسعى الهندسة المالية إلى قيام المؤسسات المالية من بنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والإدارات المالية برسم سياسات مالية قوية وابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة وآليات واستراتيجيات مالية مرنة تتفاعل وتستفيد من التغيرات المستمرة في أسواق المال العالمية والإقليمية والمحلية، ويتطلب ذلك أن تقوم الإدارات المالية والمؤسسات المالية الحديثة بإنشاء أقسام للبحوث والتطوير في المنتجات والأدوات المالية.

[1] سلطان بن عايض البقمي، الهندسة المالية، تاريخ الاطلاع 2012/12/18، على الموقع:

{HYPERLINK "http:// world-acc.net/vb/showthread.php ?t=1287" }

[2] فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999/1998، ص225.

2–أهداف الهندسة المالية:

تسعى الهندسة المالية إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- خلق المنافسة المالية وهي قدرة المؤسسة على استخدام الأموال بكفاءة عالية تجعلها متفوقة على منافسيها من خلال اختيار أفضل المصادر التمويلية وأحسن تشغيل للفرص الاستثمارية المتاحة؛
- تمويل أهداف المؤسسة من خلال سعي المهندس المالي إلى امتلاك أنظمة متطورة لتحويل الأدوات الاستثمارية ذات المخاطر العالية إلى أدوات ذات مخاطر متدنية باستخدام الأدوات المالية المبتكرة.

ثانيا: أدوات الهندسة المالية

تتمثل أدوات الهندسة المالية في الأدوات التقليدية والأدوات الجديدة.

1–أدوات الهندسة المالية التقليدية

تتمثل هذه الأدوات في[2]:

أ–الأسهم: السهم هو عبارة عن صك قابل للتداول يمثل ملكية جزء من رأسمال المؤسسة المصدرة، ويعطي صاحبه حقوق معينة وهي:

- الحق في التصويت في الجمعية العامة للمساهمين وفقا لقاعدة "سهم– صوت" وبالتالي الحق في إدارة المؤسسة؛
- الحصول على أرباح الأسهم عندما تقرر المؤسسة توزيع الأرباح المحققة؛
- حق الأفضلية الممنوحة في الاكتتاب عند زيادة رأس المال.

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن صكوك ذات قيم متساوية وقابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية بطرق تجارية، ويمثل السهم حصة الشريك في الشركة التي يساهم في رأسمالها والذي يتكون من مجموع الحصص، والحصة يمكن أن تكون في شكل عيني أو نقدي[3].

---

[1] المانسبع رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص ص 18–19.

[2] Jean-Luc Bailly et autres, Economie Monétaire et Financière, Bréal éditions, Paris, France, 2000, p 189.

[3] بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص19.

ب–السندات: تمثل السندات صك مديونية وليس ملكية. وتتميز بما يلي[1]:

- ✓ يتمثل العائد على السندات في معدل الفائدة؛
- ✓ يحصل حامل السند على الفوائد المقررة بغض النظر عن تحقيق الشركة للأرباح أو الخسائر؛
- ✓ ليس لحامل السند الحق في التصويت في مجلس الإدارة؛
- ✓ للسند تاريخ استحقاق على عكس الأسهم العادية والممتازة.

2–أدوات الهندسة المالية الجديدة:

بالإضافة إلى الأدوات المالية التقليدية هناك أدوات مالية حديثة للهندسة المالية وهي:

أ–المشتقات المالية: هي عبارة عن عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع مابين الأسهم والسّندات والسلع والعملات الأجنبية وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع التعاقد[2]، وللمشتقات المالية أنواع وهي:

- **العقود المستقبلية:** هي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين بسعر محدد مسبقا على أن يتم التّسليم والتّسلُّم لاحقاً في المستقبل.

أركان العقود المستقبلية: تتمثل أركان العقود المستقبلية في[3]:

- ❖ السّعر في المستقبل: هو السعر المتفق عليه بين الطرفان لإتمام تبادل الصفقة في المستقبل؛
- ❖ تاريخ التسليم أو التسوية: هو التاريخ الذي يتفق عليه طرفي العقد لإتمام عملية التبادل؛
- ❖ محل العقد: هو الشيء المتفق على بيعه وشرائه بين طرفي العقد؛
- ❖ مشتري العقد: هو الطرف الملتزم باستلام الشيء محل العقد نظير دفع السعر المتفق عليه للطرف الثاني في التاريخ المحدد في المستقبل؛
- ❖ بائع العقد: هو الطرف الملتزم بتسديد الشيء محل العقد مقابل الحصول على السعر المتفق عليه من الطرف الأول(المشتري) في التاريخ المحدد في المستقبل.

---

[1] محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص48.

[2] طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية المفاهيم– إدارة المخاطر– المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص5.

[3] بزار حليمة، هدى بن محمد، المشتقات المالية ومخاطرها، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية،قسنطينة، الجزائر، 06/05 جوان 2009، ص ص2–3.

- **العقود الآجلة:** هي عقود يلتزم فيها البائع بتسليم المشتري الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه وقت التعاقد، وقد تُدفَع القيمة وقت الاتّفاق أو جزءاً منها ويُؤجّل الباقي حتى تاريخ التسليم، كعقود شراء العقارات وعقود التصدير والاستيراد[1]؛
- **عقود المبادلة:** يُبرَم عقد المبادلة بين طرفين يتفقان فيه على تبادل تدفقات نقدية خلال فترة مستقبلية وهناك نوعان من عقود المبادلة هما عقود مبادلة العملات وعقود مبادلة أسعار الفائدة[2]؛
- **عقود الخيار:** عقد الخيار هو اتفاق يعطي لطرف ما الحق في بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية من طرف ثان بسعر محدد متفق عليه مقدما، على أن يتم التنفيذ في أي وقت خلال المدة التي تنقضي بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ الانتهاء أو يتم التنفيذ في التاريخ المحدد لانتهاء العقد[3].

أركان عقد الخيار: يتكون عقد الخيار من أركان عدة هي[4]:

- ❖ مشتري الحق: هو الشخص الذي له حق الخيار سواء كان خيار بيع أو خيار شراء ويدفع مقابل الحق مبلغا يتفق عليه كمكافأة للطرف محرر الاتفاقية، كما أن مشتري الحق يملك الحق في تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد؛
- ❖ محرر حق الخيار: يقوم محرر حق الخيار ببيع حق الخيار لصالح المشتري ويحصل في المقابل على مكافأة أو تعويض من مشتري الحق ويجب عليه التنفيذ إذا رغب مشتري الحق في ذلك؛
- ❖ سعر التنفيذ: هو السعر المحدد للورقة المالية أو الموجود عند إبرام الاتفاقية بين مشتري الخيار وبين محرره؛
- ❖ السعر في السوق: وهو سعر الورقة المالية أو الموجود في السوق عند إبرام العقد بين الطرفين؛
- ❖ تاريخ الانتهاء: هو التاريخ الذي يقوم فيه مشتري حق الخيار بتنفيذ الاتفاق، وهو في الخيار الأوربي آخر يوم للاتفاق بينهما أما في الخيار الأمريكي هو الفترة الممتدة من تاريخ إبرام العقد حتى نهايته.

---

[1] محمد العربي ساكر، عالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية إشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، الجزائر، 22/21 نوفمبر2006.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الثاني: المشتقات والعقود الآجلة والعقود المستقبلية،منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص8.

[3] خديجة عراب هريش، التعامل في الأسواق المالية من منظور إسلامي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدية، الجزائر، 2011/2010، ص76.

[4] هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007، ص95.

ب–التوريق: سياسة التوريق هي عملية إجراء مبادلة الديون المستحقة على المؤسسات أو الأفراد ا والدول بأوراق مالية متداولة بالبورصة سواء كانت في شكل أسهم أو سندات،

–تعريف التوريق: هو إصدار أداة دين مدعومة بريع ناتج عن أصول المؤسسة الراغبة في عملية التوريق أي تلك الأصول المدعومة بأوراق مالية[1]، فالتوريق هو عملية تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة[2].

إنّ نشأة التوريق ارتبطت بتحول التمويل من القرض البنكي إلى الأسواق المالية والذي منح للبنوك فرصة لتحويل قروضها إلى أوراق مالية قابلة للتداول مما جعل هذه العملية تنتشر على نطاق واسع، وبدأ نشاط التوريق في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الستينيات من القرن الماضي وفي أوربا خلال الثمانينيات[3].

–آثار التَّوريق: يستخدم التوريق في تسيير مخاطر القروض بحيث يساهم في إعادة تنظيم شامل للنظام التقليدي للبنوك من خلال[4]:

- التخصُّص في الخدمات البنكية: حيث أدّت عملية توريق القروض إلى فتح التعامل في مجالات أخرى مما أدى إلى خلق مهام متعددة للبنوك الأمر الذي استدعى استحداث فروع بنكية متخصصة في مجموعة متجانسة من المهام؛
- الزيادة من فاعلية السياسة النقدية: يؤثر التوريق على السياسة النقدية من خلال تأثيره على الكتلة النقدية، حيث تنخفض الكتلة النقدية نتيجة ظهور منتجات مالية حديثة لتسيير مخاطر القروض وأصبحت من وسائل إعادة التمويل، كما يؤثر على أسعار الفائدة حيث تدخل المنتجات المالية الحديثة كوسيلة للتمويل في تنافس مع وسائل التمويل الأخرى.

---

[1] عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص ص63–64.

[2] دربوشي صبرينة، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي: دراسة مقارنة مع أزمة 1929، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 25.

[3] شعابنة رزيقة، التوريق المصرفي للديون: الإطار والممارسة–دراسة حالة الدول النامية–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8ماي 45، قالمة، الجزائر، 2006/2005، ص89.

[4] تجاني محمد العيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009، ص ص42–43.

ثالثا: التوريق في البنوك الجزائرية

التوريق لم يعرف في السوق البنكية الجزائرية في وقت مبكر بسبب[1]:

- التحول التدريجي من النظام المخطط إلى نظام السوق؛
- عدم وجود إطار قانوني ينظِّم عملية التَّوريق في الجزائر رغم أن قانون النقد والقرض لا يعارض القيام بهذه العملية من طرف البنوك؛
- عدم وجود سوق مالي نشط فالبورصة الجزائرية ذات نشاط ضعيف وتأثير منعدم في الاقتصاد الجزائري.

وجاء القانون 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي يتضمن توريق القروض الرهنية بهدف تحديد النظام القانوني لتوريق القروض الرهنية. حيث عرفت المادة 02 من هذا القانون التوريق بأنه: "عملية تحويل القروض الرّهنية إلى أوراق مالية"

وتتم هذه العملية على مرحلتين[2]:

- التنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى؛
- قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

ذلك أنّ مؤسسة التوريق هي هيئة لها صفة مالية تقوم بعملية التوريق في سوق الأوراق المالية. والمؤسسة المتنازلة هي مؤسسة مصرفية أو مالية تتنازل بواسطة جدول التنازل عن قروض ممنوحة في إطار تمويل السكن.

وبعد صدور قانون التوريق في الجزائر سنة 2006 ، أصبحت شركة إعادة التمويل الرّهني تقوم بتمويل البنوك في ظل التوريق العقاري وفق شكلين هما[3]:

- إعادة التمويل دون حق الرجوع: تقوم شركة إعادة التمويل الرّهني بتمويل البنك مقابل قيامه بتحويل كل الضمانات إلى الشركة.

---

[1] سليمان ناصر، التوريق كأداة مالية لمواجهة مخاطر السيولة في البنوك تجربة توريق القروض العقارية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 26/25 نوفمبر 2008.

[2] القانون 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 12مارس 2006، ص14.

[3] شريط عابد وآخرون، التوريق: الحل البديل لانعاش قطاع السكن في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أزمة السكن في الدول العربية واقع وآفاق، جامعة المدية، الجزائر، 10/9 ماي 2012، ص12.

-إعادة التمويل مع حق الرجوع: تقوم شركة إعادة التمويل الرّهني بتمويل البنك بشكل قرض مقابل سند لأمر دون التحويل لأي ضمانات.

المبحث الثالث: تنظيم الجهاز البنكي الجزائري على ضوء الإصلاحات البنكية منذ سنة 1990

مرّ الجهاز البنكي الجزائري بعدة إصلاحات منذ الاستقلال، تماشياً مع الأوضاع المالية والاقتصادية التي كانت سائدة، فقبل إصلاحات قانون النقد والقرض كان الاقتصاد الجزائري قد مرّ بأزمة انخفاض أسعار النفط وأزمة المديونية، وبدأ التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ما أدى إلى وضع قانون النقد والقرض، والذي قد مسته التعديلات التي تتماشى مع التغيرات في هذا القطاع، والتي سمحت بظهور مؤسسات مالية وبنوك خاصة برأسمال محلي وأجنبي، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى قانون النقد والقرض ثم إلى التعديلات التي مست هذا القانون وفي الأخير سنتطرق إلى المؤسسات المالية والبنوك العاملة في الجزائر.

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض 10/90

صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 في إطار الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بهدف وضع مبادئ اقتصاد السوق والعمل بها، وإعادة الاعتبار إلى ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، وتنشيط وظيفة الوساطة المالية وعدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض، بالإضافة إلى إبراز دور النّقد والسّياسة النّقدية في تسيير النّقد.

وعليه قانون النقد والقرض يدور حول ثلاثة محاور رئيسية وهي[1]:

- يحدد وينفذ ويؤكد الفصل بين السلطات النقدية والدولة؛
- يحدد قوانين البنك المركزي ونظام البنوك والقرض معاً؛
- يضع معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي للاقتصاد.

أولا:أسباب صدور قانون النقد والقرض ومبادئه

شهدت الجزائر قبل قانون النقد والقرض فترة من عدم الاستقرار بسبب انخفاض أسعار البترول ما جعلها تقوم بإصلاحات للتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق خاصة في مجال النقد واقرض.

[1] شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص136.

1-أسباب صدور قانون النقد والقرض:

ترجع أسباب الإصلاح البنكي التي تجلت من خلال إصدار قانون النقد والقرض إلى[1]:

- أسباب نقدية: أصبح من الضروري إجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية المتحكمة في النشاط البنكي بما يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي لتمكين البنوك من أداء دورها بفعالية، كما يسمح للسلطات النقدية بإدارة السياسة النقدية باستقلالية وصرامة أكبر؛
- أسباب اقتصادية: تقوم البنوك بدور هام في تمويل التنمية ونظرا لأهمية هذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام البنكي والمالي، وهذا لتمكين البنوك من أداء دورها بالكامل في تجميع الموارد وتخصيصها للمشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية؛
- أسباب تقنية: ترتبط هذه الأسباب والدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة البنكية والتوسع في استخدام وسائل الدفع الالكترونية وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الالكترونية.

وتضمن قانون النقد والقرض نقاطا عديدة وأهمها محاولة إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة البنكية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تطمح للقيام بدور مهم في الوساطة المالية سواءً من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات. وقد جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير من أهمها[2]:

- منح استقلالية للبنك المركزي والذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته؛
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط البنكي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك بإلغاء التخصص في النشاط البنكي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة؛

[1] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[2] نفس المرجع، ص ص 58-59.

- تفعيل دور السوق البنكية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها البنكية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

2– مبادئ قانون النقد والقرض

جاء قانون بمبادئ جديدة تدعم الانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق قواعد التحرير البنكي.

أ–الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنَّى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، فأصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءً على الوضع النقدي السائد وليس تبعا للقرارات المأخوذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط[1]؛

ب–الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: جاء قانون النقد والقرض للفصل بين الدائرتين النقدية والمالية وأصبح تمويل الخزينة قائما على قواعد في حين كانت حرة من قبل في اللجوء إلى عملية القرض، حيث كانت تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز مما أدى إلى تداخل صلاحيات وأهداف كل من السلطة النقدية والخزينة؛

ج–الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة العمومية في ظل الاقتصاد الموجه تقوم بتمويل استثمارات المؤسسات العمومية، والنظام البنكي يقوم بتسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى هذه المؤسسات، وبعد صدور قانون النقد والقرض أصبحت الخزينة تقوم بتمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وأُبعدت من منح القروض للاقتصاد، وأصبح توزيع القروض يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع وليس للقواعد الإدارية[2].

د–إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: قبل صدور قانون النقد والقرض، كان هناك تعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث كانت وزارة المالية تتصرف على أنها السلطة النقدية، والخزينة العمومية تتجه إلى البنك المركزي لتمول العجز في أي وقت وتتصرف كسلطة نقدية، والبنك المركزي الذي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكاره إصدار النقود، وأما قانون النقد والقرض فسمح بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وهي مجلس النقد والقرض لضمان انسجام السلطة النقدية، وجُعلت هذه السلطة مستقلة لضمان تنفيذ هذه السياسة

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص196.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص ص187 –188.

وتحقيق الأهداف النقدية، وهي موجودة في الدائرة النقدية للتحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

هـ–وضع نظام بنكي على مستويين: وضع قانون النقد والقرض هذا المبدأ للتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية، وأصبح البنك المركزي بنكاً للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما يمكنه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك حسب الوضع النقدي، كما يمكنه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط خدمة لأهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية[1].

وتم في إطار قانون النقد والقرض ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة من خلال[2]:

- وضع سقف لتسليف وتمويل بنك الجزائر لعجز الميزانية مع تحديد المدة ويكون الاسترجاع إجباريا نهاية كل سنة؛
- إزالة الاكتتاب الإجباري من البنوك التجارية لسندات الخزينة؛
- إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه بنك الجزائر المتراكمة لغاية 1990/04/14 وفق جدول يمتد على 15 سنة.

ثانيا:أهداف قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض من أجل تحقيق جملة من الأهداف منها:

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وأُجريت في هذا الإطار إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه بكل حرية ويسمى بنك الجزائر؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر وهو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية؛
- تطبيق قواعد تتّسم بالشفافيّة وتحكم العلاقات بين الحكومة والنظام المالي؛

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص198–199.

[2] توفيق بن شيخ، مرجع سبق ذكره، ص93.

- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسة الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير رؤوس الأموال والتجارة الخارجية[1].

كما يهدف إلى[2]:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي لأن هذا التدخل نشأ عنه تضخم كبير وانحراف غير مراقب؛
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي لفائدة البنك المركزي؛
- إقامة نظام بنكي قادر على جذب وتوجيه مصادر التمويل من خلال استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية والعمل في ظروف المخاطرة؛
- تخفيض المديونية وحماية الودائع؛
- إدخال منتجات مالية جديدة.

المطلب الثاني: التعديلات الجديدة بعد قانون النقد والقرض

هناك العديد من التعديلات التي مسّت قانون النقد والقرض، نظراً للفراغات والثغرات الموجودة في هذا القانون والأزمات التي ظهرت بالبنوك وهذه التعديلات هي:

أولا: الأمر 01-01

جاء الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001 من أجل تعديل الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي،كما قام التعديل بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، بموجب هذا القانون أصبح محافظ البنك يساعده ثلاث نواب محافظ ومجلس النقد والقرض ومراقبان يتولون تسيير بنك الجزائر.

[1] كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحويلات الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006.

[2] موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص ص126-127.

ويتكوّن مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية، وأما مجلس النقد والقرض فيتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، وأصبح عدد أعضائه عشرة بدلا من سبعة أعضاء[1].

أهداف الأمر 01–01: يهدف هذا الأمر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التمكن من تحقيق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر؛
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد تحقيق الاستقرار النقدي[2].

ثانيا: الأمر 03–11

تواصلت الإصلاحات البنكية بعد قانون النقد والقرض، الذي سمح بإنشاء مؤسسات بنكية خاصة ومختلطة جزائرية وأجنبية، وأهمها الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، الذي جاء بعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة، وذلك لمراجعة القوانين والتشريعات التي تحكم العمل البنكي، حيث شهدت هذه الفترة تراجع ثقة الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين في البنوك وذلك نتيجة إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري[3].

1–أسباب اعتمدتها السلطة التنفيذية لتبني الأمر 03–11

اعتمدت السلطة التنفيذية على الأسباب التالية لكي تأخذ بالأمر 03-11 وهي[4]:

أ–سبب سياسي: لأن التشريع الجديد يحقق الانسجام بين تصورات الحكومة وتصورات السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي، على عكس قانون النقد والقرض الذي أحدث تنازع في الاختصاص وتداخل في الصلاحيات.

[1] بداوي مصطفى، المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، نوفمبر2004، ص ص122-123.

[2] قميري حجيلة، تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص43.

[3] فطوم معمر، توجهات النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر2011، ص69.

[4] عجة الجيلالي، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 04، الجزائر، جوان 2006، ص318.

ب–سبب اقتصادي: هذا الأمر يجعل السّياسة النقدية جزء من السّياسة الاقتصادية للدولة، وهو لا يعني فقدان السلطة النقدية لاستقلاليتها بل يدعمها على أساس أنها أداة للتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي.

ج–سبب تقني: احتواء قانون النقد والقرض على ثغرات عديدة خاصة في مجال الصرف، واعتماد البنوك الخاصة والرقابة عليها ما أثر على مصداقية النظام البنكي، وجعله عرضة لمخاطر تمس أموال المودعين مثل قضية بنك الخليفة، التي جعلت الحكومة تستبدل القانون 90-10 بالأمر 03-11.

2–أهداف الأمر 03–11:

تهدف تعديلات الأمر 03-11 إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بطريقة أفضل عن طريق الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض الذي تخول له الصلاحيات في مجال السياسة النقدية وسياسات النقد والصرف، وتسيير الاحتياطات والمديونية الخارجية ومتابعتها وتقييمها وإقامة هيئة رقابية تتابع نشاطات بنك الجزائر خاصة المتعلقة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية؛
- دعم التشاور والتنسيق بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية واحتياطي الصرف والمديونية الخارجية؛
- ضمان حماية البنوك والادخار العمومي حيث هذا الأمر يدعم شروط ومقاييس اعتماد البنوك.

ثالثا: القانون 04–03

صدر القانون 04-03 بتاريخ 4مارس 2004 ويخص نظام ضمان الودائع البنكية يهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية حصولهم على ودائعهم من بنوكهم، يوضع الضمان لدى بنك الجزائر وتقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية[2].

[1] موسى مبارك أحلام ، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2] آسيا سعدان، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8ماي 45 بقالمة، الجزائر، 2006، ص93.

ثالثا:النظام 09-03

صدر النظام 09-03 بتاريخ 26 ماي 2009 لتكملة النقائص التي ظهرت بالأمر 03-11، حيث ظهرت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات المراجعة بالبنوك والمؤسسات المالية، والتغير في نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات البنكية للتكيف مع البيئة الدولية، هذا ما أدى إلى إصدار هذا التعديل[1].

أهم ما جاء به هذا النظام:

- تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ضرورة احترام البنوك والمؤسسات المالية للشروط المطبقة على العمليات المالية؛
- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة،كما ينبغي أن يخضع كل منتوج جديد معروض إلى ترخيص مسبق من بنك الجزائر؛
- حرية البنوك والمؤسسات المالية في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، وأيضا معدلات ومستوى العمولات المطبقة على العمليات البنكية، ويمكن لبنك الجزائر أن يحدد معدل الفائدة الزائد ولا يمكن أن تتجاوز معدلات الفائدة الفعلية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد؛
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية المطبقة على عملياتها البنكية خاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية؛
- يترتب على تأخير تنفيذ العمليات البنكية عن التاريخ القانوني تعويض الزبون؛
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي بهدف التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد[2]؛

[1] صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر،2011/2010، ص19.

[2] النظام 09-03 بتاريخ 26 ماي 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد53، 13 سبتمبر 2009، ص 23-24.

- منح بنك الجزائر الصلاحيات الكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، خاصة في ظل أزمة 2008 والمشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر في مجال مساهمتها في الاقتصاد الجزائري؛

- تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسييرها مع ضمان البنك الجزائري لأمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، وتعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العاملة بالجزائر، كما يتم إلزامها بحماية مصالح زبائنها والتزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وأصبح بإمكان بنك الجزائر مطالبة البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة بأية معلومة يحتاجها في وضع ميزان المدفوعات والوضع المالي للجزائر، مع التزام البنوك بمعايير مجلس النقد والقرض التي تجعلها بعيدة عن الاختلال[1].

رابعا: الأمر 10–04

جاء الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ليعدل ويتمم الأمر 03-11 حيث تعلق التعديل بالجوانب التالية:

- إلزام كل بنك يعمل بالجزائر بأن يكون له حساب جاري دائن مع بنك الجزائر لتلبية عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، ويحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها ويضمن مراقبتها؛

- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع بهدف[2]:

  ❖ التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها؛

  ❖ السير الحسن للمسارات الداخلية خاصة التي تضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها،

  ❖ صحة المعلومات المالية؛

  ❖ الأخذ بعين الاعتبار المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة المطابقة ناجع بهدف التأكد من:

[1] صوفان العيد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 01 سبتمبر2010، ص11-14.

- ❖ مطابقة القوانين والتنظيمات،
- ❖ احترام الإجراءات.

وتنصّ المادة 98 من هذا الأمر على عدم استعمال المعلومات المبلغة للبنوك والمؤسسات المالية من قبل مركزيات المخاطر إلا في إطار قبول القروض وتسييرها، ولا تستعمل هذه المعلومات لأغراض أخرى، لاسيما الاستشراف التجاري أو التسويقي.

- إلزام كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي تحددها محافظين اثنين للحسابات على الأقل، مسجلين في نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

المطلب الثالث: هيكل الجهاز البنكي الحالي وهيئات مراقبته

بعد صدور قانون النقد والقرض، تمّ فتح المجال للبنوك والمؤسسات الخاصة المحلية والأجنبية للدخول في القطاع البنكي إلى جانب البنوك العمومية. ونتعرّف على هيكل الجهاز البنكي الجزائري الحالي كما يلي:

أولا: بنك الجزائر

تأسّس البنك المركزي الجزائري وفقا للقانون 62-144 بتاريخ 1962/12/13[1]، وأصبح حاليا يسمى ببنك الجزائر.

1-تعريف بنك الجزائر: بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويُعدّ تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التّشريع التّجاري ما لم يخالف ذلك أحكام الأمر 03-11، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السّجل التّجاري. ويُعفَى بنك الجزائر من الضرائب والرسوم والأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها على العمليات المرتبطة بنشاطاته.

2- مهمة بنك الجزائر: تتمثل مهمة بنك الجزائر حسب الأمر 10-04 في:

- الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية؛

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص57.

- توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لتحقيق النمو السريع للاقتصاد؛
- السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

ويكلف بنك الجزائر حسب المادة 35 ب[1]:

- تنظيم الحركة النقدية؛
- السهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف؛
- توجيه ومراقبة توزيع القرض وتنظيم السيولة بكل الوسائل؛
- التأكد من سلامة النظام البنكي وصلابته؛
- إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية الخارجية للجزائر؛
- الحرص على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

3– إدارة بنك الجزائر: يتولى إدارة بنك الجزائر حسب المادة 13 من الأمر 03-11 من: محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية، ويتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر.

ويتكون مجلس إدارته من المحافظ رئيسا وثلاثة نواب محافظ وثلاثة موظفين ذوو أعلى درجة معينون بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهما في المجالين الاقتصادي والمالي وهذا حسب المادة 18 من نفس الأمر. ولم يتم تغييرهما في الأمر 04/10، علماً أنّ الأمر 01/01 هو أول من نصّ على ذلك.

4– مجلس النقد والقرض:

يتكون مجلس النقد والقرض وفق ما نصت عليه المادة 58 من الأمر 03-11 من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛
- شخصين يختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.

[1] الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 01 سبتمبر2010، ص11.

وتنصّ المادة 60 من نفس الأمر على أنه: يرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله، ويعقد المجلس أربع دورات عادية على الأقل في السنة وكلما دعت الضرورة لذلك بمبادرة من رئيسه أو عضوين منه.

ويتّخذ مجلس النقد والقرض القرارات الفردية التالية حسب ما جاءت به المادة 62 من الأمر 03-11:

- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية؛
- الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية؛
- تفويض الصلاحيات لتطبيق نظام الصرف؛
- القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنُّها المجلس.

وتجدر الإشارة أنّ الأمر 04/10 لم يغير تشكيلة "المجلس"، علماً أنّ آخر تعديل نصّ عليه الأمر 11/03 ومسّ تغير الثلاثة أعضاء بعضوين فقط اللذان يتم إضافتهما لتركيبة مجلس الإدارة.

5– **هيئة المراقبة**: تسند لهذه الهيئة مراقبة وحراسة بنك الجزائر، حيث تتكون من مراقبين يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية، وهما منتدبان من إدارتهما الأصلية ويمارسان وظائفهما بالدوام الكامل، حيث يتميزان بكفاءة في المالية خاصة محاسبة البنوك المركزية (المادة 26)[1]. حيث يحدد مجلس الإدارة تنظيمها والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها. وتتضمن مهام هيئة المراقبة حسب المادة 27 من الأمر 03-11 ما يلي[2]:

- حراسة عامة لبنك الجزائر، تشمل جميع مصالحه وعملياته؛
- يمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة؛
- حراسة تنظيم السوق النقدية وسيرها.

ثانياً– البنوك والمؤسسات المالية: نعني بذلك –حسب التشريع الجزائري– مؤسسات الإقراض التابعة في الإشراف والرقابة لبنك الجزائر، وهي تقوم بالعمليات المنصوص عنها في المواد من 66 إلى 69 في الأمر 11/03،

[1] الأمر 11/03، المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض.

[2] الأمر 11/03، المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض.

بالإضافة للمادة 72 من الأمر 04/10. وبخصوص هيكلة هذه المؤسسات، نقدم الجدول التالي رقم (01) الذي يوضح عدد الفروع والوكالات (الشبابيك).

جدول رقم (01): تطور شبكة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر للفترة (2006–2012)

التعيين	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي عدد الشبابيك	1278	1233	1301	1324	1367	1426	1478
عدد الشبابيك العمومية	1126	1037	1058	1072	1077	1083	-
عدد الشبابيك الخاصة	152	196	243	252	290	343	-
مؤشر: شباك لكل....ساكن	26200	27400	26700	26700	26300	25700	25400

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية.

وبخصوص عدد البنوك والمؤسسات المالية–دون التعرض للفروع والوكالات– فقد سمح قانون النقد والقرض 10/90 بمنح الاعتماد لأول مرة للبنوك والمؤسسات المالية الخاصة والبنوك الأجنبية وفروعها لمزاولة نشاطها إلى جانب البنوك العمومية، بعد التحول لاقتصاد السوق في ظل التحرير المالي. وتتوزع المؤسسات البنكية والمالية في الجزائر كما يلي:

1– البنوك العمومية: هي البنوك التي ظهرت بعد الاستقلال والنصف الأول لثمانينيات القرن العشرين وهي:

- ✓ البنك الخارجي الجزائري؛
- ✓ البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري؛
- ✓ بنك التنمية المحلية؛
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ✓ الصندوق الوطني للادخار والاحتياط. سيتم التطرق إلى هذه البنوك بالتفصيل في الفصل الرابع.

3– البنوك الخاصة: بدأت هذه البنوك نشاطها بعد منحها الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض والتي تخضع للتشريع البنكي الجزائري. ويبلغ عدد هذه البنوك 14 بنكاً لغاية نهاية 2012؛

- ✓ بنك البركة: تأسس في مارس 1990 وتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991، وهو أول مؤسسة مصرفية تؤسس بعد صدور قانون النقد والقرض، ويساهم في رأسمالها شركاء خواص وأجانب وقسم مجموعة البركة السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري[1]، وبذلك هو بنك مختلط؛
- ✓ سيتي بنك– الجزائر (فرع بنك): يعمل هذا البنك في تسيير أسواق الصرف، تحصل على الاعتماد عام 1998 برأسمال يقدر ب2,1 مليار دينار جزائري؛
- ✓ المؤسسة العربية المصرفية: مقرها البحرين تحصلت على الاعتماد في 17 نوفمبر 1997 برأسمال يقدر ب 20 مليون $ وتم اكتتابه بين المؤسسة العمومية المصرفية ب 70٪ والمؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي ب 10٪ والمؤسسة العربية للاستثمار ب 10٪ والصندوق الجزائري للتأمين ب5٪ ومتعاملين جزائريين خواص ب5٪؛
- ✓ نتيكسيس– الجزائر : تم اعتماد البنك عام 1997 برأسمال 500 مليون دينار جزائري، جاء نتيجة دمج القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية؛
- ✓ البنك العربي–الجزائر(فرع بنك): تأسس هذا البنك في 2001/10/15
- ✓ مصرف السلام الجزائر: تم اعتماد بنك" مصرف السلام– الجزائر.ش.أ" في 10 سبتمبر 2008 وخصص لهذا البنك 7،2 مليار دينار جزائري (مقرر رقم 08-02)[2]؛
- ✓ بنك الخليج–الجزائر؛
- ✓ بنك الإسكان للتجارة والتمويل– الجزائر؛
- ✓ ترست بنك– الجزائر؛
- ✓ بي ن بي باريباس–الجزائر؛

---

[1] خالدي خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، شلف، الجزائر، 14-2004/12/15، ص160.

2 مقرر رقم 08-02 المؤرخ في 10 سبتمبر 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، 2008/9/24، ص27.

- ✓ سوسييتي جنرال–الجزائر؛
- ✓ اتش–أس.بي.سي–الجزائر (فرع بنك)؛
- ✓ كاليون– الجزائر؛
- ✓ فرنسا بنك– الجزائر.

4– المؤسسات المالية: تم منح الاعتماد لمؤسسات مالية من طرف مجلس النقد والقرض وهي:

- ✓ شركة إعادة التمويل الرهني؛
- ✓ الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف ش م ا م ت.ش.أ؛
- ✓ الشركة العربية للإيجار المالي: تأسست في 20فيفري 2002؛
- ✓ المغاربية للإيجار المالي– الجزائر؛
- ✓ سيتيلام الجزائر؛
- ✓ الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية[1]؛
- ✓ الشركة الوطنية للإيجار المالي– شركة أسهم: تم اعتماد "الشركة الوطنية للإيجار المالي شركة أسهم"في 23 فيفري 2011 برأسمال.3.5 مليار دينار جزائري (المقرر رقم 11-01)[2]؛
- ✓ إيجار ليزينغ الجزائر– شركة أسهم: تم اعتماد مؤسسة "إيجار ليزينغ الجزائر" شركة ذات أسهم في 31 ماي 2012 برأسمال قدره 3.5 مليار دينار جزائري (المقرر رقم 12-02)[3]؛
- ✓ الجزائر إيجار–شركة ذات أسهم: تمّ اعتمادها بموجب المقرر رقم 12-2 المؤرخ في 2012/05/31 المتضمن اعتماد مؤسسة مالية، برأسمال قدره 3.5 مليار د.ج[4]

---

1 النظام 07/09 المؤرخ في 12/10/ 2009، يعدّل النظام 01/91 المؤرخ في 1995/02/28 المتعلق باعتماد المؤسسة المذكورة، حيث منح النظام الأول الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية رخصة ممارسة عمليات مصرفية. وتعتبر هذه المؤسسة المالية عبارة عن بنك تعاضدي بقانون خاص، وُضِع تحت وصاية وزارة الفلاحة، ومهمته الأساسية تطوير القروض التعاضدية للفلاحة.

[2] المقرر رقم 11-01 المؤرخ في 23 فيفري 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد17، 2011/3/20، ص53.

[3] المقرر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/05/31، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2012/7/25، ص31.

[4] المقرر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/05/31، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2012/7/25، ص.31

ثانيا: هيئات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

تم وضع هيئات الرقابة على الجهاز البنكي، من أجل جعله يعمل ويمارس أنشطته في مناخ يكون أكثر انسجاما وتطبيقا للقوانين، وتتمثل هذه الهيئات في:

1– مركزية المخاطر

حسب المادة 98 من الأمر 03–11 فان بنك الجزائر يسير وينظم مصلحة مركزية المخاطر، وأيضا البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر، كما يجب عليها أن تبلغ هذه المركزية بجميع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها، والمبالغ المسحوبة وكذا الضمانات المعطاة لكل قرض.

وتنقسم مركزية المخاطر إلى قسمين حسب المادة 01 من النظام رقم 12–01 المؤرخ في 20 فيفري 2012 الذي يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها وهما[1]:

- مركزية مخاطر المؤسسات: تُسجَّل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا دون الآخر؛
- مركزية مخاطر الأسر: تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد.

2–اللجنة المصرفية:

تتكون اللجنة المصرفية حسب المادة 106 من الأمر 10–04 المعدل للأمر 03–11 من[2]:

المحافظ رئيسا؛

- ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي؛
- قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛
- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين؛
- ممثل عن وزير المالية.

[1] النظام رقم 12–01 المؤرخ في 20 فيفري 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، 13 يونيو 2012، ص45.

[2] الأمر 10–04، مرجع سبق ذكره، ص14.

3– مركزية عوارض الدفع

قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية لعوارض الدفع بموجب النظام رقم 2/92 المؤرخ في 1992/3/22، وفرض على كل الوسطاء الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع[1]،

4–جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

يمثّل هذا الجهاز قاعدة للمعطيات ومصلحة استعلام، في خدمة البنوك والمؤسسات المالية، ويخضع تنظيم وسير مركزية عوارض الدفع إلى نظامين: يتعلق الأول بالنظام رقم 2/92 المؤرخ في 1992/03/22، والمتضمن تنظيم مركزية عوارض الدفع وعملها، والثاني هو النظام رقم 01/08 المؤرخ 2008/01/20، والمتعلق بالوقاية ومحاربة إصدار شيكات بدون رصيد.

وأما النظام الأخير فهو 07/11 المؤرخ في 2011/10/19، يعدل ويتمم النظام 01/08 المؤرخ في 2008/01/20، والمتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها.

5– جهاز للرقابة الداخلية وجهاز للمطابقة:

تضمّنَ النظام 4/10 إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع وجهاز رقابة المطابقة ناجع[2]، حيث يهدف الأول إلى التأكد مما يلي:

- ✓ التحكم في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية، والاستعمال الفعال لمواردها؛
- ✓ السير الحسن للمسارات الداخلية لهذه المؤسسات، من خلال المحافظة على مبالغها، وتحسين شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبّعها؛
- ✓ صحة المعلومات المالية؛
- ✓ التّحكم في المخاطر البنكية.

[1] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

[2] النظام 4/10، مرجع سبق ذكره، ص13.

كما يهدف جهاز رقابة المطابقة ناجع، إلى التأكد مما يلي:

- ✓ مطابقة القوانين والتنظيمات؛
- ✓ احترام الإجراءات؛

وتجدرُ الإشارة أن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية تمّ تعزيزها بإجبارية تعيين محافظي محافظين للحسابات لديها، يخضعان لرقابة اللجنة المصرفية[1].

6– نظام التنقيط البنكي*: يدخل نظام التنقيط البنكي ضمن سياسة عصرنة وظيفة الإشراف على الجهاز البنكي، وهي طريقة مستوحاة من طريقة "*CAMEL* " بأمريكا، حيث تعتمد هذه الطريقة على تقييم مؤشرات الأداء والملائمة للبنوك والمؤسسات المالية، عن طريق منح نقاط[2].

[1] النظام 4/10، مرجع سبق ذكره، ص13.

* Le Système de Notation Bancaire- SNB

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر، سنة 2011، ص ص 99–100.

خلاصة

يكتسي النظام البنكي أهمية كبيرة في الاقتصاد، نظرا للدور الذي يلعبه في تمويل مختلف الأنشطة، ومرّ تطور البنوك بمراحل عديدة بدءًا من العصور القديمة إلى غاية العصر الحديث، كما تقوم البنوك بالعديد من الوظائف والعمليات وأهمها قبول الودائع وتقديم القروض وغيرها من الوظائف المعاصرة. وبسبب إرهاصات العولمة وتداعياتها، وظهرت اتجاهات جديدة للبنوك وهي البنوك الشاملة والاندماج البنكي، فالبنوك الشاملة تتميز بالتنوع في الأنشطة والوظائف المقدمة، كما تعددت الدوافع التي أدت إلى ظهورها، كما أن ظهور الاندماج البنكي كان نتيجة حدة المنافسة بين البنوك خاصة بعد ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبنوك واستخدامها وسائل دفع حديثة تُمكِّنُها من تقديم أفضل الخدمات لعملائها، واستعانت البنوك أيضا بالهندسة المالية وأدواتها من أجل الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها.

ونظرا لأهمية البنوك سواءً للفرد أو للاقتصاد، فإن الجزائر أدركتْ هذا الأمر وأعطت اهتماما كبيرا بهذا القطاع، فقامت بالعديد من الإصلاحات أهمها قانون النقد والقرض الذي جاء بمبادئ جديدة وسمح بدخول الاستثمار الأجنبي إلى السوق الوطنية، كما سمح بإنشاء بنوك خاصة وطنية وأجنبية، إلا أن هذا القانون هو الآخر لحقته تعديلات أخرى نتيجة وجود ثغرات به وأيضا الأزمات التي واجهتها البنوك الخاصة الوطنية، حيث قامت السلطات بوضع هذا القانون ومختلف التعديلات من أجل تحسين أداء البنوك وزيادة قدرتها على المنافسة خاصة في ظل وجود البنوك الأجنبية التي تتميز بالخبرة في عمل البنوك، وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات وبجودة عالية إلى عملائها، وتستعمل البنوك مؤشرات عديدة لتقييم أدائها وقياس كفاءتها وفعاليتها وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

أساليب تقييم أداء البنوك

تمهيد:

تقوم البنوك بنشاطات تتميز بالتعدد في المنتجات والخدمات والتي تتجدد بشكل مستمر، لذا فإن مواكبتها لهذه المستجدات يُعتبر ضرورياً للإبقاء على مركزها التنافسي أو تحسينه، وبالتالي فإن أداء البنك لمهامه وتحقيقه لأهدافه يعتبر ضرورياً من خلال استغلاله للإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة بأقل تكلفة وأحسن جودة وبكفاءة عالية، كما نجد أن تقييم أداء البنوك لقي اهتماما كبيراً نظرا للدور الذي يؤديه والأغراض التي يحققها من خلال الاستعانة بجملة من المؤشرات التي يتم اختيارها بطريقة جيدة لتؤدي الغرض منها.

ويُعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها التقييم الجيد لأداء البنوك باستعمال المؤشرات والنسب المالية، ومن خلال الاعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة المخاطر البنكية أدت بالتفكير في ضرورة وضع معايير دولية موحدة خاصة في ظل العولمة المالية وزيادة حدة المنافسة للتقليل أو الحد من هذه المخاطر، هذا ما نتج عنه تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي أسفرت عن وضع معيار الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، كما أن الجزائر هي الأخرى قد وضعت جملة من المعايير الاحترازية لمواكبة معايير بازل للرقابة المصرفية.

وعلى هذا الأساس، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **مفهوم الأداء ومؤشرات تقييمه؛**
- **مدخل نظري حول التحليل المالي في البنوك؛**
- **مقررات بازل كمقاربة لتقييم الأداء البنكي في مجال كفاية رأس المال.**

المبحث الأول: مفهوم الأداء ومؤشرات تقييمه

تقوم البنوك بدور هام في مجال الوساطة المالية، فهي تعمل على تحقيق أهدافها التي وضعتها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات التي تتوفر لديها بكفاءة وفعالية، لذا فهي تقيِّم أداءها الذي أصبح ضروريا نتيجة المنافسة الشديدة في القطاع، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء التي قد تكون كمية أو كيفية. وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأداء والكفاءة والفعالية والعلاقة بينهم كما نتناول مفهوم تقييم الأداء والمؤشرات المستخدمة في تقييمه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

نال مفهوم الأداء اهتمام العديد من الباحثين في هذا المجال، وتعددت مفاهيمه ورغم هذا الاختلاف في تحديد هذا المفهوم، إلاَّ أنّ أغلبهم يعبّرون عن الأداء بالنجاح في تحقيق الأهداف. وسيتم تقديم تعاريف حول أداء الفرد وأداء المؤسسة والأداء الإستراتيجي والأداء المالي للبنوك.

أولا: تعريف الأداء:

أصل مصطلح الأداء لاتيني "*performance*"، فاللغة الانجليزية هي التي أعطت له المعنى الواضح والمحدد، بمعنى تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، فهو مفهوم يرتبط بمدى عمل الأشياء المصححة بطريقة صحيحة. وعليه فمفهوم الأداء مرتبط ببعدين: الكفاءة والفعالية[1]. وتوجد العديد من التعاريف للأداء منها:

1- تعريف أداء الفرد:

عرّف (فراس جمال الدين الشخشير، 2004) أداء الفرد بأنه مخرجات السلوك الإنساني، والمخرجات هي مجموعة من الانجازات، فأداء الفرد هو إنجاز شيء أو أكثر من مخرجات السلوك الفردي أو الجماعي، وتتصف مخرجات السلوك بقابليتها للتعديل والتكيف، حيث يمكن للمؤسسة أن تعدّلها باستخدام معايير الأداء وأن تقيسها بمجموعة من المقاييس تسمى مقاييس الأداء. وعليه يقصد بالأداء مخرجات السلوك لا بالسلوك نفسه، مما يعني أن

[1] ساحل فاتح، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 128.

معايير الأداء يجب أن توجه لفحص مخرجات السلوك المؤدي إلى الانجازات، لا للسلوك نفسه ويجب أن تكون معايير الأداء [1]:

- مرتبطة بالوظيفة أي تنبثق من التحليل الوظيفي، بحيث يقيم الفرد اعتمادا على مدى انجازه لتلك السلوكيّات والأهداف التي نص عليها التحليل الوظيفي وأن تكون واضحة لجميع أفراد التنظيم؛
- أن تكون دقيقة وعملية وممكنة القياس والتحديد، وأن تبتعد عن السمات الشخصية التي لا تمد بصلة للعمل، حيث يُقيّم الأداء الفعلي للموظف بعيدا عن أشكال المحاباة والتمييز مما يعزز موضوعية التقييم ويُبعده عن المزاجية، فالتقييم يكون مبني على أسس علمية وليس التقييم الشخصي مما يجعل المقيم قادرا على الحكم على كفاءة الفرد وقدراته ويقلل القلق وصور النفاق بين الموظفين والمديرين؛
- أن تكون واقعية يمكن للأفراد تحقيقها، فإن كانت غير واقعية سيرفضها الأفراد وسيذهب وقتهم وطاقتهم في السعي وراء تغييرها وتدميرها بدلا من إيجاد الطرق لتطوير وتحسين أدائهم.

كما أنّ خلق الثقة بين الرّئيس والمرؤوس من خلال نقل معلومات الأداء بنزاهة وبشكل مساعد، ومعاملة المرؤوس بشكل عادل وبأسلوب يحفظ عزة نفسه وكرامته، يسهّل عملية التغذية بحيث يصبح الموظف مهتما بتزويد العملية بمدخلات والحصول منها على معلومات وتفسيرات حتى وإن كان أداؤه سلبيّاً.

كما عرّف (وليد حميد رشيد الأميري، 2009) الأداء بأنه سلسلة مترابطة متكونة من الحافز الذي يترتب عليه سلوك، وينعكس هذا السلوك بتصرف ويؤدي إلى نتائج، وأداء الفرد هو دالة للعناصر التالية[2]:

- ✓ الرّغبة في الأداء؛
- ✓ القدرة على الأداء؛
- ✓ الفرصة المناسبة للأداء.

كما عُرّف الأداء من قبل (شيبي عبد الرحيم، 2006) بأنه جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية و النوعية والتوقيت، هذا من الجانب المادي أما من الجانب المعنوي فتعني مدى حماس العامل ورغبته في انجاز المهام الملقاة على عاتقه. وضمن هذا المنظور فان الأداء يتوقف على عنصرين رئيسيين هما القدرة على الانجاز

[1] فراس جمال الدين الشخشير، تقييم الأداء في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، آب 2003، ص29.

[2] وليد حميد رشيد الأميري، تقييم وتطوير نظام تقويم أداء العاملين،مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، 2009، ص57.

والرغبة في العمل حيث أن: القدرة على الانجاز هي محصلة المعرفة والمهارات المكتسبة، وأما الرغبة في العمل فهي تعبر عن الدوافع الفردية للعامل واتجاهاته الفكرية وعوامل البيئية التي يعمل فيها[1].

ومن خلال التعاريف السابقة، نلاحظ أنها تشترك في أن أداء الفرد هو نتاج سلوك الفرد المؤدي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة ويجب أن يتوفر فيه الرغبة والقدرة لدى الفرد والتحفيز من الإدارة، وتختلف في الأول يعرفه بمخرجات السلوك بينما الثاني يعرفه بأنه سلطة مترابطة تتكون من الحافز الذي ينتج عنه سلوك، أما التعريف الأخير فنستنتج منه أن أداء الفرد هو أبعاد متداخلة تتضمن كيفية تنفيذ توجيهات الإدارة ومدى تطابق ما تم إنجازه والمعايير الموضوعة. وعلى ضوء ذلك نخرج بالتعريف التالي لأداء الفرد: هو سلوك الفرد في تنفيذ المهام الموكلة له بطريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة نتيجة الحوافز ورغبته وقدرته على الإنجاز.

2- تعريف أداء المؤسسة:

سنقدم التعاريف التالية حول أداء المؤسسة وهي:

عُرّف أداء المؤسسة من قبل (إبراهيم عبد الحليم عباده، 2000) بأنه نشاط شمولي يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معيّنة تضعها بناءً على أهدافها طويلة الأجل[2]؛

كما عرف (فلاح حسين عداي، 2000) أيضا أداء المؤسسة بأنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[3].

وعليه يمكن تقديم التعريف التالي لأداء المؤسسة: هو قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المادية والبشرية لتحقيق أهدافها طويلة الأجل.

3- تعريف الأداء استراتيجيا:

تمّ تعريف الأداء من الناحية الإستراتيجية من قبل (إلهام يحياوي، 2007) بأنه إعطاء الطابع الاستراتيجي له وربطه بالقدرة التنافسية للمؤسسات[4].

---

[1] شيبي عبد الرحيم، بن بوزيد جازية، تقييم أداء النظام المصرفي, الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر،24-2006/04/25.

[2] إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 161.

[3] فلاح حسين عداي، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص231.

[4] إلهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة باتنة، مجلة الباحث، العدد 05، ورقلة، الجزائر، 2007، ص46.

ثانياً: تفسير فرق الأداء:

تم وضع العديد من الأفكار والملاحظات بالبحث عن العوامل المفسّرة التي تمكِّن من إدراك سبب نجاح بعض المؤسسات في حين مؤسسات أخرى موضوعة في نفس الشروط تنهار، وهدف هذه الأعمال والأفكار هو البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى فرق في الأداء بين المؤسسات. وقدم الكتاب في إطار البحث عن التفسير الأصلي للأداء عدّة تفسيرات[1]، وتوصّلوا إلى بعض العوامل التي تساعد على تحقيق الأداء، منها:

- ✓ الاستماع إلى الزبون وإشباع حاجاته؛
- ✓ الهياكل التنافسية لينة و بسيطة؛
- ✓ الاستقلالية وسياق الإبداعات؛
- ✓ تحفيز المستخدمين رغم القيود الموجودة؛
- ✓ الاتصال الداخلي؛
- ✓ تسهيل تداول نظام للقيم يتضمن جودة الخدمات، احترام العميل، الضمير المهني، الدقة في الوقت أو التسيير التفاؤلي لوقت العمل، الارتباط و التضامن بين العمال و رفع التحديات.

ثالثاً: إجراءات تحسين الأداء:

تتمثل أهم الأهداف العملية لإدارة الأداء في تحسين الأداء من خلال إتباع الخطوات التالية[2]:

- تحديد الأسباب الرئيسية لمشاكل الأداء حيث يتم تحديد الأسباب ذات الأهمية بالنسبة لكل من الإدارة والعاملين فالإدارة تستفيد من ذلك في الكشف عن كيفية تقييم الأداء وفيما إذا كانت العملية قد تمت بموضوعية وهل انخفاض الأداء راجع للعاملين أو إلى ندرة الموارد المتاحة؛
- تطوير خطة عمل للوصول إلى الحلول: تمثل خطة العمل اللازمة للتقليل من مشكلات الأداء ووضع الحلول لها والتعاون بين الإدارة والعاملين من جهة والاستشارة بين الاختصاصيين في مجال التطوير وتحسين الأداء؛

[1] بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية- واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، 14-2004/12/15، ص78.

[2] سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية- مدخل استراتيجي-، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2006، ص ص157-158.

- الاتصالات المباشرة: الاتصالات بين المشرفين والعاملين ذات أهمية في تحسين الأداء ولابد من تحديد محتوى الاتصال وأسلوب وأنماط الاتصال المناسبة.

رابعاً: مفهوم الأداء المالي للبنوك:

هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية. ويعبّر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدّلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية النّاجمة عن استخدام الدّيون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما الرّبحية والمخاطرة[1].

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة والفعالية

يسعى البنك من خلال أداء مهامه إلى تحقيق الأهداف التي سطرها بكفاءة وفعالية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهومي الكفاءة والفعالية وأيضا إلى العلاقة بينهما وبين الأداء.

أولاً: الكفاءة

نتناول تعريف الكفاءة، مع التعرض للكفاءة البنكية من حيث تعريفها وأهميتها عناصرها والعوامل المؤثرة فيها.

1- تعريف الكفاءة:

تعني الكفاءة حسب التعريف المقدم من قبل (محمد يوسف العمري، 2004) لغة هي القدرة على فعل شيء ما وبذل أقصى الإمكانيات لتحقيق الهدف. وأما الكفاءة في المفهوم الاقتصادي فتعني التحقيق النسبي لتكاليف مدخلات الإنتاج، وهي كمية الموارد الضرورية اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج. وهي كذلك النسبة القصوى لكمية مخرجات بالنسبة لكمية مدخلات أو أقصى كمية مخرجات بالنسبة إلى كمية معينة من المدخلات أو الوصول إلى أقصى مخرجات باستخدام مجموعة معينة من الموارد[2].

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص161.

[2] محمد يوسف العمري، الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004، ص 45.

وعُرّفت الكفاءة من قبل (شوقي بورقبة، 2011) بأنها القدرة على تحقيق النتائج المنشودة بأقل قدر ممكن من الجهود أو النفقة. ويعرفها "*Philippe Lorino*" بأنها كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف حيث لا يكون كفؤا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط ولكن يكون كفؤا من يساهم في تحقيق الهدفين معاً[1].

ويعرّفها كل من "*Slocum و Helbugel*" بأنها المدى الذي تكون فيه تكلفة المنتوج أقل ما يمكن. وتعرّف أيضًا كفاءة المؤسسة من طرف (كاظم نزار الركابي، 2004) بأنها الرّشادة في استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية والمعلومات المتاحة[2].وتنقسم الكفاءة الاقتصادية إلى نوعين هما[3]:

- الكفاءة السعرية: تنتج هذه الكفاءة عن حسن استخدام المدخلات من حيث تكلفتها السعرية، لتحقيق أقل النفقات الإنتاجية وتحقيق أكبر عائد ممكن، باستخدام المدخلات بأقل تكاليف ممكنة وبنفس مستوى المخرجات؛
- الكفاءة الفنية: تعتمد بالدرجة الأولى على استخدام المدخلات من رأس المال والعمل بأقل قدر ممكن لإنتاج الكميات المطلوبة، أو باستخدام نفس كمية المدخلات من عناصر الإنتاج لتحقيق معدل منتجات أكبر أو باستخدام كميات أكبر من المدخلات لتحقيق منتجات نسبية أكبر من الزيادة في المدخلات وهذا ما يحقق اقتصاديات الحجم الكبير .

وعليه نستنتج التعريف التالي للكفاءة: هي القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف الممكنة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

2- الكفاءة البنكية:

عُرّفت الكفاءة البنكية من قبل(أمال ياسين، 2009) بأنها قدرة البنك على إشباع الحاجات من خلال استخدام أفضل للموارد، والقيام بمتطلبات العمل وفق أدوار واضحة، بدافع انجاز وتحقيق الأهداف بطريقة غير تقليدية بعيداً عن خطوط السلطة التقليدية والهياكل التنظيمية المعيقة[4].

[1] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص38.

[2] كاظم نزار الرّكابي، الإدارة الإستراتيجية العولمة والنافسة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 318.

[3] محمد يوسف العميري، مرجع سبق ذكره، ص ص 08.

[4] أمال ياسين، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، أكتوبر 2009، ص 194.

كما أن كفاءة البنك هي نتاج للكفاءة التقنية والكفاءة الاقتصادية. ويمكن لبنك معين أن يتحلى بالكفاءة التقنية في حين يشكو من سوء كفاءته اقتصاديا في ظل عدم الإلمام بالسوق وسوء فهم المخاطر أو عدم اعتماده على تسعيرة مناسبة، وفي المقابل يمكن لبنك كفؤ اقتصاديّا أن يتعثّر تقنيّا لاعتماده على تقنيات قديمة مما يشكل هدرا لجزء من الموارد[1].

3. أهمية الكفاءة البنكية:

مفهوم الكفاءة في المؤسسات البنكية لا يختلف عنه في المؤسسات الاقتصادية خاصة من حيث المبدأ، والمتمثل في تحقيق أقصى المخرجات من خلال استخدام الموارد المتاحة للبنك أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة، وتعبر اللاكفاءة في البنوك على أن هناك هدر وتضييع للموارد وأن البنوك هذه تنتج أقل من المستوى الممكن للموارد المستخدمة، أو أنها تستخدم موارد بتكاليف مرتفعة نسبيا لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية[2].

وتكتسي الكفاءة البنكية أهمية لدى الاقتصاديين لسببين هما، الأول أن مقاييس الكفاءة تعتبر مؤشرات لنجاح واستمرار البنك أو فشله وإعلان إفلاسه وعن طريقها يتم تقييم أداء المؤسسات البنكية الفردية وأداء الصناعة البنكية ككل، وأما السبب الثاني للاهتمام بالكفاءة فيتمثل في معرفة مدى تأثير السياسات الحكومية والتغيرات القانونية والتشريعية في المجال البنكي على كفاءة المؤسسات البنكية[3]؛

4. أنواع الكفاءة البنكية:

تتمثل أنواع الكفاءة البنكية في:

- **الكفاءة الإنتاجية:** تُعرف الكفاءة الإنتاجية في البنوك بالكفاءة الكلية للتكاليف، وتتمثل مكوناتها في الكفاءة التقنية (الفنية) والكفاءة التخصيصية[4]. وتقاس إنتاجية البنوك باستخدام مؤشرات الإنتاجية والتي تقيس في العادة كمية المخرجات كنسبة من المدخلات. ويتم التمييز بين الإنتاجية الإجمالية والإنتاجية الجزئية المتعلقة بمخرج

[1] وليد عبد مولاه، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد 104، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو 2011، ص 03.

[2] قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 83.

[3] نفس المرجع السابق،ص58.

[4] قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، مرجع سبق ذكره، ص 84.

واحد. ويلاحظ قلة استخدام مفهوم الإنتاجية الإجمالية لصعوبة تجميع المدخلات والمخرجات. في حين هناك العديد من المؤشرات الجزئية المحاسبية لقياس الربحية أو الهيكل المالي مثلا، إلا أن هذه المؤشرات لا تأخذ العوامل الرّئيسية المؤثرة على الإنتاجية كخصائص التقنية المستخدمة وحجم الإنتاج وكفاءة البنك في استخدامه لمدخلاته في عملية إنتاج الخدمات المالية[1].

- **الكفاءة الفنية:** هي جزء من الكفاءة الاقتصادية، والتي تشمل بدورها الكفاءة الفنية والكفاءة السّعرية، حيث تعتبر مؤسسة ما أكثر كفاءة من غيرها إذا استطاعت إنتاج مستوى أعلى من الإنتاج بنفس مستوى تكاليف التشغيل، بينما تكون أكثر كفاءة سعرية في حال استخدامها للموارد المطلوبة بالطريقة التي تعظم أرباحها[2]. وعليه فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

- **الكفاءة التخصيصية:** تقيس قدرة البنك على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخصيص تكلفة المدخلات وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخفيض المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

- **كفاءة الأرباح:** تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح البنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم الأرباح من خلال إدخال جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات، وترجع نقص كفاءة الأرباح إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات، وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين هما[3]:

- ✓ كفاءة الأرباح المعيارية: تقيس التغير في أرباح البنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل؛
- ✓ كفاءة الأرباح البديلة: تقيس كفاءة الربحية حيث يُؤخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية، تعكس هذه الكفاءة جهود إدارة البنك وكذلك العوامل البيئية التي يعمل في إطارها البنك، وتختلف عن كفاءة الأرباح المعيارية في كونها تستخدم كميات الإنتاج بدلا من أسعار المخرجات.

[1] وليد عبد مولاه، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] إبراهيم أونور، قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء، العدد 41، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2011، ص 6.

[3] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص54.

– **كفاءة إكس:** تعرف بالكفاءة التشغيلية وهي الكفاءة في استخدام المدخلات ويتأثر هذا النوع من الكفاءة في العمل البنكي بعوامل منها مشاكل الوكالات البنكية التي تحدث بين المالكين ومسيري الوكالات والتشريعات والتنظيمات والبنية القانونية للبنوك، وتتأثر بحجم ونطاق العمليات البنكية. ولهذا النوع من الكفاءة آثارا على عملية القدرة التسييرية، لمراقبة التكاليف أو تعظيم الأرباح، وتُقاس كفاءة إكس بعدة طرق منها النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات أو النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية وتسمى متوسط التكلفة الكلية، أو بأقصى المخرجات إلى المدخلات وتقاس كذلك باستخدام طرق التقدير وتقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفء[1].

5. العناصر الرئيسية للكفاءة البنكية:

تتمثل العناصر الرئيسية للكفاءة البنكية في[2]:

- الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال الذي يساعد في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك التجاري، فوجود معدل مناسب من رأس المال يخفف من حدة المخاطر الممكنة والتي ترتبط تحديدا بالاستثمارات الأعلى ربحية؛
- الالتزام بمعايير الإقراض المحددة من قبل السلطات النقدية يقود إلى التخلص من القروض المتعثرة والمعدومة، والتي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول وبالتالي على الربحية؛
- وجود الإدارة الكفؤة ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الربحية لان الإدارة هي العامل الأساسي لتخفيض مصاريف التشغيل التي تدخل في حساب صافي الدخل للبنك؛
- إن التوليف بين العناصر سالفة الذكر بمنظومة واحدة يقود إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، والجانب الأساسي في هذا الأمر هو توجيه مصدر الأموال إلى الاستخدام الأمثل، والذي يؤدي إلى تحقيق معدلات ربحية مرتفعة إلى جانب الحفاظ على معدلات سيولة كافية مما يجعل البنك أكثر كفاءة؛

[1] قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2003، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] طارق عبد الله المحيسن، اثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2006، ص ص 10–11.

- البحث عن مجالات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك تحقق له أرباحا أكبر وبتكلفة أقل من خلال إتباع إستراتيجية التنويع بالاستثمار والتقليل من تأثيرها وحدتها على البنك؛
- الاتجاه نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة, مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع, والذي يوفر مصادر جديدة للأموال مما يساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباحا إضافية وتعزز من المركز المالي للبنك.

6. العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية:

تقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية[1]:

- **العوامل الداخلية:** تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من طرف البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك وكفاءة البنك وحجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل تتعلق بالسيولة، التركز، العائد على حقوق الملكية، العائد على الاستثمار وحجم الموجودات؛
- **العوامل الخارجية:** تتعلق هذه العوامل بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي، والمتعلقة بأسعار الفائدة وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

ثانيا: الفعالية

تعرف الفعالية حسب (شوقي بورقيبة، 2011/2010) بأنها القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة، والتي يمكن قياسها مثل هدف الربح وهدف النمو، وهي محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما يحتويه من أنشطة فنية ووظيفية وإدارية ومدى تأثره بالمحيط، كما أنها ترتبط بمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها[2].

ويُعدّ مفهوم الفعالية من المفاهيم الاقتصادية والإدارية التي شغلت بال الأكاديميين والمختصين لزمن طويل ولاسيما فيما يتعلّق بقياس فاعلية الوحدة التنظيمية، وقد ارتبطت فاعلية الوحدة التنظيمية بدرجة تحقيقها لأهدافها المرسومة خلال فترة زمنية معيّنة. وأمَّا الفعالية البنكية فقد عُرِّفت بأنها مدى مقابلة ذلك البنك لحاجات المجتمع بمختلف قطاعاته من خلال الخدمات التي يقدّمها البنك لمستخدميه وعملائه. ومن الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مفهوم الفاعلية البنكية هو الفهم الواضح لأهداف البنك، ، ويعد البنك من أهم

[1] خالد عبد المصلح عمايرة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية- دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن، 2005، ص57.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص40.

مؤسسات الأعمال التي يجب أن ترسم وتحدد أهدافها منذ بداية حياتها في إطار القطاع البنكي. وهذا يعني أن الفاعلية البنكية لا يمكن تحقيقها ما لم يفهم البنك أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها ويعمل من أجلها[1].

ثالثا: العلاقة بين الكفاءة والفعالية

إذا كانت الفعالية تعبر عن درجة نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، فإن الكفاءة تعتبر أحد المدخلات الهامة في تحقيق هذه الفعالية. وعليه يمكن أن نستنتج أن الكفاءة لا تعادل الفعالية بل تعد أحد عناصرها، والكفاءة ليست شرطا كافيا للفعالية ولكنها مطلب ضروري لها. وعلى هذا الأساس يتّضح مدى التداخل بين كل من الكفاءة والفعالية[2]. فالكفاءة تعبر عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف وتعظيم الأرباح عن طريق اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين، وأما الفعالية فتركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها. بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة[3].

رابعا: العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء

الكفاءة هي أداء الأعمال بطريقة صحيحة والفعالية هي أداء الأعمال الصحيحة، وبالتالي الكفاءة والفعالية هي أداء الأعمال الصحيحة بالطريقة الصحيحة. أي أن الأداء هو الجمع بينهما حيث ترتبط الفعالية بالقيادة والكفاءة بالإدارة، وعلى هذا فالفعالية تتحقق عندما تكون هناك رؤية واضحة للأهداف واستراتيجيات محددة وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة[4].

[1] جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف– دراسة تطبيقية، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص38.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، فيفري 2010، ص ص16–17.

[3] شيبي عبد الرحيم، بن بوزيد جازية، مرجع سبق ذكره، ص01.

[4] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص45.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء ومؤشراته

يسعى البنك إلى تقييم أدائه من خلال استخدام جملة من المؤشرات، والذي يعتبر اختيارها بطريقة صحيحة ودقيقة مهم جدا لتمكينه من اكتشاف الانحرافات ومعرفة مدى انجاز الأهداف الموضوعة.

أولا:تقييم الأداء

نتناول المفهوم، ثم نتعرّف على واقع ذلك في البنوك، ثم التعرف على أهمية تقييم الأداء، وأنواع تقييم الأداء، ومداخل ذلك.

1- مفهوم تقييم الأداء:

تقييم الأداء حسب (نصر حمود مزنان فهد، 2009) هو مجموعة من الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي أقيمت الوحدة الاقتصادية من أجلها[1]. فهو أساس أخذ القرار والمقصود به اختيار مجموعة مؤشرات لقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المتوقع والوصول إلى النتائج لمعرفة مدى تحقيق الإستراتيجية الموضوعة واتخاذ القرار[2]. كما يتضمّن الأداء وضع مجموعة مؤشرات تقيس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها، حتى تكون صورة لما حدث وما يحدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها المؤسسة وتحديد قدرتها على البقاء والنمو في الآجال الطويلة والقصيرة. والتعرف على موقع المؤسسة من المؤسسات المنافسة[3].

2. **تقييم الأداء البنكي**: تقييم الأداء هو قدرة البنك على توليد وتنمية الأرباح[4].

وعليه يمكن أن نستنتج أن تقييم الأداء هو: استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء ومعرفة مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف الموضوعة لاتخاذ القرارات على ضوء النتائج المتوصل إليها.

3. **أهمية تقييم الأداء**: تكتسي عملية تقييم الأداء أهمية كبيرة يمكن حصرها في الجوانب التالية[5]:

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2009، ص 26.

[2] Aude HUBRECHT, Michel DIETSCH, Mesure De La Performance Des Agences Bancaire Par Une Approche DEA, Finance Contrôle Stratégie –Volume 08, N°2 , Juin 2005, p133.

[3] تومي حسينة قديرة، أثر إدارة التغيير على أداء المنظمة الخدميّة– دراسة حالة الوحدة العملية للاتصالات بالجلفة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2009/2008، ص79.

[4] BEYOND ROE-HOW TO MEASURE BANK PERFORMANCE, Appendix the report on EU banking structures, European Central Bank Eurosystem, September 2010, p08, from the web sit, www.ecb.europa.eu, consulter le 12/04/2013.

[5] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 127-128.

- متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف المسطرة في الوقت وبالكميات والقيم المقدرة وفي الوقت المحدد؛
- متابعة الكفاءة في الأداء بغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة مع تجنب الإسراف والخطأ في التنفيذ؛
- تقييم نتائج التنفيذ لتحديد الانحرافات وأسبابها واتخاذ إجراءات التصحيح والتقويم اللازمين.

وتتطلب فعالية تنفيذ عملية متابعة الأداء ضرورة وجود جهاز يختص بعملية المتابعة والرقابة على الأداء الفعلي، ويتولى تسجيل نتائج التنفيذ الفعلي وإمداد الإدارة العليا بكافة البيانات التي تتطلبها الأغراض الإدارية. وتتم عملية تقييم الأداء في البنوك على مستوى البنك ككل وعلى مستوى فروع ووحدات البنك.

4. **أنواع تقييم الأداء**: يوجد العديد من أنواع تقييم الأداء ومن بينها[1]:

- **تقييم الأداء المخطط**: يقصد به تقييم المؤسسات من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية، وفق فترات زمنية محددة، وتظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وتوضيح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير أسبابها وكيفية معالجتها؛
- **تقييم الأداء الفعلي**: يُقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض، لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعينة ودراسة تطوراتها عبر فترات محددة خلال السنة وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في المؤسسة، ويتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج خلال السنة المالية المعينة والسنوات السابقة[2]؛
- **تقييم الأداء المعياري**: ويتم بمقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية أو النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج مرضية أو لا؛

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات– دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ 2005-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 74.

- **تقييم الأداء العام:** هو تقييم كل جوانب النشاط في المؤسسة واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط عن نشاط آخر عن طريق إعطاء أوزان لكل نشاط وكل وزن يشير إلى مستوى ترجيح كل نوع من أنواع النشاط[1].

5. مراحل تقييم الأداء في البنوك: تتضمن عملية تقييم الأداء في البنوك على عدة مراحل متتالية هي[2]:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل بيانات لعدة سنوات والنشاطات التي يمارسها البنك؛
- **المرحلة الثانية:** مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك؛
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشمل عليها أداء البنك؛
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك مع تحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط البنك وتفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أفضل؛
- **المرحلة الخامسة:** مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق الأداء المطلوب وعدم الوقوع في نفس الأخطاء مجددا.

ثانياً: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك

تُعتبر مؤشرات الأداء وسيلة لتزويد المستويات الإدارية بوسائل تكفل قياس الأداء، واكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تشجيع الانحرافات الموجبة وتصحيح الانحرافات السالبة[3]. وتصنف المعايير والمؤشرات التي يُستند عليها في تقييم الأداء البنكي إلى مجموعتين هما:

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص33-34.

[3] قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، مرجع سبق ذكره، ص45.

1- **المعايير التقليدية لتقييم الأداء:** تتمثل مؤشرات الأداء التقليدية في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وصافي هامش الفائدة[1]. وأيضا مؤشرات السيولة، التوظيف، الربحية، وملاءة رأس والتي سنتطرق إليها لاحقا.

2. **المعايير الحديثة لتقييم الأداء:** أصبح الاعتماد على المؤشرات المالية التقليدية غير كاف لتقييم الأداء للأسباب التالية[2]:

- استناد التحليل المالي التقليدي على القيم التاريخية الواردة في القوائم المالية التي حدثت في الماضي والتي تختلف عن الواقع الحالي أو المستقبلي؛
- تجاهل هذه المؤشرات للعوامل الخارجية كالمنافسين ورضا العملاء والبيئة الخارجية؛
- تجاهلها للجودة وتنمية الموارد البشرية والتطوير والابتكار؛
- غياب البعد الاستراتيجي في التحليل المالي التقليدي لغرض معرفة ما إذا كان أداء هذه المؤسسات يتفق مع هدفها الاستراتيجي؛
- تجاهلها لظروف عدم التأكد واحتمالات الخطر عند قياس الأداء الماضي؛
- تعامل التحليل المالي مع الأهداف قصيرة الأجل دون الأهداف طويلة الأجل.

وتتمثل المعايير الحديثة في تقييم الأداء في[3]:

- **نموذج القيمة المعرضة للخطر:** تعمل هذه القيمة على القياس الدقيق للمخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتخصيص رأس المال لكل نشاط بناءً على حجم المخاطر الخاصة به. ومن ثم قياس العائد لهذا النشاط بعد تعديله بالمخاطر، وتكمن أهمية هذه القيمة في أنها تعبر عن قيمة الخسارة غير المتوقعة التي يُفترض التحوط لها، وتستخدم القيمة المعرضة للخطر لقياس نشاط البنك ووحداته المختلفة بهدف تخصيص رأس مال يتناسب مع حجم المخاطر؛

[1] Beyond Roe-How To Measure Bank Performance, op cit, p 08.

[2] أحمد يوسف دودين، معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازنة في البنوك التجارية الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 09، العدد02، الأردن، 2009، ص02.

[3] سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004، تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، 2006/06/20، ص123.

- **نموذج التحليل المبني على تجزئة القيمة:** يهدف إلى مساعدة الإدارة على تحديد وبشكل كمي الوحدات أو النشاطات البنكية القادرة على خلق قيمة عن طريق عائد يفوق تكلفة رأس المال، وتعمل الوحدات على تقليل القيمة، والهدف من هذا النموذج هو تحديد المكان الذي يتم منه تحقيق القيمة في البنك (قروض، ودائع،...)؛
- **نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:** يُعرّف هذا الأسلوب بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر. وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية[1]:

القيمة الاقتصادية المضافة =الربح العامل الصافي بعد الضريبة-(رأس المال×تكلفة رأس المال)← (1)

حيث:

الربح العامل الصافي بعد الضريبة: هو معيار الأرباح الاقتصادية؛

رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال(حقوق المساهمين، مخصصات خسائر القروض بعد طرح الضريبة المؤجلة، الشهرة المستهلكة)؛

- **نموذج بطاقة الأداء المتوازن:** بطاقة الأداء المتوازن هي إطار متكامل لقياس الأداء الاستراتيجي، وتتكون من مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تتلاءم مع أهداف وإستراتيجية المؤسسة، وكذلك مع أهداف واستراتيجيات الوحدات الفرعية في المؤسسة[2]. وتقوم بطاقة الأداء المتوازن على أربعة ركائز أو محاور رئيسية هي[3]:

✓ **المحور المالي:** يشير هذا المحور إلى متطلبات المالكين من عائد على رأس المال المستثمر من قبلهم ومستوى الدخل التشغيلي، تخفيض التكاليف، الحصة السوقية، قيمة الأصول والتدفق النقدي؛

✓ **محور العملاء:** يركز هذا المحور على الأنشطة والإجراءات التي تلبي حاجات العملاء وهنا تظهر أهمية سرعة الاستجابة لطلبات العملاء وتلبية توقعاتهم، ومن بين المقاييس المستخدمة في محور العملاء نجد عدد العملاء، نسبة العملاء إلى العاملين، مؤشر رضا العميل ومعدل الشكاوي واكتساب عملاء جدد؛

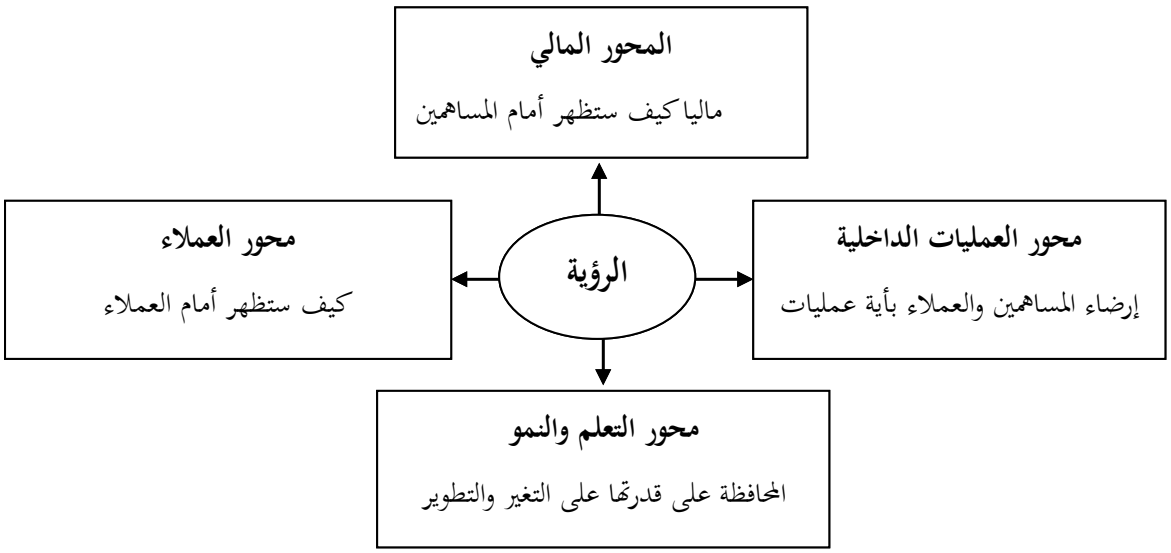
[1] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000 الجزء الأول، مجلة الباحث، العدد 03، ورقلة، الجزائر، 2004، ص92.

[2] محمد أحمد أبو قمر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] محفوظ أحمد جودة، تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الألمنيوم الأردنية- دراسة ميدانية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 11، العدد02، عمان، الأردن، 2008، ص ص 278-279.

- ✓ **محور العمليات الداخلية:** يعكس هذا المحور العمليات الحرجة التي ينبغي للمؤسسة التفوق فيها عن غيرها من المنافسين. ومن المقاييس المستخدمة في هذا المحور نجد جودة المنتج، وقت دورة الإنتاج، الإنتاجية ودرجة استخدام الأصول؛
- ✓ **محور التعلم والنمو:** يركز على الاستثمار في الموارد البشرية لأجل رفع مستوى أدائهم. ومن أهم المقاييس المستخدمة في هذا المحور مصاريف البحث والتطوير، مصاريف التدريب ومعدل ساعات التدريب لكل موظف. وحسب كل من "*Olve And S.Jostrand*" أن العديد من المؤسسات في السويد أضافت محور الموارد البشرية، ويشمل مقاييس منها عدد القادة، مؤشر الدافعية، مؤشر رضا العاملين، معدل دوران العاملين، متوسط سنوات الخدمة، وهناك مؤسسات أخرى أضافت محور البيئة أي تحقيق معايير تلبية متطلبات المجتمع في الحفاظ على البيئة. ونقدم فيما يلي الشكل رقم(01).

شكل رقم (01): محاور بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: عصام زعبلاوي وآخرون، بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد09، العدد 02، السنة 19، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، يونيو 2011، ص 59.

- **نموذج العائد المعدل بالمخاطرة:** هي مقاييس مشتقة من المقاييس التقليدية (العائد على الملكية، العائد على الموجودات، العائد على رأس المال)، وتكون هذه المقاييس معدلة بالمخاطرة، حيث تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر البنكية في عملية التقييم ومن بين المقاييس نجد[1]:

- ✓ العائد/الموجودات المعدلة بالمخاطرة؛
- ✓ العائد المعدل بالمخاطرة/مجموع الموجودات؛
- ✓ العائد/رأس المال المعدل بالمخاطرة؛
- ✓ العائد المعدل بالمخاطرة/رأس المال؛
- ✓ العائد المعدل بالمخاطرة/رأس المال المعدل بالمخاطرة.

[1] سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص124.

المبحث الثاني: مدخل نظري حول التحليل المالي في البنوك

تعتبر البنوك ذات أهمية كبيرة في مجال الوساطة المالية من خلال جمع المدخرات وتقديم القروض للمقترضين لتحقيق أهدافها، لذا يقوم البنك بتقييم أدائه من خلال الاعتماد على أسلوب التحليل المالي، وعلى هذا سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم التحليل المالي وأهميته وأهدافه ومحدداته، كما سنتعرف على أساليب وأدوات التحليل المالي وأيضا سنتطرق في المطلب الثالث إلى معيار" *CAMELS*".

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته

مرّ التحليل المالي بالعديد من المراحل، حيث كان في البداية الاهتمام فقط بدراسة وتحليل الميزانية العامة باعتبارها أهم قائمة في تحليل المركز المالي للبنك، وامتدّ التحليل المالي ليشمل تحليل الأصول والخصوم المتداولة، ليزيد الاهتمام بعد أزمة الكساد (1929-1933) بتحليل قائمة الدخل نتيجة اهتمام إدارة البنك بالسيولة والربحية.

أولا: مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو نظام ظهر خلال القرن 19، ويعني مجموعة عمليات أو طرق تسمح بتقدير الوضع المالي الحالي والماضي، ما يساعد في اتخاذ قرار التسيير والتنسيق وتقييم المؤسسة[1].

وعرّفه (عبد الغفار حنفي، 2005) بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدوّنة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل[2].

وعرفه (حمزة محمود الزبيدي، 2002) بأنه وسيلة يمكن من خلالها تحويل البيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية إلى شكل يمكن استخدامه مرشداً لتقييم المركز المالي والمركز النقدي، كما يُنظر إلى التحليل المالي بأنه عملية لفحص القوائم المالية المنشورة لشركة ما بقصد تقديم معلومات تُفيد لتحديد مدى تقدم الشركة خلال فترة الدراسة والتنبؤ المستقبلي بنتيجة أعمالها[3].

[1] Joset PEYRARD, analyse financière, Vuibert, 8eme édition, paris, France, 01 /2000, p01.

[2] عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 51.

[3] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002، ص 259.

كما يعني حسب (نبيل عبد السلام شاكر، 1998) بأنه عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معيّنة خلال فترة زمنية أو فترات ماضية، بهدف استنتاج بعض المعلومات عن مدى تقدم المؤسسة خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات مستقبلية حيث تتعدد مجالات التحليل بتعدد الجهات المستفيدة من نتائجه سواءً داخلية أو خارجية[1].

وعليه يمكن استنتاج التعريف التالي: التحليل المالي هو عملية فنية يتم من خلالها الاستفادة من البيانات الموجودة في القوائم المالية وغيرها من مصادر المعلومات اللازمة وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء البنك.

ثانياً: مقومات التحليل المالي:

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المنشودة، لا بدّ من توفر مجموعة من الشروط التي تشكل ركائز أساسية لا بد من مراعاتها، فإذا اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع تكون أقرب إلى الحقيقة، لذا يجب توفير مقوّمات نجاحه لتحقيق هذا الهدف بالحرص على توفير مجموعة من الشروط والمقومات تتمثل في[2]:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها من طرف المحلل المالي بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقيَّة، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- أن يتحلّى المحلل المالي بالموضوعية، وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجرّدة بعيدة عن التحيّز الشّخصي، من أجل تقديم تقرير بما يتضمّنه من مؤشرات وبدائل تخدم متّخذ القرار؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميّا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تتمتع بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. ولكي يحقق المحلل المالي المتطلّبات المقصودة عليه مراعاة ما يلي:

[1] نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1998، ص 5.

[2] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2006، ص ص 4-5.

- ✓ أن تتوفّر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها والبيئة المحيطة بها، كالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- ✓ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل والمتغيّرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة موضوع الدّراسة؛
- ✓ أن لا يقف المحلل عند مجرّد الكشف عن عوامل القوة والضعف في نشاط المؤسسة، بل يسعى إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- ✓ يجب على المحلل المالي أن يتميّز بقدرات خاصة، تمكّنه من إيجاد الترابط بين العناصر المختلفة والخاضعة للتحليل مع أهمية استيعابه التام للأصول العملية التي تحكم إدارة المشروعات[1].

ويسعى المحلل المالي الداخلي إلى عرض وتحليل وتفسير القوائم المالية التي يعدّها المحاسبون، بهدف إتاحة المعلومات اللاّزمة لمساعدة الإدارة العليا بالبنك وغيرها من الإدارات المختصة من المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة التي تعنيها، بالإضافة إلى توفير قاعدة من المعلومات الأساسية للتخطيط المستقبلي فالإدارة العليا للبنك تهتم بمعرفة السيولة كنتيجة لوجود الودائع تحت الطلب خاصة أنها تمثل جزءاً كبيرا من مصادر الأموال في البنوك التجارية لذلك يجب عليها التأكد من توافر السيولة اللازمة لمواجهة المسحوبات من هذه الودائع. وتهتم الإدارة العليا بتحقيق التنسيق بين مصادر الأموال ذات المصدر الداخلي والخارجي للملاك ومصادر الأموال الخارجية والتي تتمثل بصفة أساسية في الودائع، وأيضاً رسم سياسة التوظيف والاستثمار المناسبة للعمل على المواءمة بين السيولة والربحية. كما تهتم الإدارة العليا بالتعرف على ربحية البنك من مختلف مجالات توظيف الأموال بهدف توجيه الأموال إلى المجالات الأكثر ربحية وكذلك معرفة تكاليف أداء الخدمات البنكية[2].

أما المحلل الخارجي فيختلف في هدفه من التحليل عن المحلل الداخلي وفقاً للطرف الذي يوجه إليه فيهتم المودعون كدائنين للبنك بمعرفة مدى قدرة البنك على أداء هذه الالتزامات عندما يطلب منه ذلك وأيضا مدى قدرة البنك على إقراضهم إذا كانوا بحاجة إلى قروض وسلفيات، وتهتم الجهات الرقابية كالبنك المركزي بتحليل القوائم المالية للبنوك التجارية للتعرف على مدى سلامة مراكزها المالية[3].

[1] نبيل عبد السلام شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 423-424.

[3] نفس المرجع، ص 424.

ثالثاً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر، هي مصادر داخلية ومصادر خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة. ومصادر المعلومات للتحليل المالي هي[1]:

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة، وتشمل الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بهذه البيانات؛
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات؛
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة؛
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث؛
- المكاتب الاستشارية.

رابعاً: أهمية التحليل المالي:

يُعتبر التحليل ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهمُّها الاطمئنان على مدى استخدام البنك للموارد المتاحة استخداماً أمثلاً. وتتمثل في[2]:

- **إدارة البنك:** تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرّقابة، فتضع معايير ونسب معيّنة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها، وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية، لاكتشاف الانحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها، وتستطيع إدارة البنك من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلّبات السيولة، كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للبنوك المماثلة ومع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة؛
- **البنك المركزي:** يهدف البنك المركزي في أي دولة إلى تحقيق الاستقرار النقدي، ومراقبة عمليات الائتمان سواءً من حيث المراقبة الكمية أو النوعية أو المباشرة أو الإقناع الأدبي، وحتّى يتمكن البنك

[1] عماد أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص24.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص ص 263-264.

المركزي من الرّقابة على البنوك والتّأكّد أنّ البنوك تتقيد بالمعدّلات والنسب القانونية التي وضعها كالاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية ونسبة ضبط الائتمان فإنّه يُلزم البنوك بتعبئة نماذج معيّنة تتضمّن بعض بنود القوائم المالية للبنك حتّى يتمكّن البنك من التأكد من هذه المعدّلات والنسب؛

- **المساهمون:** حتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير استثماراتهم لا بدّ لهم من الاطلاع على نتائج أعمال البنك وميزانيته، وكذلك على المعدّلات والنسب المالية التي تُطمئنهم على أموالهم وأساليب التحليل المالي التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرّشيدة؛
- **المودعون:** تتمثل مصلحة المودعين في الاطمئنان على توفر السيولة في البنك والتأكد من عدم تعرضه إلى مخاطر كبيرة في توظيفاته، وذلك حتى لا يتعرّض البنك إلى هزة عنيفة قد تؤثر على وضعه المالي في السوق، كما يهتم المودعون بمدى كفاءة رأس المال لأنّه في حالة تصفية البنك إثر تعرّضه لخسائر كبيرة فإنّ هذه الخسائر قد تمسّ ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافٍ.

خامساً: أغراض التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم الأداء من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية، بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفّرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة[1]. فالتحليل المالي يمكّن من تحقيق الأهداف التالية[2]:

- **التحقق من سلامة المركز المالي:** يبين التحليل المالي مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة وفقاً لمعايير موضوعية، ومدى كفاءة استغلاله لتلك الأموال بما يعود بعائد يشجع على استثمار الأموال المتاحة له لمزاولة النشاط؛
- **تحقيق الرقابة المالية بأشكالها:** تقوم إدارة البنك بالرقابة الداخلية والرقابة الخارجية التي يقوم بها مراقبو الحسابات وهيئات الأسواق؛
- **تحقيق التخطيط المالي:** ويتم بالمعرفة التامة للمركز المالي في الماضي والحاضر للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال واستخداماتها بغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم؛

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

[2] لمياء شهبون، معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2007/2006، ص ص 84-85.

- **تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التخطيطية:** وهذا عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعة لإيجاد الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالتالي فالموازنة التخطيطية تعد أحد أساليب الحكم على كفاية الإدارة؛
- **تحقيق تقييم الأداء:** حيث يتم وضع معايير لتقييم أداء المشروعات ومتابعة أدائها وهذا بوضع نظام لتقييم أداء البنوك من طرف البنك المركزي.

سادساً: محددات التحليل المالي:

على الرغم من أن التحليل المالي يهتم أساساً بدراسة العلاقات بين البنود التي تشمل عليها القوائم المالية وتحليل اتجاهات هذه العلاقات وعلى الرغم من أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدم منحة عند تقديم المؤسسة لطلب الاقتراض، إلاّ أن هناك بعض المحددات لاستخدام التحليل المالي كأساس لهذه القرارات من أهم هذه المحددات هي[1]:

- تعدد نشاط المؤسسات مما يعقد من إمكانية عقد المقارنات مع متوسط الصناعة أو المؤسسات المماثلة؛
- التحليل المالي ليس غاية في حد ذاته إذ أنه يعطي مؤشرات واتجاهات ولكنه لا يقوم بإعطاء حلول أو تفسيرات؛
- التحليل المالي يبرز علاقات كمية ونسبية ولكنه لا يظهر أنشطة الإدارة أو مخططاتها؛
- تؤثر طريقة المعالجة المحاسبية على صافي الأرباح والخسائر، فقد تختلف النتائج على أساس اختلاف طريقة الاندثار أو عن طريق تقدير المخزون؛
- يتم إعداد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود وبالتالي فإن لمعدلات التضخم أثر كبير على عدم دقة التحليل المالي؛
- إن القوائم المالية لا تشمل بعض المتغيرات التي تؤثر على المركز المالي كالسمعة الجيدة لأعضاء مجلس الإدارة.

[1] حسين جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص ص 302-303.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي

يعتمدُ التحليل المالي على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تمكّن من حساب مختلف النسب والمؤشرات المستعملة في تقييم أداء البنوك ومعرفة نقاط القوة وتعزيزها ومعرفة نقاط الضعف والتغلب عليها وتُمكن من معرفة المركز التنافسي للبنك. وسنتطرق إلى أدوات وأساليب التحليل المالي وأيضا النسب المالية بأنواعها المستعملة في التحليل المالي لتقييم الأداء البنكي.

أولاً: أدوات التحليل المالي: يقوم التحليل المالي على جملة من الأدوات تتمثل في القوائم المالية والتي تساعد على حساب مختلف النسب المالية سواء من طرف المحلل المالي الداخلي أو الأطراف الخارجية[1]. وتتمثل القوائم المالية التي يعدها البنك بالنسبة للتشريع الجزائري، نجد ما يلي: الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق[2].

ثانياً: أساليب التحليل المالي:

هناك العديد من الأساليب التي يمكن أن تستخدم لإجراء عملية التحليل المالي، وتعتمد كل منها على مجموعة من العوامل أهمها هدف المحلل المالي وطبيعة البيانات والمعلومات المطلوبة ومن أهمها[3]:

- **التحليل العمودي:** يعني تحليل كل قائمة مالية على حدى تحليلا عموديا وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وبالتالي يُعَد التحليل المالي وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر أو المجموعة خلال فترات محاسبية متتالية تقيّم الاتجاه العام؛
- **التحليل المقارن(التحليل الأفقي):** تلجأ البنوك إلى مقارنة ميزانيتين متتاليتين للتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها، ويبين التحليل الأفقي التغيرات التي حصلت في بنود الأصول والخصوم بين تاريخيين محددين لتحقيق الأهداف التالية: المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها، تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند ومعرفة أسباب التغيرات وتحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند.

---

[1] منيرة المهندس، تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2006/2005، ص52.

[2] نظام رقم 05/09 المؤرخ في 2009/09/18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، 2009/12/29.

[3] جودة جعفر خطاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 178– 179.

ثالثاً:النسب المالية:

ظهرت النسب المالية في منتصف القرن التاسع عشر، **وتعدّ** معايير تحليلية وتقويمية لنشاط البنوك، وتوجد العديد من النسب المالية والائتمانية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء البنك[1].

1- **مفهوم النسب المالية:** هي علاقة منطقية بين بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة وقائمة التدفق النقدي، ويعد تحليل النسب أداة هامة ونافعة لاتخاذ القرارات[2].

و تعرف **النسب** أيضا بأنها إظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتختلف درجة التركيز على علاقات محددة حسب الغرض الذي يسعى إليه المحلل المالي[3].

2- أنواع النسب المالية: توجد العديد من المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم أداء البنوك منها:

- **نسب توظيف الأموال:** يعتبر توظيف الأموال مصدرا أساسيا لتحقيق الأرباح، لذا تسعى البنوك دائما لمتابعة مستوى توظيف الأموال المتاحة بصفة عامة والودائع بصفة خاصة، وذلك لالتزام البنك بدفع الفوائد في مواجهة المودعين، وتقوم البنوك للرقابة على توظيف الأموال باستخدام عدة معدلات، ويتم مقارنة هذه النسب بمعدلات البنوك العاملة في نفس القطاع أو بمعدلاتها في السنوات المالية[4]. وتتمثل هذه النسب في [5]:

❖ **معدل توظيف الودائع**:يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع، ويتم حسابها بقسمة مجموع الاستثمارات الأساسية المتمثلة في القروض والأوراق المالية على مجموع الودائع, وعليه:

معدل توظيف الودائع=((القروض+ الأوراق المالية)/الودائع)×100 ← (02)

يقيس هذا المعدل مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد.

❖ **معدل توظيف الموارد التقليدية:** يقصد بالموارد التقليدية الودائع وحقوق الملكية ويحسب كما يلي:

معدل توزيع الموارد التقليدية=((القرض+الأوراق المالية)/(الودائع+حقوق الملكية))×100← (03)

❖ **معدل توظيف الموارد المتاحة:** يحسب هذا المعدل كما يلي:

---

[1] جودت جعفر خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] نفس المرجع، ص 311.

[3] جميل حسين البديري، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[4] محمد سعيد أونور سلطان، إدارة البنوك، ص475.

[5] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص ص 429-430.

معدل توظيف الموارد المتاحة=((القروض+الأوراق المالية)/(الودائع+حقوق الملكية+القروض))×100 ← (04)

- **نسب الربحية:** يقيس هذا المعدل ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة وتتمثل هذه النسب في:

❖ **معدل العائد على حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل بالنسبة لمالكيه مما يدل على أداء أفضل[1].

معدل العائد على حقوق الملكية=(صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي حقوق الملكية)×100 ← (05)

❖ **معدل العائد على الأصول:** يقيس صافي الدخل لكل دينار من متوسط الأصول خلال الفترة، ويحسب كما يلي[2]:

معدل العائد على الأصول=(صافي الدخل/إجمالي الأصول)×100 ← (06)

❖ **معدل العائد على الودائع:** يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها وتحسب:

معدل العائد على الودائع = (صافي الربح بعد الضريبة / الودائع)×100 ← (07)

❖ **معدل العائد على الأموال المتاحة:** يقيس نسبة صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الموارد المتاحة المتمثلة في الودائع وحقوق الملكية بحيث:

معدل العائد على الموارد المتاحة =(صافي الربح بعد الضريبة / (حقوق الملكية+إجمالي الودائع))×100← (08)

❖ **نسبة هامش الربح:** يقيس هذا المؤشر ربحية الدينار الواحد من إيرادات البنك السنوية، ويعكس فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها، وتحسب هذه النسبة كما يلي[3]:

نسبة هامش الربح=(صافي الربح/إجمالي الإيرادات)×100 ← (09)

---

[1] منذر طلال المومني، عدنان فتحي السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، المجلد 13، العدد2، المنارة،2007، ص 129.

[2] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص71.

❖ **نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات:** تبين الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك إلى إجمالي الإيرادات، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة كفاءة الأداء المالي.

❖ **نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح**

=(الأرباح الموزعة على المساهمين/صافي الربح بعد الضريبة)×100 ← (10)

وتبين هذه النسبة حجم العوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للبنك[1].

تحليل الربحية: يتم قياس ربحية البنك الإجمالية ومقارنتها مع البنوك الأخرى من خلال العائد على حق الملكية والعائد على الأصول. ويرتبط معدل العائد على حق الملكية ROE بالعائد على الأصول ROA من خلال مضاعف حق الملكية EM حيث أن هذا الأخير يساوي إجمالي حقوق الملكية كما يلي[2]:

❖ العائد على حقوق الملكية= (صافي الدخل / إجمالي الأصول) ×(إجمالي الأصول /إجمالي حقوق الملكية).

ROA*EM=ROE ← (11)

إذن العائد على حقوق الملكية=العائد على الأصول في الرفع المالي.

❖ **الرافعة المالية:** هي عبارة عن بيان نسبة من التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول مما يترتب عليه أعباء مالية لا بد من أدائها عند آجال استحقاقها قبل دفع أي توزيعات إلى الملاك، وتهتم الإدارة والملاك وغيرهم بالتعرف على درجة التمويل بالمديونية والمخاطر الناجمة عن استخدام التمويل بالمديونية[3].

يقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية وبالتالي فان مضاعف حقوق الملكية EM يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياس لكل من الربح والمخاطرة[4].

- **نسب السيولة:** تهدف إلى معرفة قدرة مؤسسات القرض على مواجهة طلبات المودعين وسدادها[5]. وتتمثل مؤشرات السيولة في[6]:

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2005، ص60.

[4] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، نفس المرجع السابق، ص 82-83.

[5] Jean Claude AUGROS, Michel QUERUEL, Risque De Taux D'intérêt Et Gestion Bancaire, ECONOMICA, Paris, France, 2000, p 44.

[6] زياد رمضان، محمود جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2003، ص283.

❖ **نسبة النقدية إلى الودائع الجارية:** وتعكس قدرة البنك على مواجهة طلبات المسحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية.

نسبة النقدية إلى الودائع الجارية= النقدية/الودائع الجارية ← (12)

❖ **نسبة النقدية إلى مجموع الودائع:** وهي تعكس قدرة البنك على مواجهة طلبات المسحوبات من طرف أصحاب الودائع الجارية والتوفير ولأجل.

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع=النقدية/مجموع الودائع ← (13)

❖ **نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع:** تعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها.

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع=الاستثمارات المالية قصيرة الأجل/مجموع الودائع ← (14)

رابعاً: حدود استخدام النسب المالية:

بالرغم من أهمية النسب المالية إلا أن هناك محاذير وحدود لاستخدام هذه النسب أهمها:

- قيام كثير من البنوك بإدماج بعض عناصر الميزانية مع بعضها مما يؤثر بالتالي على مقدرة المحلل الخارجي على الاستخدام الدقيق للأدوات التحليل؛
- النسب المالية من أدوات التحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها إذ أنها تعطيها مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حل للمشاكل؛
- النسب المالية هي علاقات كمية ونسبة بين البنود في تاريخ محدد أو تاريخين محددين ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها؛
- اختلاف الطرق المحاسبية في تقييم الأصول والاستهلاكات والاحتياطات الاختيارية؛
- التضخم وأثره على دقة النسب المالية وخاصة عند المقارنة بين نتائج فترات متعددة[1].

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 277.

المطلب الثالث: تقييم أداء البنوك باستخدام نظام *CAMELS*

ظهر نظام "*CAMELS*" في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، وعُرف برقابة التقييم بالمؤشرات، وتمت مراجعتها عام 1998 لتعكس التغيرات الحاصلة في العمل البنكي وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية، وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني ويطلق عليه نظام "*CAMEL*"، ويقوم على معايير رقابية تغطي خمسة عناصر رئيسية في البنك، ثم أُضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح اسم النظام "*CAMELS*"، وهذه العناصر هي[1]:كفاية رأس المال *C*، جودة الأصول *A*، الإدارة *M*، الربحية *E*، السيولة *L*، الحساسية اتجاه مخاطر السوق *S*.

أولاً: كيفية استخدام معيار "*CAMELS*"في قياس أداء البنوك وتصنيفها:

تمّ تطوير هذا المعيار بإدخال تعديلات عليه ليكون أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، باستنباط نموذج يساعد البنوك المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس كفاءة الأداء المالي لفروعها الداخلية.

وتجدر الإشارة أن الجزائر اعتمدت هذا النظام سنة2011 تحت اسم التنقيط البنكي (*notation Bancaire*)، حيث يسمح بتقييم أداء البنك عن طريق مؤشرات الأداء والملاءة.

وتتراوح درجات تصنيف البنوك حسب طريقة "*CAMELS*" مابين التصنيف 01 و05 حيث: التصنيف: 01 قوي، 02 مرضي، 03 معقول، 04 هامشي، 05 غير مرضي. وتتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة لمعيار "*CAMELS*"، ويعتمد المعيار على 44 مؤشر، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من البنوك ولكل بنك على حدة حسب المجموعة التي ينتمي لها[2].

ثانيا: مميّزات معيار "*CAMELS*":

يتضمن معيار *CAMELS* جملة من المميزات وهي[3]:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛

---

[1] زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، تاريخ الاطلاع: 2013/03/12 على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/files/banks/54533 ،ص 8.

2 شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

3 نفس المرجع السابق، ص 9.

- توحيد أسلوب كتابة تقرير التفتيش؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير ؛
- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدا ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الخمسة المشار إليها؛
- يُعتمد عليه في القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛
- يحدد درجة الشفافية على عكس البيانات المرسلة بواسطة البنوك للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع؛
- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استخدام معيار "*CAMELS*"نتيجة غياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش.

والغرض من استخدام نظام التقييم "*CAMELS*"هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك[1].

ثالثاً: عناصر معيار "*CAMELS*":

يتكون هذا المعيار من العناصر الستة السابقة الذكر وهي:

1- كفاية رأس المال: يحسب كما يلي[2]:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة}} \leftarrow (15)$$

2- جودة الأصول: تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الذي يقود عمليات البنك نحو تحقيق الإيرادات، لأن الأصول الجيدة تولد دخلا أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال. ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية[1]:

1 علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005/03، تاريخ الاطلاع: 2013/03/17، على الموقع: http://JPS-DIR.COM/FORUM/FORUM-POST.ASP?TID=6656

2 طارق عبد الله المحيسن، مرجع سبق ذكره، ص24.

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المستخدمة لإعادة جدولتها؛
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة؛
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان ومستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة وأساليب إدارة الأصول الأخرى.

وتتمثل بعض مؤشرات جودة الأصول في[2]:

أ- **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة**: وهي:

- **التركيز الائتماني القطاعي**: التركز لمجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين، قد يعني انكشاف القطاع البنكي للتطورات في هذا القطاع؛
- **الاقتراض بالعملة الأجنبية**: كثير من الأزمات البنكية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها البنوك بالإقراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تفتقر لمصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية، مما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف وانتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر ائتمان إلى المؤسسات البنكية المقرضة؛
- **القروض غير العاملة**: زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض للمؤسسة المالية، مما يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وعلى درجة الإعسار وتحسب نسبة القروض غير العاملة جنبا إلى جنب مع نسبة الاحتياطات المخصصة لهذه القروض. كما توجد نسب أخرى يمكن حسابها لتعطي مؤشر عن الديون المشكوك في تحصيلها والتي لم تصنف ضمن القروض غير العاملة؛
- **القروض للمؤسسات العامة الخاسرة**: إن القروض الممنوحة من القطاع البنكي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني احتمال وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، خصوصا أن بعض البلدان لا تصنف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة؛
- **مخاطر الأصول**: وتمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول وانخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الاستثمار؛

---

[1] علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] زيتوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-19.

- **مؤشرات الرفع المالي**: وتمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة البنكية باعتبار أن معظم أصولها تكون على شكل قروض، وارتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.

ب- **مؤشرات المؤسسة المقرضة**: إن جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقترضة، وخصوصا المؤسسات غير البنكية. وبالتالي فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بعين الاعتبار احتمال قدرة المقترض على سداد القروض، وذلك يعتمد على ربحية المؤسسة المقترضة والتدفقات المالية لديها. وتشمل هذه المؤشرات ما يلي:

- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية**: كثير من حالات الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات البنكية كانت قد سبقت مجالات اقتراض مفرط من قبل مؤسسات غير مالية، ولذا من الضروري متابعة نسبة الرفع المالي بالنسبة للمؤسسات غير المالية، فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن ينظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من قبل المؤسسات البنكية المقرضة، وكذلك من المهم النظر في توزيع مديونية الشركات، ومدى تركزها في القطاعات الاقتصادية وذلك لمعرفة مدى انكشاف هذه الشركات وبالتالي المؤسسات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات الاقتصادية؛
- **ربحية قطاع الشركات**: إن الانخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات البنكية؛
- **المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية**: وهذه تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية كمؤشر تغطية الفوائد والتي تمثل نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد؛
- **مديونية القطاع العائلي**: هذه المعلومات مفيدة بالنسبة للمديونية الموجهة للقطاع العائلي وخصوصا في البلدان التي تشكل فيها نسبة القروض الشخصية نسبة عالية من مجمل القروض؛

3- **الإدارة**: يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بمهام ومسئوليات الإدارة، والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والبنكية، وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، ويستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل التالية[1]:

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات البنكية والبيئية والاقتصادية السائدة؛
- الأداء المالي للبنك بالنظر إلى نوعية الأصول، كفاءة رأس المال، الأرباح والسيولة؛
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية.

[1] علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص36.

- قوة وملاءمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي؛
- الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛
- الاتجاهات نحو تغليب المصلحة العامة للبنك؛
- الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين؛
- تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة والمهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي؛
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية؛
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وجعلها تعمل بدرجة عالية من الجودة.

4- الربحية: توجد العديد من النسب التي تُستخدم في تقييم ربحية المؤسسات المالية والتي ذكرناها سابقا.

5- **السيولة:** يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء إدارة السيولة في أغلب الحالات من هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة التالية[1]:

- **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية:** ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة؛
- **التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك:** فالقطاع البنكي هو أول من يكتشف وجود مشاكل في بعض البنوك وفي القطاعات الأخرى.
- **نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية:** إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد قد يعكس ضعفا في الثقة في البنوك أو مشاكل في السيولة لديها، ويظهر أن المؤسسات المالية غير البنكية هي مؤسسات فاعلة وتقدم خدمات مالية مختلفة، أو أن تكون هذه المؤسسات المالية تتصرف كالبنك وتقدم الخدمات التي تقدمها.
- **نسبة الودائع إلى القروض:** تحتسب هذه النسب باستثناء الاقتراض فيما بين البنوك، وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام البنكي على تحويل الودائع لديه لتتواءم مع الطلب على القروض.
- **هيكل استحقاق الأصول والخصوم:** هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول.

[1] زيتوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

6-الحساسية اتجاه مخاطر السوق:

- **مخاطر الائتمان:** يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد إلى العائد المتوقع من القرض وخسارة الأموال المقرضة وتنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين، المخاطر الخاصة تتعلق بالعميل وطبيعة نشاطه، كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان. وأما المخاطر العامة فهي من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، وتخرج عن إرادة كل من العميل والبنك، مثل مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد الوطني، التغير في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية.
- **مخاطر السيولة:** يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفر السيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال، ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء وعدم توفر سبل الاقتراض من السوق النقدي. ويكون هذا الخطر عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، أي الحالة أين تلجأ فيها المؤسسة إلى تمويل الاحتياجات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل[1].
- **مخاطر سعر الفائدة:** تنتج هذه المخاطر عن تغير أسعار الفائدة صعودا وهبوطا حسب وضع كل بنك على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه[2].
- **مخاطر التسعير:** تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبالأخص محفظة الاستثمارات المالية وتوجد عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤثر في مخاطر التسعير، وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ العمل السائد بالسوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها[3].

[1] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر،14-15 ديسمبر 2004، ص 103.

[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3] بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص148.

المبحث الثالث: مقررات بازل كمقاربة لتقييم الأداء البنكي في مجال كفاية رأس المال

شهد القطاع البنكي العديد من التغيرات نتيجة انفتاح الأسواق العالمية بظهور العولمة المالية وزيادة حدة المنافسة، وظهور أدوات مالية جديدة والتطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذا ما أدى إلى زيادة المخاطر التي تتعرّض لها البنوك وجعل الباحثين المتخصصين في هذا المجال يفكرون في وضع معايير للحد من هذه المخاطر أو التقليل من حدتها، وقد تم وضع معايير بازل للرقابة المصرفية والتي تتغير لتتواكب مع التغيرات في القطاع البنكي. وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى اتفاقية بازل الأولى والثانية والثالثة وأيضا سنتطرق إلى القواعد الاحترازية المطبقة في البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: تعريف لجنة بازل واتفاقيتها الأول

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى اتفاقية بازل الأولى والجوانب الأساسية التي ركزت عليها.

أولاً: تعريف لجنة بازل

تأسست لجنة بازل وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة، وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وحدث ذلك بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، وتعثر بعض هذه البنوك بالإضافة إلى المنافسة القوية للبنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوربية. وتشكّلت لجنة بازل تحت اسم لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة البنكية على الممارسات العملية أو "لجنة الأنظمة والرّقابة المصرفية". وتكونت اللجنة من مجموعة الدول العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية[1]. وقد أقرت لجنة بازل عام 1988 معياراً موحداً لكفاية رأس المال، ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط البنكي كمعيار دولي للدلالة على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 81.

[2] أحمد سليمان حصاونة، المصارف الإسلامية- مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-إستراتيجية مواجهتها، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص113.

ثانياً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1988:

ركزت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب وأهمها[1]:

- **التركيز على المخاطر الائتمانية:** تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول ، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية على مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية؛
- **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، لأنه لا يمكن أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر، بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت، من الضروري كفاية المخصصات ثم يأتي بعدها تطبيق معيار كفاية رأس المال؛
- **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:** تقسم دول العالم إلى مجموعتين هما:

✓ **مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي:** هي مجموعة الدول التي رأت اللجنة أنه يمكن إذا زادت الإيداعات لدى بنوكها أكثر من سنة، فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول، وبالتالي يُنظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل، وتضم هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* والدول التي يربطها ترتيبات إقراضية خاصة بصندوق النقد الدولي بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدّين العام الخارجي لها؛

✓ **مجموعة الدّول الأخرى في العالم:** وهي تضم باقي دول العالم، ويُنظر إلى هذه الدّول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة لمجموعة *OECD* والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي؛

[1] أحمد سليمان حصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

✓ **تقسيم رأس المال إلى مجموعتين:** حيث يتم تقسيم رأس المال إلى[1]:

✓ **رأس المال الأساسي:** يتكون من: رأس المال المدفوع، الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

✓ **رأس المال المساند:** و يتكون من:

- الاحتياطات غير المعلنة: هي الاحتياطات التي تعبر من خلال حساب الأرباح و الخسائر دون أن تظهر ضمن عناصر هذا الحساب عند الإفصاح عن بيانات البنك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية، و تستخدم من أجل مواجهة أي خسائر متوقعة في المستقبل؛
- احتياطات إعادة تقييم الأصول: تنشأ من إعادة تقييم المباني التابعة للبنك، و الاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، و تشترط الاتفاقية أن يكون ذلك التقييم معقولا، وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق، واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها بالبيع للضريبة؛
- المخصصات المكونة لمواجهة مخاطر عامة غير محددة؛
- القروض المساندة: و هي قروض تطرح في صورة سندات ذات أجل محدد، و الذي حددته اتفاقية بازل بخمس(5) سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الأخيرة، الحكمة في ذلك هي تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما قرب أجل استحقاقها على أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي؛
- أدوات رأسمالية أخرى: هذه الأدوات تجمع ما بين خصائص حقوق المساهمين و القروض من هؤلاء.

- **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول[2]**: أعدت " لجنة بازل " طريقة لقياس متانة الأموال الخاصة تستند إلى نظام من أوزان المخاطر يطبق على جميع البنود داخل و خارج الميزانية حسب الأنواع المختلفة للموجودات، تُعتبَر هذه الطريقة فعّالة كونها تدفع البنوك لامتلاك موجودات سائلة ذات مخاطر متدنية، كما تسمح بإعادة الالتزامات من خارج الميزانية إلى داخلها، و بالتالي إخضاعها للقياس.

✓ **ترجيح المخاطر داخل الميزانية:** يستند نظام ترجيح المخاطر الذي اعتمدته لجنة بازل على سلم مصغَّر للعوامل(0٪، ،10٪، 20٪، 50٪، 100٪) يطبق على مختلف أنواع الأصول، وإعطاء وزن

[1] الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 32-33.

[2] كركار مليكة، مرجع سبق ذكره، ص71.

مخاطرة لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدّرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر من حيث درجة المخاطرة بعد تكوين المخصصات اللازمة من أجل الحصول على مبلغ الخطر المرجح للالتزامات بالميزانية، وتستعمل المعادلة:

الخطر المرجح= التزامات الميزانية × معامل الترجيح ← (16)

- **وضع معاملات تحويل للالتزامات العرضية:** وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية(التعهدات خارج الميزانية)، بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل ترجيح الالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، و معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية [1].

صيغة معدل كفاية رأس المال تتحدد كما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال+رأس المال المساند}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\% \leftarrow (17)$$

حيث رأس المال الأساسي ≤ رأس المال المساند.

✓ **ترجيح المخاطر خارج الميزانية:** يتم الترجيح للالتزامات خارج الميزانية حسب طبيعة المقترض ومستوى خطر العملية، ويتم ذلك حسب معاملات التحويل التالية (0٪، 20٪، 50٪، 100٪)، في هذه الحالة لا يُحسب الخطر المرجح مباشرة من خلال المبالغ الملتزمة خارج الميزانية كما هو الحال بالنسبة لالتزامات الميزانية ولكنّها تطبقها على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** يتم خلالها تحويل الالتزامات خارج الميزانية إلى معادل خطر القرض حسب المعادلة التالية:

معدل خطر القرض= التزامات خارج الميزانية× معامل التحويل← (18)

- **المرحلة الثانية:** بعد تحويل الالتزامات خارج الميزانية إلى داخل الميزانية تأتي المرحلة الثانية ويتم الحصول خلال هذه المرحلة على الخطر المرجح بضرب مبلغ معادل خطر القرض المحصل عليه في معامل الترجيح، حسب المعادلة التالية:

[1] كركار مليكة، مرجع سبق ذكره، ص725.

الخطر المرجح= معادل خطر القرض× معامل الترجيح← (19)

جدول رقم (02): أوزان المخاطر للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل الأولى

أوزان المخاطر	البنود
٪100	بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض.
٪50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، الكفاءات).
٪20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالإعتمادات المستندية.

المصدر: بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ثالثاً: أهداف لجنة بازل:

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي[1]:

- ❖ تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك؛
- ❖ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- ❖ تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة على السلطات النقدية والممثلة في البنوك المركزية ومن ثَم محافظي هذه البنوك

رابعاً: التغيرات الجديدة لمعيار كفاية رأس المال

وافق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة على إجراء تعديلات على اتفاقية بازل الأولى خلال ديسمبر 1995، وهي تعديلات خاصة بحساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية مخاطر السوق إلى جانب المخاطر الائتمانية كما يلي[2]:

- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض المساندة لأجل سنتين تُستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط،
- أن يغطي رأس المال مخاطر السوق وهي:
  - ✓ مخاطر تقلبات أسعار الفائدة المرتبطة بأصول والتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية؛
  - ✓ مخاطر تقلبات أسعار الصرف لكافة عمليات الصرف العاجلة والآجلة ومراكز المعادن النفيسة من ذهب وبلاتين؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

✓ مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم ومشتقات مالية.

كما تضمنت المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة الصادرة عن اللجنة عام 1997 أن تطلب السلطة الرقابية من البنوك المحافظة على رأس مال إضافي هذه المخاطر ووضع حدود للتعامل فيها.

خامساً: مزايا وعيوب بازلI:

أسفرت هذه الاتفاقية على العديد من الايجابيات والسلبيات:

1- **المزايا التي تحققها اتفاقية بازل الأولى:** تتمثل ايجابيات اتفاقية بازل الأولى في التالي[1]:

- المساهمة في دعم استقرار النظام البنكي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة؛
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية؛
- إقحام مساهمي البنوك في الأعمال البنكية، فوجود زيادة في رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات البنوك واتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى وإن اقتضى الأمر زيادة رأس المال من مساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض البنك لمخاطر حسب تقدير الجهات الرقابية، وهو ما يؤدي إلى الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها وحتى البنوك؛
- يؤدي تطبيق المعيار إلى اتجاه البنوك إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول البنوك، حيث ستضيف البنوك ما يقتضيه الأمر من الاحتفاظ برأسمال مقابل، كما يمكن أن تسعى إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.

2- **سلبيات تطبيق اتفاقية بازل الأولى:** كما أنّ لهذه الاتفاقية مزايا فان لها عيوب عديدة منها[2]:

- ركزت بازلI على مخاطر الائتمان، وأخذت في الاعتبار مخاطر السوق عام 1996 دون تغطية مخاطر أخرى كمخاطر العمليات ومخاطر السيولة التي لم تنص عليها صراحة في الاتفاقية الأولى، كما تم مراعاة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أعمال السوق بشكل منفصل من قبل اللجنة؛

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص146-147.

[2] دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص ص 111-112.

- أصبح معدل رأس المال الذي يتم حسابه طبقا لاتفاقية بازلI 1988 لا يعتبر في معظم الأحيان مؤشرا جيدا لقياس الحالة المالية للبنك، بسبب التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية، حيث أن أوزان المخاطر التي تطبق على الأصول في إطار اتفاقية 1988 لا تقيس بدقة درجات اختلاف المخاطر بين المقترضين؛
- لم تأخذ في الاعتبار وضع الأنظمة البنكية في الدول النامية، التي تتميز بصغر حجم بنوكها وضآلة رؤوس أموالها والصّعوبات التي تعترضها في سبيل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال[1].

المطلب الثاني: بازلII وبازلIII

أخذت لجنة بازل بعين الاعتبار العيوب والانتقادات التي وجهت إلى اتفاقية بازل الأولى بعد التطبيق العملي لها، كما أرادت مواكبة التطورات التي شهدها القطاع البنكي بظهور الأدوات المالية المستحدثة والتوريق والمشتقات المالية وزيادة حدة المنافسة بظهور العولمة المالية، ما أدى إلى وضع معايير اتفاقية بازل الثانية، لتظهر بعدها اتفاقية بازل الثالثة. وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى اتفاقية بازلII وبازلIII.

أولا: اتفاقية بازل II

بدأت منذ عام 1997 مشاورات جديدة من أجل تطوير معايير بازل الأولى ووضع معايير الرقابة الجديدة، واصطلح على تسمية معايير لجنة بازل 2 في جوان 1999، ليظهر الاتّفاق في صورته المبدئية في جانفي 2001، كما تعهدت اللجنة بحَثّ السلطات الرقابية على التّصديق بصورة رسمية على الصيغة النهائية لبنود هذه المعايير، وتمّ عرضها على المؤتمر الدولي للمراقبين تمهيدا لإقرارها نهائيا، حيث أصدرت اللجنة عدة مسودّات آخرها في ماي 2003، وتمَّ طرحها على السلطات الرقابية في دول العالم لإبداء الرّأي وتقديم الملاحظات، وعرضها على صندوق النقد الدّولي والبنك العالمي لإكسابها تأييداً وقبولاً عالميين من أجل إصدارها خلال 2004، ويبدأ الالتزام بها بحلول 2006[2]. وجاءت هذه المعايير الجديدة من أجل تحقيق أهداف رقابية معيّنة، كما جاءت بثلاث دعائم أساسية. سعت لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال، بحيث يركز على تحقيق الأهداف الرّقابية التالية[3]:

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛

[1] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2] موسى مبارك أحلام، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3] لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010/2009، ص70.

- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر؛
- التركيز على البنوك النشطة عالميا إلا أن هذه التعديلات تعد مناسبة للتطبيق أيضا من قبل البنوك الأخرى على اختلاف درجات تطورها.

ثانياً:دعائم اتفاقية بازلII: هناك ثلاث دعائم لاتفاقية بازلII وهي:

1- الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: يشمل معيار كفاية رأس المال الجديد على ثلاثة مخاطر هي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والجديد هو إضافة مخاطر التشغيل، كما تم إجراء تعديلات على قياس مخاطر الائتمان، وطلب بالمزيد من الإفصاحات حول المخاطر وإدارتها[1]. ويتم حساب معدل كفاية رأس المال حسب المعادلة التالية:

$$baselII\ ratio = \frac{\text{Tier1+Tier2+Tier3}}{\text{RWA+12.5Cmr+12.5Cor}} \rightarrow (20)$$

حيث: Tier1: الشريحة الأولى وهي رأس المال الأساسي؛

Tier2: الشريحة الثانية رأس المال التكميلي؛

Tier3: الشريحة الثالثة وهي القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق؛

RWA: الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لتغطية مخاطر الائتمان؛

Cmr : رأس المال اللاّزم لتغطية مخاطر السوق؛

Cor: رأس المال اللاّزم لتغطية مخاطر التشغيل.

ويتمُّ حساب الحد الأدنى لرأس المال بقسمة البسط على المقام، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من أو تساوي 8٪. وتعتمد لجنة بازل على طرق لقياس المخاطر المتعلقة بمتطلبات رأس المال وهي:

[1] قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، مرجع سبق ذكره، ص75.

الأساليب الخاصة بمخاطر الائتمان وتتمثل في:

الأسلوب المعياري: يعتمد هذا الأسلوب على أخذ عامل مخاطر المدين في الاعتبار عند تحديد كفاية رأس المال من خلال حساسية أكبر للمخاطر التي يتعرض لها البنك فبدلا من وضع جميع القروض التجارية في مجموعة نسبة 100٪ يتم تحديد نسب مختلفة حسب درجة المخاطر كالتالي:

جدول رقم (03): تصنيفات الشركات ونسب كفاية رأس المال وفق معايير بازلII

التصنيف الائتماني	وزن المخاطر
من AA- إلى AAA	٪20
من A- إلى A+	٪50
من BB- إلى BBB+	٪100
أقل من BB-	٪150
غير مصنف	٪100

المصدر: أماني بورسلي، التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل2، الكويت، ص6،تاريخ الاطلاع 2012/12/25، على الموقع: www.capstandardes.com

من خلال الجدول، يتضح أنه تم ربط أي قرض تجاري بتصنيف صادر عن طريق طرف ثالث متخصص ومستقل بهدف تقليل عنصر المخاطرة، ولهذا فرضت العديد من الدول على البنوك عدم منح أي قرض تجاري إلا بعد خضوع الجهة المقترضة لعملية التصنيف. كما تم تخصيص 100٪ للجهات غير المصنفة و150٪ للجهات ذات التصنيف المنخفض مما يخلق دافعا لدى المؤسسات ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة عدم الخضوع للتصنيف، الأمر الذي يؤدي إلى رفع المخاطر على التزامات المؤسسات المالية، إذا المستفيد الأول من عملية التصنيف هو الجهة المقرضة(البنوك) والجهات الرقابية التي تعمل على تأمين سلامة القطاع البنكي[1].

أسلوب التصنيف الداخلي: يسمح هذا الأسلوب للبنوك باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بهدف قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى تلك البنوك، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية. حيث يقوم البنك بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات، لتقدير الخسائر

[1] أماني بورسلي، التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل2، الكويت، ص6،تاريخ الاطلاع 2012/12/25، على الموقع: www.capstandardes.com

المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال. وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستخدام الطريقة الأساسية والطريقة المتقدمة، فحسب الطريقة الأساسية تقوم البنوك بتقدير احتمالية حدوث تعثر في السداد لكل مقترض فيما تقوم السلطات النقدية الإشرافية بوضع تقديرات أخرى. أما في حالة استخدام الطريقة المتقدمة فيسمح للبنوك التي لديها عمليات داخلية متطورة لتوزيع رأس المال بوضع المتغيرات الضرورية الأخرى[1].

الأساليب الخاصة بقياس مخاطر السوق: عرفت لجنة بازل مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في البنود داخل وخارج الميزانية والناتجة عن التحركات في أسعار السوق، وهي: مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار السلع. كما أضافت اللجنة شريحة إلى رأس المال لتغطية هذا النوع من المخاطر وتتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين، وتأخذ شكل سندات يطرحها البنك للاكتتاب العام بعائد أعلى من سعر السوق. وقامت اللجنة بتحديد أسلوبين لقياس هذا النوع من المخاطر هما[2]:

الأسلوب المعياري: يتم تقسيم مخاطر السوق حسب هذا المدخل إلى أربعة أجزاء رئيسية هي مخاطر سعر الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم ومخاطر السلع. ويتم حساب حسب هذا الأسلوب متطلبات رأس المال اللاّزمة لمقابلة كل نوع من المخاطر على حدا خلال فترة معينة.

أسلوب النماذج الداخلية: سمحت اللجنة للبنوك التي تتوافر لديها أنظمة قياس داخلية ملائمة باستخدامها لقياس مخاطر السوق وجعلت ذلك مرهوناً باستيفاء بعض المعايير، ونصت على أنّ الجهة المختصة تقوم بتقييم أنظمة القياس الدّاخلية للبنوك تتمثّل في السلطة الإشرافية لكل دولة.

الأساليب الخاصة بقياس مخاطر التشغيل: حسب مقررات بازل فإنه توجد ثلاث أساليب وهي[3]:

أسلوب المؤشر الأساسي: ويمثل المتطلب الرّأسمالي لمقابلة مخاطر التشغيل= متوسط مجمل الدخل السنوي خلال آخر ثلاث سنوات سابقة×15٪؛

الأسلوب المعياري: المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل= مجموع متوسط الدخل السنوي لكل خط من خطوط الأعمال بالبنك خلال آخر ثلاث سنوات سابقة× معامل بيتا(يتراوح ما بين 12 إلى 18٪ حسب نوع النشاط).

[1] أحمد سليمان حصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2] لعراف فائزة، مرجع سبق ذكره، ص ص80-81.

[3] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

أساليب القياس المتقدمة: يحتسب المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التشغيل، من خلال استخدام نماذج داخلية متقدمة في البنك ذاته، ويعتمد في تطبيقه على معايير نوعية ومعايير كمية، أما المعايير النوعية فتتمثل في تقارير منتظمة مراجعة دورية لاختبار صلاحية النظام. والمعايير الكمية تتمثل في صلاحية أسلوب القياس، بيانات تفصيلية عن الخسائر الداخلية والخارجية وتواريخ حدوثها وشطبها والمنطقة أو البلد الذي وقعت فيه هذه الخسائر.

2- الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: تتمثل الدعامة الثانية في المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال، ويعتمد الفحص الرقابي لمدى كفاية رأس المال على أربعة أسس وهي[1]:

- **الأساس الأول:** يجب أن يتوفر لدى البنك نظام فعال لتقييم وتحديد مستوى رأس المال اللاّزم للاحتفاظ به بحيث يجب أن يتميز هذا النظام بالخصائص التالية:
  - ✓ مراقبة مجلس الإدارة والمديرية العامة؛
  - ✓ مراقبة قانونية من طرف البنك؛
  - ✓ تقسيم جيد وشامل للمخاطر؛
  - ✓ جدارة في تقييم رأس المال؛
  - ✓ التحليل عن طريق المراقبة الداخلية لضمان نزاهة نظم الإدارة.
- **الأساس الثاني:**ضرورة قيام السلطات الرقابية باختيار وتقييم كل من النظم الداخلية المتبعة لتقدير مستويات رؤوس الأموال الواجب الاحتفاظ بها؛
- **الأساس الثالث:** يجب أن تحث السلطات الرقابية البنوك بالاحتفاظ بمستويات من رؤوس الأموال أعلى من المعدّلات المحددة من طرف اللجنة؛
- **الأساس الرابع:** يجب أن تحاول السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات المحددة من قبل اللّجنة لمواجهة الأخطار، كما يجب على تلك السلطات مطالبة البنك بإتباع إجراءات تصحيحية سريعة في حالة ما إذا لم يتم أعادة رأس المال إلى مستواه المستهدف.

3- الدعامة الثالثة: انضباط السوق تم وضع هذه الدعامة بهدف تعزيز وتقوية انضباط السوق، وذلك عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية للبنوك. يعتبر الإفصاح الفعال ضروريا لضمان أن المتعاملين في السوق يستطيعون فهم منظومة مخاطر البنوك، وكفاية مراكزها الرأسمالية بشكل أفضل.

[1] مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011/2010، ص ص 12-13.

هذا الإطار الجديد يحدد متطلبات الإفصاح والتوصيات والاقتراحات، في عدة مجالات تشمل الطريقة التي يحسب بها البنك كفاية رأسماله وطرق قياس المخاطر. فالمجموعة الأساسية لمقترحات الإفصاح تنطبق على كافة البنوك، مع ضرورة اعتراف السلطات الرقابية بالأساليب الدّاخلية لقياس مخاطر الائتمان وطرق تخفيض تلك المخاطر بالإضافة إلى توريق الأصول[1].

ثالثا: اتفاقية بازلIII :

تهدف اتفاقية بازل الجديدة إلى تعزيز صلابة القطاع البنكي ضد الأزمات وتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

1- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازلIII:

جاءت هذه الاتفاقية بمكونات رأس المال التنظيمي الذي يتألف من العناصر التالية:

- الشريحة الأولى من رأس المال Tier1: وتتكون من[2]:

✓ **الأسهم العادية للشريحة الأولى**: وتتكون من:

- الأسهم العادية: وتتكون من الأسهم العادية التي يصدرها البنك، والصادرة من طرف الفروع التابعة للبنك والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة؛
- فائض المخزون الناتج عن الأدوات التي تتضمن أسهم عادية؛
- الأرباح المحتجزة، والإيرادات المتراكمة والاحتياطات المعلنة.

✓ **الطبقة الإضافية للشريحة الأولى**: وتتكون من:

- الأدوات المالية التي يصدرها البنك، والأدوات الصادرة من قبل فروع البنوك والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة؛
- فائض المخزون الناتج عن الأدوات المالية المدرجة في الطبقة الإضافية للشريحة الأولى.

- **الشريحة الثانية Tier2**: تتكون من:

✓ الأدوات التي تصدرها البنوك والتي تاريخ استحقاقها على الأقل يساوي خمس سنوات، والأدوات الصادرة من قبل فروع البنوك والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة؛

✓ فائض المخزون الناتج عن الأدوات المدرجة في رأسمال الشريحة الثانية؛

[1] أحمد سليمان حصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2] بونيهي مريم، مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية- دراسة حالة الجزائر-، جامعة المدية، الجزائر، 2011/2010، ص ص58-59.

✓ مخصصات أو احتياطات خسائر القروض لمواجهة الخسائر المستقبلية.

كما جاءت اتفاقية بازل الجديدة من أجل تحقيق[1]:

- **متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال:** النقطة المحورية للإصلاح المقترح هو زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8٪ إلى 10.5٪ وتركيز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأسمال البنك؛
- **مخصصات تحوطية إضافية لمقاومة التقلبات الدّورية:** تقترح إصلاحات بازلIII تخصيص أموال تحوطية إضافية (أموال أمان) لمقاومة الآثار السلبية للتقلبات الدورية الاقتصادية والتي تتراوح ما بين 0- 2.5٪ ويعتمد ذلك على المخاطر التي تحل بالنظام البنكي بسبب النمو المرتفع للقروض؛
- **نهج عملي للانتقال للنظام الجديد:** تمنح الإصلاحات المقترحة فترة ثماني سنوات للأنظمة المصرفية العالمية للانتقال لمرحلة المتطلبات البنكية الجديدة بشكل تدريجي، وسيوفر ذلك وقتا كافيا للبنوك لزيادة رؤوس أموالها من خلال الأرباح المتبقية أو بتخصيص أسهم جديدة أو بالطريقتين معاً.

جدول رقم (04): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط

	حقوق المساهمين بعد الخصومات	رأس مال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	٪4.5	٪6	٪8
رأس مال التحوط	٪2.5		
الحد الأدنى + رأس مال التحوط	٪7	٪8.5	٪10.5
حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية	٪0-٪2.5		

المصدر: الراجحي المالية، أبحاث اقتصادية، المملكة العربية السعودية تاريخ الإصدار 2010/10/03، تاريخ الاطلاع: 2012/10/15، على الموقع: RESEARCH@ALRAJHI-CAPITAL.COM

وتمّ تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على مراحل إبتداءً من 2013. والجدول الموالي يبين ذلك.

[1] الراجحي المالية، أبحاث اقتصادية، المملكة العربية السعودية تاريخ الإصدار 2010/10/03، تاريخ الاطلاع: 2012/10/15، على الموقع: RESEARCH@ALRAJHI-CAPITAL.COM .

جدول رقم (05):يبين مراحل تطبيق اتفاقية بازلIII

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الرافعة المالية		الإشراف من طرف السلطات الرقابية	**فترة التقييم:** 2013/01/01-/01 2017/01 **الكشف ابتداء من** 2015/01/01					الترحيل إلى العمود الأول	
الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من حقوق المساهمين			3,5 %	4,0 %	% 4,5	% 4,5	% 4,5	% 4,5	% 4,5
نسبة رأس المال الاحتياطي (الإضافي)						%0,625	%1,25	%1,875	%2,50
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس المال الاحتياطي			3,5 %	4,0 %	% 4,5	%5,125	%5,75	%6,375	% 7,0
الاستقطاعات من الأسهم العادية للشريحة الأولى "Tier1" (بما في ذلك المبالغ التي تتجاوز الحد الأقصى للأصول الضريبية المؤجلة، وحقوق الرهن				% 20	% 40	% 60	% 80	%100	%100

العقاري والخدمات المالية)									
الحد الأدنى من الشريحة الأولى "Tier1"			4,5 %	5,5 %	% 6,0	% 6,0	% 6,0	% 6,0	% 6,0
الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال			8,0 %	8,0 %	% 8,0	% 8,0	% 8,0	% 8,0	% 8,0
الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال+ رأس المال الاحتياطي			8,0 %	8,0 %	% 8,0	%8,625	%9,25	%9,875	%10,5

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, December 2010, p 69, from the web site: http://www.bis.org/publ/bcbs189.pdf, consulter le 10/02/2013.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن مراحل التحول إلى الوضع الجديد سوف تتم على النحو التالي[1]:

متطلبات الحد الأدنى لحقوق المساهمين والشريحة الأولى لرأس المال سترتفع من مستويات 2٪ و4٪ إلى مستوى 3.5٪ و4.5٪ على الترتيب ابتداءً من 2013، وستنتقل إلى 4٪ و5.5٪ ابتداءً من 2014، وفي الأخير ستثبت عند النسبة 4.5٪ للمتطلبات الدنيا لحقوق المساهمين و6٪ للشريحة الأولى ابتداءً من 2015، وستكون هذه النسب منفذة بشكل نهائي ابتداءً من 2019/01/01. كما أنّ نسبة الرافعة المالية ستكون خاضعة لإشراف السلطات الرقابية وستكون فترة التقييم ابتداءً من 2013/01/01 إلى غاية 2017.

[1] JAIME Caruana, BASELIII: towards a safer financial system, Bank for international settlements, MADRID, 15/09/2010, P5.

المطلب الثالث: مدى تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل

أصدر المشرع الجزائري مجموعة من القواعد الاحترازية تماشيا مع مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتتمثل في:

أولاً: النّظم الاحترازية:

النظم الاحترازية هي عبارة عن قواعد للتسيير في الميدان البنكي، والتي على المؤسسات التي تعمل في مجال الائتمان احترامها. وتتمثل أهداف التنظيم الاحترازي في تقوية الهيكل المالي للبنوك، تحسين أمن المودعين، مراقبة تطور مخاطرة البنوك والتمكن من المقارنة بين أداء البنوك والمخاطرة المتعرّض لها باستعمال معايير مشتركة (النسب القانونية) ذات تطبيق عام وإجباري[1]. وتطبق البنوك الجزائرية القواعد الاحترازية التالية:

1- **الحد الأدنى لرأس المال:** حدّد قانون النقد والقرض 90-10 رأس المال الأدنى ب500 مليون دينار جزائري للبنوك و10 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية، بينما حُدّد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 حسب القانون 04/01 الصادر في 2004/3/04 والخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط بالجزائر ب2.5 مليار دينار جزائري للبنوك و500مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية[2]، وآخر تعديل لرأس المال الأدنى محدد حاليا ب10 مليار دينار جزائري للبنوك و3.5 مليار دينار جزائري للمؤسسات المالية وفق ما جاء به النظام 08-04 مع إعطاء مهلة سنة حسب المادة 04 للانسجام مع هذا النظام ابتداءً من 2008/12/23[3].

وقد عرف نشاط البنوك العمومية والخاصة نمو في إجمالي أصولها (بما في ذلك حسابات التسوية). حيث انتقل من 6497 مليار دينار في نهاية 2009 إلى 7067 مليار دينار في نهاية 2010، أي بارتفاع بلغ 8.8٪ للبنوك العمومية مقابل 11,3٪ للبنوك الخاصة[4].

2- **كفاية رأس المال:** حسب التعليمة 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، فإن معدل كفاية رأس المال الذي يجب الوصول إليه مع نهاية 1999

[1] نعيمة بن العامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة شلف، الجزائر، 14-2004/15. ص ص 470-471.

[2] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص486.

[3] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص24.

[4] www.bank-of-algeriq.dz/intervention-21032013.

هو 8٪، وسيتم التطبيق التدريجي لنسبة كفاية رأس المال في البنوك والمؤسسات المالية، حتى الوصول إلى هذه النسبة كما يلي (المادة 03)[1]:

4% ابتداءً من نهاية شهر جوان 1995؛

5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996؛

6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997؛

7% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

8٪ مع نهاية ديسمبر 1999.

وحسب نفس التعليمة فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالتصريح بنسبة الملاءة مرتين في السنة الأولى في 30 جوان والثانية في 31 ديسمبر من كل سنة.

وقد سعت البنوك والمؤسسات التي تنشط في الجزائر إلى الالتزام بنسبة كفاية رأس المال والتي تعتبر الدعامة الأولى لاتفاقية بازلII وقد سجلت في نهاية 2003 نسبة ملاءة فاقت 8٪[2]. ويبين الجدول الموالي أن البنوك والمؤسسات المالية قد حققت نسبا أعلى من الحد الأدنى لكفاية رأس المال والمقدر ب08٪.

جدول رقم (06): جدول يبين نسب الملاءة في البنوك العمومية والخاصة للفترة من 2005 إلى 2012

نسبة الملاءة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع البنكي	12	15.15	12.94	16.5	21.78	23.31	23	20.8
البنوك العمومية	11.69	14.37	11.62	15.97	19.10	21.78		
البنوك الخاصة	23.66	21.59	23.48	20.24	35.256	29.19		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

[1] التعليمة 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر.

[2] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 131.

نلاحظ من الجدول أن البنوك الخاصة سجلت ملاءة أكبر من البنوك العمومية، ويعود تفوق البنوك الخاصة إلى كفاءتها وقدرتها على التحكم في نشاطها البنكي كما أنها لا تتعرض إلى مخاطر كبيرة مقارنة بالبنوك العمومية التي تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني ومنح القروض للمؤسسات العمومية[1]. كما أن نسبة الملاءة بلغت 23,31٪ في سنة 2010 أكثر مما ورد في توصيات بازلIII[2].

3- **أوزان المخاطر**: حسب المادة 11 من التعليمة 94-74 فإنه تم تحديد أوزان ترجيح للمخاطر وهي كما يلي:

- 100٪ بالنسبة لقروض الزبائن، الأوراق المحسومة، التأجير التمويلي، الحسابات المدينة، قروض المستخدمين، سندات المساهمة والتوظيف الأخرى غير الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية والأصول الثابتة؛
- 20٪ بالنسبة قروض البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالخارج، حسابات عادية، التوظيفات، سندات المساهمة والتوظيف المقيمة بالخارج؛
- 05٪ بالنسبة لقروض البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر، حسابات عادية، التوظيفات، سندات المساهمة والتوظيف للبنوك والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر؛
- 0٪ بالنسبة مطلوبات الدولة أو ما يعادلها، أسهم الدولة، ودائع لدى بنك الجزائر، سندات أخرى معادلة لسندات الدولة.

4- **نسبة تقييم المخاطر**: الهدف من هذه النسبة هو تحديد السقف عن طريق العلاقة بين الأموال الخاصة للبنك والتزاماته اتجاه أهم مدينيه فرديا أو جماعيا وتحدد قواعد الحذر المطبقة في الجزائر نوعين من تقسيم المخاطر وهذا من أجل تفادي تأثير إفلاس عميل أو مجموعة قليلة من العملاء وهما[3]:

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس العميل، ومبلغ صافي الأموال الخاصة تساوي الأموال الناتجة عن العميل على صافي الأموال الخاصة ويجب أن لا تتجاوز 25٪. ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية مخاطر تساوي ضعف نسبة الملاءة أي 16٪.

[1] عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 59.

[2] www.bank-of-algeriq.dz/intervention-21.03.2013.

[3] دريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص116.

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع مجموعة عملاء الذين تحصل كل واحد منهم على قروض تتعدى 15٪ من صافي الأموال الخاصة، في هذه الحالة يجب أن لا يتعدى مجموع الأخطار الخاصة بهؤلاء العملاء 10 مرات مبلغ الأموال الخاصة بالبنك.

5- **نسبة الأموال الخاصة والمصادر الدائمة:** تم اعتماد هذه النسبة داخل المنظومة البنكية الجزائرية مع نهاية 2004 لتصبح واجبة التطبيق بعد مرور المرحلة الانتقالية من سنة 2004 إلى سنة 2006 وقد حدد النظام 04-04 نسبة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة والذي يجب على البنوك الالتزام به بغرض الإبقاء على التوازن بين الاستخدامات والموارد طويلة الأجل بالعملة الوطنية. ويتم حساب هذا المعامل كما يلي[1]:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة +الموارد طويلة الأجل}}{\text{صافي العقارات+سندات المساهمة في الفروع+قروض المساهمة+الحقوق العقارية أو المشكوك فيها+القيم المنقولة+جزاءات تحصيل القروض لأكثر من 5 سنوات}} \geq \%60 \rightarrow (22)$$

6- **الاحتياطات الإجبارية:** حسب المادة 05 من التعليمة 04-02 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بتحديد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي فإنه الاحتياطي الإجباري يجب أن لا يتجاوز 15٪ ويمكن أن تساوي 0٪ كما يمكن للجنة المصرفية حسب المادة 17 أن ترخص للبنك بعدم تكوين احتياطي لمدة لا تتجاوز 6 أشهر. وبلغ معدل الاحتياطي الإجباري في البنوك الجزائرية 1٪حسب المادة 02 من التعليمة رقم 05-01 المؤرخة في 2005/01/03 المعدلة للنظام 04-02 المتعلق بنمط الاحتياطي الإجباري، وتم رفع الاحتياطي الإجباري إلى 9٪ حسب التعليمة رقم 10-04 المؤرخة في 2010/12/15 المعدلة والمتممة للتعليمة 04-02[2].

ثانيا: الإشراف البنكي:

عزّز الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض مهام بنك الجزائر في مجال الإشراف والرقابة البنكية و أُسندت له صلاحيات جديدة في مجال الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة بالموازاة مع وضع اللمسات الأخيرة

[1] دريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص116.
[2] بونيهي مريم، مرجع سبق ذكره، ص169.

لجهاز التنقيط الجديد للبنوك والمؤسسات المالية لضمان رقابة أفضل للمخاطر البنكية (إشراف موجه حول المخاطر). ومن زاوية تدعيم الإشراف البنكي قام بنك الجزائر بتطوير اختبارات المقاومة اعتبارا من سنة 2007، وهي السنة التي شهدت تحيين برنامج تقييم القطاع المالي (*FSAP*) بشكل مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتسمح هذه الاختبارات باكتشاف نقاط الضعف في البنوك منفردة وفي النظام البنكي في مجمله. وتشكل هذه الاختبارات القاعدة التي على أساسها يتم وضع مؤشرات الإنذار المبكر. وفي نفس الوقت سوف يقوم بنك الجزائر بتطوير قدراته بشكل أكبر في مجال الرقابة بعين المكان. وبتطوير وسائل الرقابة الاحترازية الشاملة في شكل متابعة للبنوك بواسطة مؤشرات صلابة النظام البنكي.كما قام بنك الجزائر مؤخرا بإنشاء لجنتين الأولى هي لجنة الاستقرار المالي والثانية هي لجنة الإدارة المكلفة بمتابعة إعداد الإطار التنظيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

وقصد تطوير أكثر للإطار العملياتي للاستقرار المالي و تزامنا مع المعايير الجديدة للجنة بازل تمّ إصدار نظام يتعلق بتحديد و قياس وتسيير و رقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد و القرض في ماي 2011. يؤسس هذا النظام معامل سيولة أدنى يجب احترامه في أي وقت من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وبيّن التقييم الذي قام به بنك الجزائر اعتبارا من جوان 2011 امتثال البنوك لهذا الالتزام،كما أصدر مجلس النقد و القرض في ماي 2011 نظاما ثانيا من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير السيولة و متابعة العمليات ما بين البنوك و تحسين نوعية التقارير الاحترازية. يؤسس هذا النظام جهاز رقابة داخلية و كذا التحديد على أساس المقابلات القائم من القروض والاقتراضات ما بين البنوك، يساهم هذان الجهازان الجديدان اللذان يدعمان أدوات الإشراف و الرقابة في تعزيز أكثر لاستقرار و صلابة النظام البنكي الجزائري ويقوّيان عمليا الإطار العملياتي للتنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة البنكية من طرف بنك الجزائر[1].

[1] www.bank-of-algeriq.dz/intervention-21/03/2013.

خلاصة

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن البنوك تقوم بإشباع الحاجات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق الأهداف التي سطرتها ولمعرفة درجة تحقيقها لهذه الأهداف فإنها تسعى إلى تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام مجموعة مؤشرات كمية وكيفية تقيس مستوى الأداء الفعلي.

ويعتبر التحليل المالي من أدوات تقييم الأداء بالبنوك فهو يكتسي أهمية بالغة من خلال قيامه بتحليل القوائم المالية والمعلومات التي يتحصل عليها سواءً كانت داخلية أو خارجية خلال فترة زمنية معينة، وذلك بهدف معرفة المركز المالي والوضعية المالية للبنك للوقوف على أدائه من خلال استخدام جملة من النسب الخاصة بالربحية والسيولة ونسب التوظيف بالإضافة إلى معيار"*CAMELS*" وغيرها من النسب التي يمكن استعمالها لتقييم أداء البنوك.

كما أن معايير بازل التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية هي الأخرى لها دور كبير في الرقابة على أداء البنوك من خلال معيار الكفاية الحدية لرأس المال الذي جاءت به بازلI وذلك للتقليل من المخاطر بالبنوك لكن ونتيجة العيوب التي ظهرت في بازل الأولى ظهرت اتفاقية بازلII التي ركزت على ثلاث دعائم أساسية، ثم بعدها ظهرت اتفاقية بازلIII. وسعت الجزائر إلى تكييف النظام البنكي مع مقررات لجنة بازل وحاولت تطبيق معيار الكفاية الحدية لرأس المال من خلال إصدار العديد من التعليمات التي تتماشى مع هذا المعيار ولعل أهمها التعليمة 94-74.

وتقييم أداء البنوك جاء لمعرفة أداء البنك ومعرفة قدرته على المنافسة خاصة مع انفتاح الأسواق العالمية لذا سنتطرق في الفصل الموالي إلى المنافسة في القطاع البنكي.

الفصل الثالث

مدخل نظري حول تنافسية البنوك

تمهيد:

تسعى البنوك لأن تكون قادرة على الصمود في وجه المنافسة، والحفاظ على مكانتها السوقية والبقاء، خاصة في ظل العولمة المالية وما نتج عنها من انفتاح للأسواق المالية، فهذه التغيرات تحتم على البنوك التأقلم مع هذه المتغيرات.

وحتى تستطيع البنوك البقاء، يجب أن تمتلك ميزات تنافسية مع إمكانية الحفاظ عليها، فنجاحه مرتبط بقوة ميزته التنافسية ومدى قدرته على التأثير على أداء وسلوك المنافسين.

كما تقوم البنوك بإتباع استراتيجيات تنافسية فعالة، لتتمكن من البقاء في السوق ومواجهة المنافسين والمحافظة على عملائها خاصة في ظل التغيرات المستمرة والتي تؤثر على البنك، كما أن البنوك الجزائرية أيضا تسعى إلى زيادة قدرتها التنافسية لتكون قادرة على مواجهة المنافسة.

ومن هذا المنطلق نقسّم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المنافسة البنكية؛**
- **الميزة التنافسية في البنوك؛**
- **الاستراتيجيات التنافسية في البنوك.**

المبحث الأول: المنافسة البنكية

تعمل البنوك ضمن محيط يتميز بشدة المنافسة وقوتها، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تعريف المنافسة البنكية وأنواعها،كما سنتعرف على أدوات المنافسة البنكية والقوى المؤثرة عليها، وأيضا سنتعرف على القدرة التنافسية في البنوك وأسس تطويرها.

المطلب الأول: تعريف المنافسة البنكية وأنواعها

كثيراً ما نسمع كلمة المنافسة والتنافسية سواء ما بين المؤسسات أو القطاع البنكي خاصة في ظل انفتاح الأسواق والعولمة المالية، وكثيرا ما يتبادر إلى الذهن أن لهما نفس المعنى، لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقديم تعريف لهما، وأيضا سنتعرف إلى الآثار الاقتصادية للمنافسة وأنواعها.

أولا: تعريف المنافسة البنكية

سنتعرف على مفهوم المنافسة والتنافسية

1- **المنافسة:** تعني تعدد المسوقين وتنافسهم لكسب العميل بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار والجودة وخدمة ما بعد البيع وغيرها[1]. كما عُرّفت **المنافسة** بأنها الوضعية التي تمارس فيها مواجهة حرة كاملة وحقيقية بين كل المتعاملين الاقتصاديين على مستوى العرض، وكذلك طلب الخبرات والخدمات والإنتاج ورؤوس الأموال[2].

وعليه نستنتج من التعاريف السابقة أن المنافسة:

- تكون في وجود عدد من المسوقين وتنافسهم للحصول على أكبر قدر من العملاء؛
- يتم الاعتماد على العديد من الوسائل لكسب العملاء وامتلاك أكبر حصة سوقية.

2- التنافسية: ويعرف (عبد الرحمن بن عنتر، 2004) التنافسية بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة. والفرق بين مفهوم التنافس (المنافسة) والقدرة التنافسية هو أن: التنافس هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في الدولة المعنية، وبالتالي

[1] العيهار فلة، دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 85.

[2] شوالين محمد السنوسي، المنافسة الاقتصادية بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص 103.

الشروط التي تصف السوق في هذه الدولة، بينما التنافسية بصفة عامة هي قدرة الدولة على تصريف منتوجاتها في الأسواق الدولية، ولا شك أن التنافس والتنافسية يؤثران على بعضهما البعض، حيث اشتداد المنافسة في الأسواق المحلية يزيد من التنافسية الدولية والعكس صحيح، أي أن رفع القدرة التنافسية للدولة سيكون لها تأثير على شكل التنافس في الأسواق المحلية[1].

ومفهوم التنافسية على مستوى المنظمة يعني القدرة على تزويد المستهلك أو العميل بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين، في السوق المحلية والدولية وتقاس التنافسية من خلال معدلات نمو المؤسسة وقدرتها على تحقيق حصة أكبر في السوق[2].

كما تُعرّف التنافسية من طرف (طارق عبد الله المحيسن، 2006) بأنها قدرة المنظمة على التميز عن المؤسسات المماثلة لها في نفس الصناعة، وذلك عن طريق إبراز الميزة النسبية لمنتجاتها. وهذه الميزة النسبية إما أن تكون عن طريق تقديم المنتج بجودة عالية وبسعر أقل من المنافسين، أو عن طريق الخدمات الإضافية وخدمة ما بعد البيع[3]. كما تعني التنافسية القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار جديد، وتسعى المؤسسات ورجال الأعمال بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية.

3- **عوامل التنافسية:** ترتبط التنافسية بعوامل أساسية تتعلق بالإنتاجية، الأسعار والجودة. إلا أن متطلبات المنافسة الحالية أدت إلى ظهور معايير وشروط جديدة ينبغي على الدول احترامها للحفاظ على مكانتها الاقتصادية في الأسواق الخارجية. وتدور التنافسية بين المنظمات على أحد العناصر التالية[4]:

- تحديد أسعار مناسبة لمنتجاتهم بالنسبة للمستهلكين مقارنة بمنافسيهم مما يساعد على الحفاظ على عملائها؛
- تقديم أفضل مستوى جودة لمنتجاتها وخدماتها بالإضافة إلى الخدمات المرافقة لهذه المنتجات أو الخدمات؛

[1] عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص ص149-150.

[2] وسام محمد ناصر الكركي، جودة الخدمات المصرفية وأثرها على تحقيق الميزة التنافسية في فلسطين من وجهة نظر الإداريين والزبائن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص10.

[3] طارق عبد الله المحيسن، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[4] العيهار فلة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- التجديد والابتكار في المنتجات بهدف إشباع احتياجات المستهلكين وخلق فرص جديدة للاستثمار.

4- **آثار المنافسة على النشاط الاقتصادي:** للمنافسة آثار ايجابية وأخرى سلبية على القطاع البنكي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام[1]:

أ- **الآثار الإيجابية:** تتمثل الآثار الإيجابية فيما يلي:

- انخفاض أسعار الخدمات البنكية المقدمة للعملاء؛
- تحسين جودة الخدمات البنكية وزيادة كفاءة تقديمها؛
- زيادة كفاءة القطاع البنكي؛
- توفير خيارات عديدة للخدمات البنكية المقدمة؛
- ابتكار واستحداث خدمات بنكية جديدة؛
- توجه البنوك إلى منح القروض للمشروعات الأكثر إنتاجية وربحية وهذا ما يساعد على تسيير عمليات الإقراض ضمن المعايير الاقتصادية السليمة.

ب- **الآثار السلبية:** تتمثل الآثار السلبية في:

- زيادة التكلفة والمصاريف المالية بالنسبة للبنوك وهذا ناتج عن الرفع من معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب المودعين ومصاريف الترويج؛
- الزيادة في مصاريف الاستغلال بالنسبة للبنوك والناتجة عن المزايدة في أجور الإطارات؛
- انخفاض الإيرادات الناتجة عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض والعملات؛
- الاتجاه نحو توظيفات مربحة ظاهريا لكنها تحتوي على مخاطر كبيرة وهذا من أجل تعويض المصاريف الإضافية الناتجة عن المنافسة بين البنوك.

ثانياً: تصنيفات المنافسة: تأخذ المنافسة في البنوك العديد من الأشكال وفق عدة اعتبارات وذلك حسب طريقة التنافس أو حسب حالة السوق.

[1] بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 دراسة حالة عينة من البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر 2005-2006، ص 34.

1- حسب طريقة التنافس: وتنقسم إلى[1]:

أ- **المنافسة السعرية:** تركز على السعر الذي يستخدم لمواجهة المنافسين الآخرين، وتظهر في سعي المتنافسين إلى كسب حصص أكبر في السوق البنكي عن طريق تخفيض الأسعار، وذلك من خلال ما يلي:

- أسعار الفائدة المدينة أي الفوائد على الودائع والقروض؛
- أسعار أو تكلفة التحصيل والتحويل وعمليات أخرى؛
- عمولات تسيير الأموال وغيرها؛
- علاوات عن عمليات الهندسة المالية، ضمانات عن عمليات الإصدار أو الاكتتاب في السندات؛

وتتعرض المنافسة السعرية إلى محددات في المجال البنكي، لأن بعض تشريعات الدول لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، وكذلك بوضع حدود لمعدلات الفائدة على القروض والودائع مما يقلل من أهمية الإستراتيجية.

ب- **المنافسة غير السعرية:** لا تركز على السعر بل على تقديم خدمات تساعد على جذب العملاء وتحفيزهم على إيداع أموالهم لدى البنك، وتستعمل لتحقيق هذا الغرض وسائل عديدة منها الإعلان والترويج، وأيضا توفير وسائل الراحة للعميل. كما أن المنافسة غير السعرية أكثر فعالية من المنافسة السعرية في جذب العميل، فهي تظهر التباين بين جودة الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك ونكلفتها وأنواعها كما أن هذه المنافسة ممكنة وغير محدودة.

ت- **حسب حالة السوق:** توجد أربعة أنواع يمكن للمنافسة بشكل عام أن تأخذها حسب حالة السوق وعدد المتعاملين فيها وهي أيضا يمكن أن توجد في السوق البنكي وهي:

- **المنافسة الكاملة:** هي المنافسة التي تتميز بكثرة المتنافسين وتجانس السلع وحرية الدخول إلى السوق والخروج منه، وتوفر المعلومات الكافية عن أسعار الخدمات البنكية، بحيث يسود السوق سعر واحد ويتنافس جميع المتعاملون في وضعية متكافئة الفرص. وتتمثل شروط تحقق المنافسة الكاملة[2]:

[1] آسيا محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قالمة، الجزائر، 2011/2010، ص ص 78-79.

[2] شوالين محمد السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-115.

- ✓ كثرة عدد المتعاملين من بائعين ومشترين: يمنع التأثير الفردي في ثمن السوق، مما يؤدي إلى منع التلاعب بالأسعار، وسيادة ثمن واحد في السوق، لأن وجود عارض واحد قد يكون دافعا له لرفع السعر ووجود مشتري واحد يخفض السعر؛
- ✓ تجانس السلعة أو الخدمة وتماثلها: أي ما تنتجه إحدى المؤسسات يعتبر بديلا كاملا عن سلع المؤسسات الأخرى بحيث لا يكون للمستهلك مبرر لتفضيل سلعة مؤسسة على مؤسسة أخرى؛
- ✓ حرية الدخول والخروج للسوق؛
- ✓ عدم وجود اتفاق بين المتعاملين؛
- ✓ المعرفة الكاملة بأحوال السوق: أي يكون كافة المتعاملون على علم بكافة الظروف والوضعيات السائدة في سوق السلع والخدمات.

- **الاحتكار**: يعتبر الاحتكار الحالة العكسية لحالة المنافسة التامة، وهو يتميز بانفراد منتج واحد لإنتاج سلعة أو خدمة معينة بحيث لا تكون هناك بدائل قريبة لهذا المنتج أو الخدمة في حين يقبل عدد كبير من المستهلكين على شراء المنتج أو الخدمة[1].
- **المنافسة الاحتكارية**: تعتبر المنافسة الاحتكارية وسيطا بين المنافسة التامة والاحتكار وتتميز بما يلي[2]:

- ✓ وجود عدد كبير من البنوك في السوق البنكي؛
- ✓ حرية الدخول أو الخروج من السوق؛
- ✓ العلم بأحوال السوق؛
- ✓ تميز المنتجات أو الخدمات عن بعضها بالرغم من أنها بدائل قريبة لبعضها البعض؛
- ✓ تمتع المنتجين بالقدرة على التحكم في الأسعار والكمية المنتجة.

- **احتكار القلة**: يتكون هذا السوق من عدد محدود من البائعين الذين يتمتعون بدرجة حساسية عالية للاستراتيجيات التسويقية المستخدمة من قبل بعضهم البعض، وفي العادة يكون كل بائع بالسوق على دراية بالإستراتيجية المستخدمة من قبل المنافس ويكون حذراً تجاهها، ففي حالة قيام البائع بتخفيض سعره أو تقديم خدمات إضافية فإن الآخرين قد يقومون نفس ما يقوم به هذا البائع ولكن العكس غير

[1] محسن زبيدة، بوخلالة سهام، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، 24-25 أفريل 2006.

[2] نفس المرجع السابق.

صحيح، إنما يترك لمواجهة المخاطر المرتبطة بفقد مجموعة من العملاء ورغم قلة عدد البائعين في هذا السوق إلا أنهم يشكلون صعوبة أمام الآخرين لدخول هذا السوق[1].

المطلب الثاني: أدوات المنافسة البنكية والقوى المؤثرة عليها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أدوات المنافسة البنكية والقوى المؤثرة عليها.

أولا: أدوات المنافسة البنكية: يستعمل البنك عدة وسائل أو أدوات في منافسة البنوك الأخرى، وذلك بغرض تحقيق الأغراض التي قام من أجلها. وتتمثل هذه الأدوات في:

1- رأس المال: تتنافس البنوك على زيادة رأسمالها مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال، والمحدد من طرف لجنة بازل والذي تطرقنا إليه سابقا في الفصل الثاني.

2- **السعر:** السعر هو القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة والتي يمكن التعبير عنها بشكل نقدي[2]. وتظهر المنافسة عن طريق السعر في[3]:

- أسعار الفائدة على القروض: ويكون التنافس بتخفيض هذه الأسعار إلى أدنى نسبة ممكنة من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض؛
- أسعار الفائدة على الودائع: حيث تتنافس البنوك على رفع هذه الأسعار من أجل إغراء المدخرين لإيداع أموالهم لديها؛
- العمولات المفروضة على الخدمات الأخرى: تقوم البنوك بتقديم خدمات أخرى إلى جانب منح القروض وجذب الودائع، وتكمن المنافسة السعرية بالنسبة لهذه الخدمات في السعي إلى تخفيض العمولات المفروضة عليها حيث تتنافس البنوك على وضع أقل العمولات على خدماتها المقدمة لجذب العملاء.

3- استعمال التكنولوجيا: للتطور التكنولوجي دور مهم في الوظيفة البنكية تتمثل أهم مميزاته في[4]:

- زيادة حجم النشاط وحصة السوق؛

---

[1] رابح عرابة، التسويق البنكي وآفاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق حالة القرض الشعبي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص 129.

[2] أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية، البحرين، 2006، ص 192.

[3] بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 دراسة حالة عينة من البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[4] حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة، الجزائر، 2009، ص ص 134-135.

- رفع كفاءة العمليات البنكية والخدمات المقدمة؛
- تطوير وسائل الدفع المستعملة؛
- تقديم خدمات جديدة أو مبتكرة؛
- الضغط على النفقات المباشرة وغير المباشرة.

4- **تسويق الخدمات**: الخدمات هي أوجه نشاط غير ملموسة، تهدف إلى إشباع الرغبات والاحتياجات عندما يتم تسويقها للمستهلك الأخير أو المشتري الصناعي مقابل دفع مبلغ معين من المال، بحيث لا تقترن هذه الخدمات ببيع منتجات أخرى. ونتناول ما يلي:

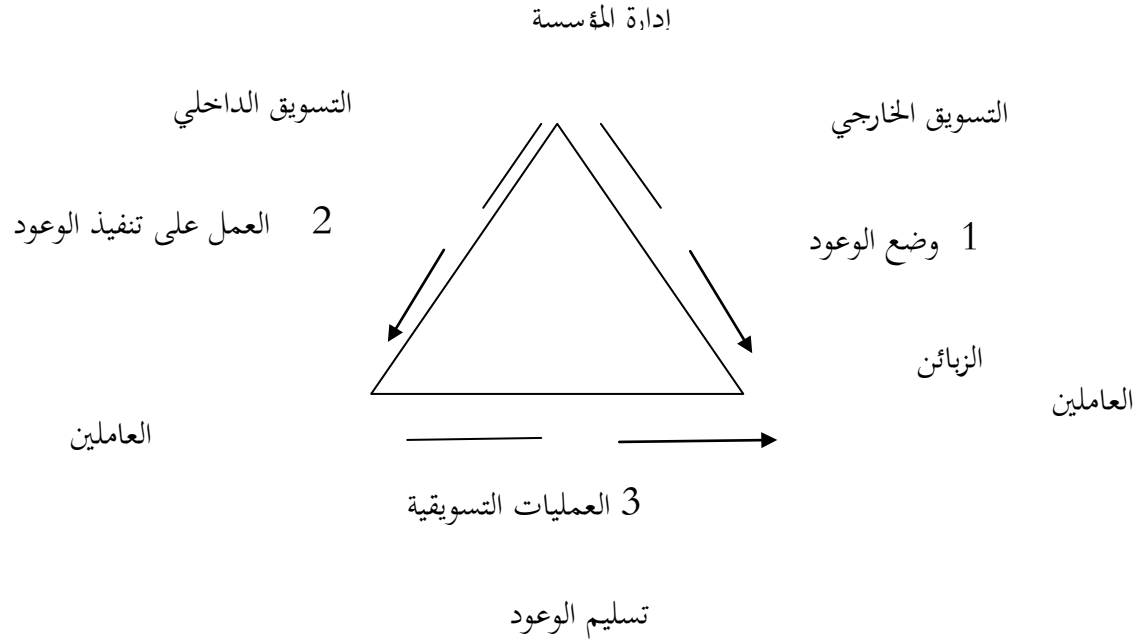
أ. **الخصائص التسويقية المميزة للخدمات**: تتمثل فيما يلي[1]:

- الخدمات شيء غير ملموس، وعدم تذوق المستهلك للخدمة ورؤيتها يلقي عبئا على عاتق الجهاز التسويقي؛
- عدم التجانس في تقديم الخدمة، مما يصعب من تنميط الخدمات المؤداة لكافة العملاء، ويترتب على ذلك صعوبة التنبؤ بجودة أداء الخدمة قبل تقديمها؛
- فنائية الخدمة وتذبذب الطلب عليها، أي تتلاشى بعد تقديمها والطلب عليها يتميز بالموسمية؛
- لا يتم نقل الملكية في بيع الخدمات، وبالتالي فالعلاقة بين البائع والمشتري لا حدود لها؛
- تختلف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك في مجال الخدمات عنها في مجال القطاع السلعي، فالسلع تنتج وتباع للمستهلك، بينما الخدمة تباع أولا حيث يتم التعاقد عليها بين العميل ومقدم الخدمة ثم تنتج وتستهلك خلال مدة التعاقد؛
- عدم انفصال الخدمة عن مقدمها أي يتم خلق الخدمة وتسويقها في نفس الوقت، ومن الناحية التسويقية فإن عدم الانفصال يعني أن البيع المباشر يعتبر منفذ التوزيع المناسب لتسويق الخدمات؛
- إنّ الأساس الغالب في تسعير السلع هو التكلفة بينما الأساس الغالب في تسعير الخدمات هو القيمة؛
- السلع المادية تأخذ موقعها في نظر المستهلك من خلال الانطباع الذهني أما الخدمات فيتحدد موقعها في نظر العميل من خلال الدليل أو البرهان.

[1] محمد عبد الرحمان ولد أحمد، دور التسويق في الرفع من الميزة التنافسية في القطاع المصرفي دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMC، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص29.

ب. **الركائز الأساسية لتسويق الخدمات:** تظهر في الشكل الموالي رقم(02)

شكل رقم(02): الركائز الأساسية لتسويق الخدمات



المصدر: محمد عبد الرحمان ولد أحمد، دور التسويق في الرفع من الميزة التنافسية في القطاع المصرفي دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية *BMC*، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص29.

من خلال الشكل نجد أن هناك ثلاثة أشكال تسويقية يجب النجاح فيها، من أجل وصول الخدمات إلى الخارج بنجاح، وكلها تدور حول صنع الوعود والمحافظة عليها للمستهلك، فالرقم واحد1 الموضح في الشكل يمثل الجهود التسويقية الخارجية وتقوم المنظمة بتكوين الوعود، أما الرقم 2 فيمثل التسويق الداخلي المتمثل بمقدرة المنظمة على إنجاز الوعود، في حين يمثل الرقم 3 حالة التفاعل بين المفهومين والذي يستخلص في إعطاء أو تسليم الوعود، وتقوم المنظمة بالإيفاء بوعودها لكسب العملاء وتحقيق رضاهم[1].

5- **حسن المعاملة:** يعود رضا العميل إلى حالته أثناء وبعد عملية الشراء للخدمة البنكية والطريقة التي تمت مكافأته بها، فرضا العميل يساعد البنك على الاستمرار واكتساب ميزة تنافسية وتحقيق ربح طويل الأجل ومن

[1] محمد عبد الرحمان ولد أحمد، دور التسويق في الرفع من الميزة التنافسية في القطاع المصرفي دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMC، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص29.

أجل الحصول على رضا العملاء لا بد من السعي لتحقيق ذلك بشكل جاد وجعله كاستثمار. وتتمثل العوامل المؤثرة على رضا العميل في[1]:

- **العوامل المؤثرة على التوقعات** وتشمل صفات الخدمة البنكية المقدمة للعميل، الأساليب الترويجية المستخدمة ومدى مصداقيتها ومطابقتها لتوقعات العملاء، صفات العميل والعوامل الديموغرافية.
- **العوامل المؤثرة على إدراك العميل للأداء الفعلي للخدمة البنكية:** إدراك العميل وحصوله على عدالة المعاملة البنكية كغيره من عملاء الخدمة البنكية، الأداء الفعلي للخدمة البنكية المقدمة، التعاطف مع العميل، والعامل الأكثر أهمية هو جودة الخدمة البنكية.

ثانيا: القوى المؤثرة على المنافسة البنكية: يحدد"*PORTER* " قوى التنافس بخمس قوى وهي[2]:

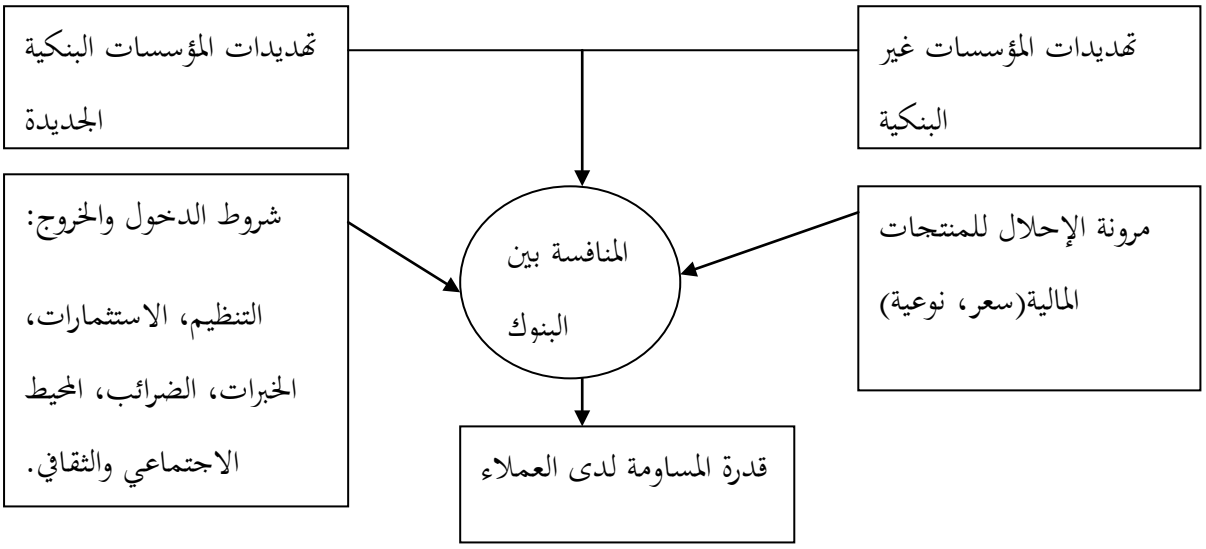
- **التهديد بدخول منافسين جدد في قطاع الصناعة البنكية:** والذي يؤدي إلى زيادة الرغبة في الحيازة على حصة سوقية أكبر وحجم ملائم في الموارد مما يشكل تهديدا للمؤسسات البنكية القائمة ويتوقف هذا التهديد على وجود عوائق لدخول الصناعة مثل اقتصاديات الحجم، تمييز المنتج؛
- **المنافسين المباشرين في قطاع الصناعة البنكية:** من أهم العوامل المؤثرة على شدة المنافسة بين المنافسين الحاليين، عدد المنافسين معدل نمو الصناعة البنكية، خصائص الخدمة أو السلعة وحجم التكاليف الثابتة؛
- **تهديدات المنتجات أو الخدمات البديلة:** هي السلع أو الخدمات التي تبدو مختلفة عن ما تقدمه المؤسسة ولكنها تشبع نفس الحاجات وبالتالي تشكل تهديدا على الحصة السوقية للمؤسسة البنكية؛
- **قوة المشترين أو العملاء على المساومة:** إذ يؤثر المشترون على الصناعة البنكية من خلال قدرتهم على تخفيض الأسعار والمساومة على جودة أعلى أو المزيد من الخدمات؛
- **قوة الموردين على المساومة:** يؤثر الموردون على الصناعة البنكية من خلال قدرتهم على رفع الأسعار مع تخفيض جودة السلع أو الخدمات المشتراة.

[1] رسميه أحمد أمين أبو موسى، أثر جودة الخدمة على ربحية ورضا العملاء في المصارف الأردنية (دراسة مقارنة بين بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2003، ص ص 65-66.

[2] العيهار فلة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

ونقدم فيما يلي الشكل رقم (03).

شكل رقم (03): القوى المؤثرة على المنافسة البنكية



المصدر: بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 دراسة حالة عينة من البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص 43.

- **الحكومة**: تؤثر الحكومة بشكل كبير على بيئة التنافس في مختلف الصناعات ويكمن التأثير في:

✓ التحكم في تحديد الأسعار والتكاليف؛

✓ التحكم في تخصيص الموارد بحيث يؤدي التمييز في تخصيص الموارد وتوزيعها من طرف الحكومة إلى سيطرة عدد محدود من المؤسسات على الصناعة، في حين يؤدي تدخلها بشكل عادل إلى خلق نوع من التوازن بين المنافسين وبالتالي الزيادة من درجة المنافسة؛

✓ التحكم في عدد ونوع المؤسسات المتنافسة في صناعة ما بحيث تعد في كثير من الأحيان موافقة الحكومة للدخول في الصناعة شرطا أساسيا؛

✓ التأثير على أسعار المنتجات البديلة وبالتالي مقدرتها الاحلالية.

- **العوامل البيئية**: تؤثر العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية على هيكل الصناعة البنكية ودرجة المنافسة فيها.

ثالثا: شروط المنافسة البنكية: يجب أن تتوفر جملة من الشروط حتى تتحقق المنافسة البنكية وهي[1]:

- **وجود عدد كبير من المتعاملين من بائعين ومشترين:** يمنع هذا الشرط التأثير الفردي في ثمن السوق مما يؤدي إلى منع التلاعب بالأسعار وسيادة ثمن واحد في السوق، لأن وجود عارض واحد قد يدفعه إلى الرفع من الأسعار كما أن وجود مشتري واحد قد يخفض من السعر؛
- **تجانس السلعة أو الخدمة وتماثلها:** أي ما تنتجه إحدى المؤسسات يعتبر بديلا كاملا عن سلع المؤسسات الأخرى بحيث لا يكون للمستهلك مبررا لتفضيل سلعة مؤسسة على مؤسسة أخرى؛
- **المعرفة الكاملة بأحوال السوق** بحيث يكون كافة المتعاملين على علم بكافة الظروف والوضعيات السائدة في سوق السلع أو الخدمات.

بالإضافة للشروط السابقة نجد الشروط التالية[2]:

- **الحرية الاقتصادية:** هي إعطاء الفرصة لممارسة الحريات الاقتصادية، سواءً من حيث اتخاذ القرار أو من حيث السياسات الائتمانية للبنوك أو من حيث تحديد معدلات الفائدة أو الأرباح، وأن تمارس وبصفة قانونية من خلال فتح المجال للحريات الفردية والخواص للمشاركة في مختلف الممارسات الاقتصادية دون تمييز أو تدخل الدولة في اتخاذ القرارات إلا في حدود الرقابة والتوجيه في ظل ميكانيزمات السوق؛
- **وجود هدف اقتصادي مشترك:** تسعى المؤسسات المتواجدة في السوق ومنها البنوك إلى تحقيق أقصى الأرباح الممكنة، ويكون الهدف محققا إذا تشابهت المؤسسات في إنتاج السلعة أو تأدية الخدمة نفسها، حيث يؤدي هذا التشابه إلى التنافس من أجل بيع أكبر كمية من الخدمات من خلال كسب أكبر عدد من العملاء المهمين وبالتالي الحصول على مكانة في السوق والمحافظة عليها؛
- **كفاءة الموارد المالية:** يتمثل النشاط الأساسي للبنك في كيفية جعل الموارد المالية التي يتوفر عليها أكثر كفاءة من البنوك الأخرى، من خلال استغلالها بطريقة عقلانية لتحقيق الأهداف المراد الحصول عليها؛
- **الدعاية والإعلان:** يعتمد البنك في تقديمه للخدمات على قاعدة عريضة من المتعاملين معه، وتداول اسم البنك بين الأفراد يحمل إعلانا غير مباشر للبنك خاصة إذا ارتبط اسمه بتقديم خدمة نافعة، هذا الإعلان يساهم في تحسين سمعة البنك.

[1] شوالين محمد السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] رابح عرابة، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.

المطلب الثالث: القدرة التنافسية في البنوك وأسس تطويرها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من تعريف القدرة التنافسية ومعاييرها وأسس تطويرها كما سنتعرف قبل ذلك إلى مفهوم الجدارة الإستراتيجية.

أولاً: تعريف القدرة التنافسية ومعايير القدرة التنافسية في البنوك:

قبل التطرق إلى القدرة التنافسية سوف نتطرق إلى الجدارة التنافسية.

1. **الجدارة التنافسية:** إن من أهم العوامل التي تحدد مدى نجاح المؤسسات في المستقبل هو القدرة على التنافس في الفرص المستقبلية وليس الحالية فقط، من خلال إيجاد طرق سريعة موصلة إلى الفرص المستقبلية، وتتمثل هذه الطرق في الجدارة التنافسية التي تحقق للمؤسسة مركز القيادة فيما تقدمه من منتجات أو خدمات. وتعرف الجدارة التنافسية من قبل (عبد الستار مصطفى الصياح، 2006) بأنها حزمة من المهارات والتقنيات متصلة فيما بينها يكمل بعضها بعضا، وتركز الجدارة التنافسية على رأس المال الفكري في المنظمة ونمط تشغيل وإدارة العمليات، والخبايا والوصفات السرية للفن الإنتاجي، ونمط توليد القيمة المضافة. ويتم خلق الجدارة التنافسية عن طريق تنمية وتوصيل وتبادل المعلومات والمعرفة بين أفراد المؤسسة. وعليه فإن الجدارة التنافسية[1]:
   - يصعب نقلها وتصعب محاكاتها وهي مستدامة؛
   - غالبا ما تمثل تنسيقا معقدا لأنشطة عديدة ومتجانسة أو غير متجانسة ولمهارات تطبيقية؛
   - لا تطور عن طريق الإنفاق على البحث والتطوير رغم أهميته وإنما هي ناتجة عن مزايا فريدة ومهارات مستقلة.
2. **مفهوم القدرة التنافسية من منظور التميز والتفرد:** تعني حسب (عماد سفر سالمان، 2005) تقديم المؤسسة علامة مميزة أو أداء جيد أو سعر منخفض أو عرض جيد للسلعة أو خليط من هذه البدائل[2].
3. **مفهوم القدرة التنافسية من منظور الربحية والتمييز:** المؤسسات ذات القدرة التنافسية هي التي تمتلك المهارات والتكنولوجيا، التي تستطيع الإدارة التنسيق فيما بينها واستثمارها، بغرض تقديم إنتاج يفوق ما يقدمه

[1] عبد الستار مصطفى الصياح، المعلومات المالية دالة للجدارة التنافسية دراسة تحليلية في صناعة البنوك التجارية الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد1، الأردن، 2006، ص ص 126-127.

[2] عماد سفر سالمان، الاتجاهات الحديثة للتسويق محور الأداء في الكيانات والاندماجات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 94.

المنافسون على أن ينعكس هذا على أساس ربحية المؤسسة[1].

ثانياً: معايير القدرة التنافسية للبنك: توجد معايير عديدة للقدرة التنافسية للبنك، والتي يمكن أن تعتبر أحد مؤشرات جودة الإدارة والتحكم في التسيير، وأهم هذه المعايير هي[2]:

- مدى تبني مفهوم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة؛
- مدى الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين وحجم المخصصات التي ترصد لذلك؛
- مدى الاهتمام ببحوث التطوير البنكي؛
- مدى وجود توجه تسويقي أي الاهتمام بحاجات العملاء ورغباتهم كأساس لتصميم أهداف واستراتيجيات وسياسات الأداء البنكي والخدمة البنكية، والسعي للاستجابة لحاجات ورغبات العملاء والتكيف مع متغيراتها؛
- مدى زرع وتنمية روح الفريق الواحد على مختلف مستويات البنك؛
- مدى توفر اليد العاملة المؤهلة؛
- مدى استخدام أحدث التكنولوجيا في الصناعة البنكية؛
- الحصة السوقية للبنك ونسبتها إلى إجمالي الحصة السوقية للجهاز البنكي؛
- القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية.

بالإضافة إلى المعايير السابقة نجد الربحية، معدلات النمو، والتغير في نصيب المؤسسة من السوق الداخلي والسوق الدولي. وتتوقف القدرة التنافسية للبنك على قدرته على التميز على منافسيه من حيث الجودة والسعر وتوقيت التسليم وخدمات ما بعد البيع، والقدرة على مواجهة طلبات الزبائن بالسرعة المطلوبة[3]. ونقدم فيما يلي الجدول التالي رقم (07).

[1] عماد سفر سالمان، مرجع سبق ذكره، ص 94

[2] بريش عبد القادر،جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد03، الشلف، الجزائر، ص261.

[3] مطاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص119.

جدول رقم(07): القدرات التي تتشكل منها القدرة التنافسية للبنك

القدرات المتاحة	النتيجة
- **قدرات معلوماتية:** تتمثل في نظم المعلومات والاتصالات الفعالة ورصد المعرفة المتاحة عن عناصر نظام الأعمال ومتغيرات السوق؛ - **قدرات تنظيمية:** التنظيم الهيكلي المرن المبني على أساس معلوماتي والمنفتح على البيئة؛ - **قدرات إنتاجية:** الطاقات الإنتاجية والنظم والإمكانيات البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج سلع وخدمات متميزة؛ - **قدرة تمويلية:** الموارد المادية والمالية المناسبة؛ - **قدرة تسويقية:** أساليب وإمكانيات الاتصال بالسوق والوصول إلى العملاء لتحقيق تدفق السلع والخدمات إليهم بحسب متطلباتهم وفقا لتوقعاتهم. - **قدرة بشرية:** الموارد البشرية المدربة والمتحمسة والطاقات التهيئة المبدعة والراغبة في المشاركة. - **قدرة قيادية:** القيادات المتفوقة ذات الرؤية والالتزام بالابتكار والتطور والمرونة.	قدرة تنافسية تحقق التميز على المنافسين وتخلف مركز وقيمة تنافسية للمؤسسة

المصدر: مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011/2010، ص 118.

ثالثا: أسس تطوير القدرة التنافسية:

هناك سبع نقاط أساسية ترتكز عليها القدرة التنافسية وهي[1]:

1- **الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة:** وتعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة وليس التقلبات في نوعية الإنتاج، مثلا ما يصطلح عليه حاليا بـ " *ISO* ".

2- **التطور التكنولوجي:** لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الإنتاج، والآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة وبسرعة، ولكن تعني في الوقت الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءً من الإنتاج إلى التغليف والتعليب والتخزين والحفظ والنقل.

[1] كمال رزيق، بوزعرور كمال، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تاريخ التحميل 2013/07/26 ، على الموقع: www.clubnada.jeeran.com

3- **تطور اليد العاملة وتكوينها:** إن استعمال تكنولوجيا حديثة ومتطورة، والالتزام بالمواصفات الدولية للجودة " ISO " يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.

4- **تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق:** بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل وحسب الطلب المستقبلي على العمل والتوجيهات التكنولوجية المستقبلية.

5- **الاهتمام بالبحث والتطوير:** يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة والجامعات من جهة ثانية ومركز الأبحاث من جهة ثالثة، ففي كثير من الأحيان هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد ولا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، ويعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية، ونقل تلك المعارف واستغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6- **دراسة الأسواق الخارجية:** تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة، ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا وأسواق محدودة المخاطر، وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

7- **تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات):** إنتاج المعلومات وتداولها وخزنها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الانترنيت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الاسكندينافية وهي على قمة الترتيب الآن.

رابعاً: أهمية تطور القدرة التنافسية للبنك ومداخل تنميتها وتطويرها:

1- أهمية تطور القدرة التنافسية للبنك: يمثل امتلاك تطور القدرة التنافسية للبنك هدفا استراتيجيا يسعى هذا الأخير إلى تحقيقه في ظل التحديات التنافسية جراء تحرير الخدمة المصرفية، إذ ينظر للقدرة التنافسية على أنها استثمار لمجموعة الأصول المالية والبشرية إذ ينظر للقدرة التنافسية على أنها استثمار لمجموعة الأصول المالية والبشرية والتكنولوجية بهدف[1]:

- إنتاج قيمة للعملاء في شكل منتجات وخدمات بنكية مختلفة تلبي احتياجاتهم؛

[1] آسيا محجوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

- التميز على المنتجين فيما يخص الجودة والسعر.

2- **مداخل تنمية وتطوير القدرة التنافسية في البنك:** للقدرة التنافسية شقين أساسيين، الأول هو القدرة على جذب العملاء والثاني قدرة التميز عن المتنافسين في الجودة والسعر أو توقيت التسليم ما قبل وبعد البيع، ولا شك أن النجاح في الشق الأول يتطلب النجاح في الشق الثاني، وبالتالي فإن تنمية وتطوير القدرة التنافسية في البنك تتحقق من خلال تلبية حاجات العملاء باستمرار من جهة وتبين أساليب الابتكار والتطوير.

ويتوقف نجاح البنوك في اختراق الأسواق البنكية في ظل المناخ الاقتصادي الجديد على مدى إمكانية العمل باستمرار، وباستعمال كل الوسائل التكنولوجية في تلبية حاجات العملاء التي تتطور بشكل دائم، مما يستوجب دراسة وتحليل تلك الاحتياجات من خلال بحوث التسويق، ومحاولة إنتاج وتصميم السلع القادرة على إشباعها بقدرة عالية. وبالتالي يتطلب الأمر ما يلي[1]:

- ✓ تحقيق رضا العملاء؛
- ✓ سرعة الاستجابة في تلبية حاجات العملاء؛
- ✓ ضرورة تقديم الخدمات بأساليب متطورة.

[1] آسيا محجوب، نفس المرجع السابق، ص 90.

المبحث الثاني: الميزة التنافسية في البنوك

يعتمد بقاء البنك والحفاظ على مكانته في السوق على امتلاكه مزايا تنافسية تميزه عن البنوك الأخرى، لذا سنتعرف من خلال هذا المبحث إلى تعريف الميزة التنافسية خصائصها وأنواعها وإلى مصادر الميزة التنافسية وعوامل بنائها كما سنتعرف على محددات الميزة التنافسية ومعايير الحكم عليها.

المطلب الأول: تعريف الميزة التنافسية خصائصها وأنواعها

إن امتلاك المؤسسات لمزايا تنافسية يجعلها قوية تستطيع الصمود أمام المنافسين، ولذا نجد أن الميزة التنافسية لها خصائصها كما لها أنواع، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: تعريف الميزة التنافسية

يشير مفهوم الميزة التنافسية حسب (مصطفى محمود أبو بكر، 2006) إلى قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط، وتتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها من الإمكانات التي تتمتع بها المنظمة التي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجياتها التنافسية[1].

وعرف " *fahey* " الميزة التنافسية بأنها أي شيء يميز المنظمة تمييزا ايجابيا أو يميز منتجاتها تمييزا ايجابيا عن منافسيها في أنظار زبائنها أو المستخدمين النهائيين لمنتجاتها[2]. كما قدم *CZEPIEL* تعريف للميزة التنافسية الإستراتيجية بأنها القدرة على تقديم قيمة متفوقة للسوق لمدة طويلة من الزمن[3].

ونجد تعريف آخر للميزة التنافسية الذي قدمه كل من (أحمد طرطار وسارة حليمي، 2010) هي ذلك المفهوم الاستراتيجي الذي يعكس الوضع التنافسي الجيد والمستمر لمؤسسة ما إزاء منافسيها بحيث يتجلى في تقديم منتوجات ذات خصائص منفردة يكون معها العميل مستعدا لدفع أكثر أو تقديم منتوجات لا تقل قيمتها عن

[1] مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 13-14.

[2] حسن علي الزعبي، نظم المعلومات الإستراتيجية مدخل استراتيجي، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص 137.

[3] عماد صفر سالمان، الاتجاهات الحديثة للتسويق محور الأداء في الكيانات والاندماجات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص139.

منتوجات المنافسين وبأسعار أقل[1].

وعليه يمكن استنتاج ما يلي من التعاريف السابقة:

- الميزة التنافسية هي تطبيق المنظمة لاستراتيجيات تجعلها الأفضل في السوق؛
- الميزة التنافسية تمنح المؤسسة التفوق في السوق لمدة طويلة؛
- الميزة التنافسية هي تقديم المؤسسة لمنتجات أو خدمات ذات خصائص فريدة تميزها عن منافسيها أو بأسعار منخفضة.

وقد تم وصف الميزة التنافسية من أجل إعطائها مفهوما أوضح بأنها[2]:

- نسبية أي تتحقق بالمقارنة وليست مطلقة؛
- تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين؛
- تنبع من داخل المنظمة وتحقق قيمة لها؛
- تنعكس في كفاءة أداء المنظمة في أنشطتها أو في قيمة ما تقدم للمشترين أو كليهما؛
- يجب أن تؤدي إلى التأثير في المشترين وإدراكهم للأفضلية فيما تقدم للمنظمة وتحفزهم للشراء منها؛
- أنها تتحقق لمدة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها وتجديدها.

لقد ظهر مفهوم الميزة التنافسية تحديدا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وأصبح التحدي الذي يواجه رجال الاقتصاد والإدارة هو كيفية تحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية. ولتحقيق ذلك لابد من مراعاة العوامل التالية[3]:

- ❖ قدرة المؤسسة على خلق عوامل الإنتاج اللازمة لصناعة معينة، والتي تستند إلى مهارات بشرية عالية وقاعدة علمية قوية؛
- ❖ التركيز على خلق عناصر الإنتاج المتخصصة، مثل ربط البحث و التعليم بصناعة إستراتيجية معينة؛
- ❖ ظروف الطلب المحلي حيث أنه كلما تميز الطلب بحساسية للجودة كلما أعطى للمؤسسات خبرة ودفعا قويين للتجديد و الابتكار؛

[1] أحمد طرطار، سارة حليمي، جودة الخدمات المصرفية كآلية لتفعيل الميزة التنافسية للبنك، الملتقى الدولي: إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص12.

[2] حسن علي الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص138.

[3] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص56.

❖ وضع الأهداف التي تقود إلى استمرارية الاستثمار.

أنواع المزايا: نميز بين ثلاثة أنواع من المزايا[1]:

- **المزايا المطلقة:** هي التي ترتبط بتوفر عوامل اقتصادية نادرة لدى الآخرين، من امتلاك تكنولوجيا عالية، مواد خام نادرة، أو موقع إستراتيجي خاص وتوفير الطاقة المحركة أو العمالة المتخصصة الماهرة؛
- **المزايا النسبية:** وهي التي تتوفر عند الآخرين ولكن بدرجات مختلفة؛
- **المزايا التنافسية:** وهي ترتبط بالدرجة الأولى بكل من المنافسة الإدارية والمنافسة البشرية، وهذا النوع من المزايا هو ما تسعى إليه المؤسسات المعاصرة لمواجهة التحديات لضمان البقاء والتفوق في الساحة التنافسية، وعليه فإن تحقيق الميزة التنافسية يكون من الاستغلال الأمثل للإمكانيات و الموارد المتاحة لدى المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى مدى إمكانية تغطية وتلبية الحاجات المطلوبة و غير المطلوبة بأفضل الطرق.

ثانيا: أسباب تطوير الميزة التنافسية: من بين الأسباب التي تجعل المؤسسة تنمي ميزات جديدة نجد:

1- **إدخال التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا من أهم العناصر التي يمكن إدخالها إلى البنك التجاري لتحقيق الجودة كميزة تنافسية، حيث يمكن إحداث التطور عبر تصميم منتجات أو خدمات جديدة وكذلك تكنولوجيا جديدة، وتساعد التكنولوجيا على القيام بالعمليات التالية في البنك[2]:

- تسهيل العمليات البنكية وتقليل الأخطاء؛
- تدفق نتائج البحث والتطوير ومساعدة البنك على خلق وإبداع منتجات وخدمات جديدة أو تطوير المنتجات الحالية؛
- القيام بدراسات السوق لمعرفة احتياجات ومتطلبات العملاء؛
- تحديد العمليات والمهام المختلفة؛
- تراكم الخبرة في التكنولوجيا مما يؤدي إلى زيادة حجم العمليات البنكية وتحسين نوعيتها

2- **ظهور حاجات جديدة للمستهلك أو تغيرها:** عندما يقوم العملاء بتنمية حاجات جديدة أو تغيير أولويات الحاجات ففي مثل هذه الحالة يحدث تعديل في الميزة التنافسية أو تنمية ميزة تنافسية جديدة[3]؛

[1] فايزة بريش، دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص 20.

[2] حمداوي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص137-138.

[3] بن نافلة قدور، عرابة رابح، مرجع سبق ذكره، ص 515.

3- **الضغط على التكاليف:** يعتبر "شومبير- *Choumpeter*" التطور على أنه مزج عناصر الإنتاج بطريقة مختلفة، وذلك بواسطة الإبداع حيث يمكن تحقيق التمايز أو الضغط على تكاليف الإنتاج والتكاليف الأخرى المباشرة وغير المباشرة من خلال القيام بمختلف المهام اليومية ويمكن تحقيق ذلك من خلال[1]:

- الإنتاج بأدنى تكلفة من خلال تنظيم المهام وتوزيعها بطريقة متناسقة وملائمة؛
- تحسين نوعية العمليات عبر تبسيطها؛
- تحقيق أعلى إنتاجية عمل عبر تكوين الأشخاص وتحفيزهم؛
- الاهتمام بالمهام التي لها صلة مباشرة بالعملاء.

4- **التغير في القيود الحكومية:** وتتمثل هذه التغيرات في طبيعة القيود الحكومية في مجالات مواصفات المنتج، حماية البيئة من التلوث وقيود الدخول إلى الأسواق[2].

ثالثاً: خصائص الميزة التنافسية وشروط فعاليتها:

للميزة التنافسية خصائص معينة وشروط لفعاليتها.

1- خصائص الميزة التنافسية: تتمتع الميزة التنافسية بجملة من الخصائص هي[3]:

- تبنى على اختلاف وليس على تشابه؛
- يتم تأسيسها على المدى الطويل باعتبارها تختص بالفرص المستقبلية؛
- عادة ما تكون مركزة جغرافيا.

2- **شروط فعالية الميزة التنافسية:** حتى تكون الميزة التنافسية فعالة يجب أن تتوفر على الشروط التالية[4]:

- حاسمة أي تعطي الأسبقية والتفوق على المنافسين؛
- الاستمرارية أي يمكن أن تستمر خلال الزمن؛
- إمكانية الدفاع عنها أي يصعب على المنافس تقليدها.

---

[1] حمداوي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] بن نافلة قدور، عرابة رابح، التسويق البنكي وقدرته على إكساب البنوك الجزائرية الميزة التنافسية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية واقع وتحديات،جامعة الشلف، الجزائر، 14-12/15/ 2004، ص 516.

[3] إيمان العشاب، دور الاتصال التسويقي في تدعين القدرة التنافسية للمؤسسة دراسة حالة ملبنة البخاري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2009-2010، ص64.

[4] نفس المرجع السابق، ص 516.

وتضمن هذه الشروط الثلاثة صلابة الميزة التنافسية لأن شرط الحسم مرتبط بشرط الاستمرارية وهذا الشرط مرتبط بشرط إمكانية الدفاع. ويقصد بالاستمرار خلال الزمن هو أن للميزة دورة حياة مثل المنتج.

ثالثا: أنواع الميزة التنافسية: يوجد نوعان من الميزة التنافسية حسب "بورتر– *porter*" وهما:

1- **ميزة التكلفة الأقل:** تلعب التكاليف دورا مهما في تحقيق استراتيجيات التمييز، لذا يجب على المؤسسة التي ترغب في أن تتميز على منافسيها المحافظة على تكاليف تكون قريبة من تكاليفهم، ويمكن لمؤسسة امتلاك ميزة التكلفة الأقل، إذا تمكنت من ممارسة نشاطاتها المنتجة للقيمة وفق تكاليف متراكمة، أقل من مثيلاتها لدى المنافسين، ويتم الحصول على ميزة التكلفة الأقل من خلال مراقبة العديد من العوامل والتي من بينها[1]:

- مراقبة الحجم من خلال توسيع تشكيلة المنتجات والحيازة على وسائل إنتاج جديدة والتوسع في السوق؛
- مراقبة التعلم من خلال مقارنة أساليب وتقنيات المؤسسة مع المعايير المطبقة في نفس القطاع؛
- مراقبة استعمال قدرات المؤسسة ومدى مطابقتها لمتطلبات السوق والإنتاج؛
- مراقبة الروابط والعلاقات بين الأنشطة المنتجة للقيمة واستغلالها؛
- مراقبة الاتصال بين وحدات المؤسسة؛
- مراقبة العوامل الحكومية والسياسية والتشريعات الموضوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

ويتوقف نجاح إستراتيجية التكلفة الأقل على قدرة المؤسسة على تطبيقها ومتابعتها، فالتكاليف لا تنخفض تلقائيا بل تملك المؤسسة إمكانيات عديدة لتخفيضها في اقتصاديات الحجم، فتحسين مركزها لا يتطلب تغيير الإستراتيجية بقدر ما يتطلب الاهتمام من قبل المسيرين، فالميزة التنافسية الناتجة عن التكلفة الأقل لا تحقق التميز للمؤسسة إلا إذا قامت بالمحافظة عليها وضمان استمرارها، ويمكن أن تدوم ميزة التكلفة الأقل وتستمر في حالة وجود عوائق للدخول أو عوائق لدى ممارسة نفس النشاط حيث تمنع المنافسين من محاكاة المؤسسة واستعمال نفس مصادرها. ومن بين العوامل المؤثرة على دوام ميزة التكلفة الأقل نجد اقتصاديات الحجم، التعلم والمعرفة المكتسبة من قبل أفراد المؤسسة والتي يصعب محاكاتها وحقوق الملكية الخاصة بمنتج أو عملية إنتاج جديدة إذا كانت محمية من خلال براءة الاختراع[2].

[1] العيهار فلة، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] نفس المرجع السابق، ص110.

2- **ميزة التميز(تمييز المنتج)**: تعني قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميز أو فريد، وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (جودة عالية، خصائص خاصة بالمنتج، خدمات ما بعد البيع)، لذا من الضروري فهم المصادر المحتملة لتمييز المنتج من خلال حلقة القيمة وتوظيف قدرات وكفاءات المؤسسة لتحقيق جوانب التميز[1].

وتحقق المؤسسة النوع الأول من الميزة من خلال امتلاك: التكنولوجيا الأفضل، مصادر أرخص للمواد الأولية، والاستغلال الأفضل للطاقات الإنتاجية، كفاءة العمليات التسويقية، فعالية نظم الإنتاج ونظم الصيانة، كفاءة وفعالية عمليات النقل والتخزين. أما النوع الثاني من الميزة التنافسية فتحققها المؤسسة من خلال: التميز في نوعية وجودة المواد الأولية، التميز في أساليب البيع وإمكانية الحصول على السلعة أو الخدمة في أي وقت وفي أي مكان، التميز في طريقة صنع السلعة[2].

المطلب الثاني: مصادر الميزة التنافسية وعوامل بنائها

للميزة التنافسية مصادر متعددة، كما أن بناءها يكون بوجود جملة من العوامل، مما يعني أن للميزة التنافسية أهمية كبيرة.

أولاً: مصادر الميزة التنافسية: تتميز الأسواق بالمنافسة الشديدة واختلاف الاستراتيجيات التنافسية للمنافسين ما يستدعي اللجوء للمزج بين العوامل المختلفة لمواجهة المنافسة، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن مصادر الميزة التنافسية هي:

1- المعرفة: شهدت مؤسسات الأعمال تحولات كبيرة في طريقة فهم عوامل الإنتاج، والناتج عن ظهور الآلات الحديثة والتكنولوجيا في العمليات الإنتاجية، وأصبح من الضروري الاعتماد أكثر على القدرات الفكرية في تقييم رأس المال البشري. فإذا كانت الميزة التنافسية هي نتيجة للقيمة الإضافية التي تخلقها المؤسسة للعميل، وإذا كان-أيضاً- من الممكن تجسيد هذا من خلال تمييز المنتوج وانفراده بخصائص إضافية مقارنة مع منتوجات المنافسين، فإنه باستطاعة المؤسسة أن تحقق تلك الأفضلية النسبية بالاعتماد على قدراتها الداخلية خاصة في مجال البحث والتطوير، وتعتبر المعرفة الركيزة الأساسية لهذه الوظيفة، فالمعرفة هي الأداة لتحقيق

[1] نبيل محمد مرسي، استراتيجيات الإدارة العليا، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] بن نافلة قدور، عرابة رابح، مرجع سبق ذكره، ص514.

السبق وتدعيم المكانة التنافسية للمؤسسة ولا تقتصر المعرفة على وظيفة البحث والتطوير بل ترتبط بكل وظائف المؤسسة[1].

2- **التفكير الإستراتيجي**: يمكن أن تعتمد المؤسسة على إحدى الإستراتيجيات العامة للتنافس، والمتمثلة في كل من قيادة التكلفة، إستراتيجية التميز، وإستراتيجية التركيز. والمقصود بالتفكير الإستراتيجي هنا لا يتوقف عند هذا المستوى، وإنما يأخذ التفكير الإيجابي للمؤسسة الذي يضمن لها البقاء والنجاح، ومن ثم التفوق، لأنه اقتناص للفرص من أجل استغلالها، واجتناب التهديدات الممكن التعرض لها بمبدأ الحيطة والحذر، وعليه يجب على المؤسسة أن تمتلك التفكير الإستراتيجي البناء الذي له إمكانية الاستقطاب، التحليل، التدقيق والتمحيص فيما هو موجود داخل وخارج المؤسسة، والإجابة على مدى إمكانية تحقيق التوافق بينهما من أجل استغلال الفرص المتاحة أمام المؤسسة، وكذا السبق في ذلك وتضييعها على المنافسين[2]؛

3- **الكفاءة**: تتجسد الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتقاس بكمية المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة، باعتبار المؤسسة أداة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، فالمؤسسة تتميز تكاليفها بالانخفاض، إذا استحوذت على كفاءة إنتاجية عالية مقارنة مع منافسيها، مما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية إلا أن تحقيق الكفاءة يقتضي التزاما واسع النطاق على مستوى المؤسسة والقدرة على تحقيق وتعاون وثيق بين الوظائف المختلفة[3]؛

4- **الزمن**: يعتبر الوقت سواءً في إدارة الإنتاج أو إدارة الخدمات ميزة تنافسية أكثر أهمية مما كان عليه في السابق، فالوصول إلى الزبون أسرع من المنافسين يمثل ميزة تنافسية. ويمكن تحديد الميزات التنافسية والتي تمثل جوهر المنافسة على أساس الوقت في[4]:

- تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة إلى الأسواق، ويتحقق ذلك من خلال اختصار زمن دورة حياة المنتج؛
- تخفيض زمن دورة التصنيع للمنتجات؛
- تخفيض زمن الدورة للمنتوج؛

[1] مسعود طحطوح، أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر،2009/2008، ص28.

[2] بريش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] إيمان العشاب، مرجع سبق ذكره، ص68.

[4] بن نافلة قدور، عرابة رابح، مرجع سبق ذكره، ص ص514-515.

- الالتزام بجداول زمنية محددة وثابتة لتسليم المكونات الداخلية في عملية التصنيع.

5- **الجودة:** نتيجة لزيادة حدة المنافسة وتعدد المنتجات المتشابهة زاد اهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم، ولم يعد السعر العامل المحرك لسلوك المستهلك، بل أصبحت الجودة هي الاهتمام الأول والقيمة التي يسعى للحصول عليها، هذا ما أوجب على المؤسسات التي ترغب في البقاء في المنافسة أن تصنع منتجات ذات جودة عالية، فتدعيم السمعة من خلال الجودة يمنح المؤسسة فرصة فرض سعر عالي، كما أن العمل على سلامة العملية الإنتاجية وخلوها من أي عيوب يدعم الكفاءة ومن ثم تخفيض التكاليف، ويتم تحقيق الجودة باستخدام التكنولوجيات الجديدة بالإضافة إلى تحسين العمليات من خلال التسيير الأفضل والتدريب الجيد. ويعتبر التحسين المستمر من أهم المصادر في بناء المزايا التنافسية إذ يمنح التحديث لمنتجات وعمليات المؤسسة قيمة يفتقر إليها المنافسون مما يسمح بتخفيض التكلفة إل مستوى أقل منهم، ويمكن للمؤسسة تحقيق التحسين المستمر من خلال عملية البحوث والتطوير التي تساهم في تحسين الكفاءة من خلال تسهيل تصنيع المنتج بتقليل عدد الأجزاء المكونة له أو بتخفيض الوقت اللازم لتجميع الأجزاء مما يساعد على رفع مستوى إنتاجية العامل[1].

ثانياً: أبعاد الميزة التنافسية: يرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين أساسيين هما[2]:

1- **البعد الأول: القدرة المدركة لدى العميل:** يمكن للمؤسسات استغلال إمكانياتها المختلفة في تحسين القيمة التي يدركها العميل للسلع والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات مما يساهم في بناء الميزة التنافسية لها. وتتحقق الميزة التنافسية للمؤسسة إذا أدرك العملاء أنهم يحصلون من جراء تعاملهم مع المؤسسة على قيمة أعلى من منافسيها.

2- **البعد الثاني: التميز:** يمكن تحقيق الميزة التنافسية من خلال عرض سلعة أو خدمة لا يستطيع المنافسون بسهولة تقليدها أو عمل نسخة منها، وتوجد عدة مصادر للوصول إلى التميز منها الموارد المالية، حيث يمكن للمؤسسة أن تحقق التميز عن طريق حصولها على تمويل احتياجاتها بشروط خاصة تتيح إنتاج سلع وخدمات بسعر أرخص من الآخرين، أما الموارد المادية فهي تتضمن المعدات والتكنولوجيا بالإضافة إلى إمكانية حصول المؤسسة على الإمدادات اللازمة لعملية الإنتاج، لأنه بهذه الإمكانيات يمكن لها تقديم

[1] إيمان العشاب، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

منتج أو خدمة بطريقة مختلفة ومميزة عن المؤسسات الأخرى. والموارد البشرية تمثل المصدر الثالث للتميز الذي يحقق للمؤسسة الميزة التنافسية.

كما أن للميزة التنافسية أبعادا أخرى تتمثل في[1]:

3- **السعر:** هو القيمة النقدية المدفوعة مقابل امتلاك المنتج أو الخدمة التي يبادلها المستهلك أو العميل مقابل المنافع التي يحصل عليها، فالمنفعة تنتج القيمة والقيمة تقاس من خلال السعر؛

4- **المنتجات أو الخدمات الجديدة:** فتطوير منتجات أو خدمات جديدة أصبح من المكونات الأساسية لإستراتيجية التسويق، وذلك لتمكين المؤسسة من الاستمرار في أعمالها من خلال تقديم المنتجات /أو الخدمات الجديدة تؤدي إلى إشباع رغبات العملاء؛

5- **تحسين الجودة:** هي مجموعة من الميزات والخصائص المتعلقة بالمنتج أو الخدمة، والتي تساهم في إشباع رغبات العملاء وتتضمن السعر والأمان والتوفير والاعتيادية، كما أن المؤسسة لا تستطيع المنافسة بتحقيق كافة الأبعاد بل تختار جانبا تعتقد أنها قادرة على تقديم شيء مميز من خلاله مختلفا عما يقدمه المنافسون؛

6- **السرعة في تقديم الخدمة:** قامت بعض المؤسسات بتطوير عملياتها بسرعة للاستجابة لطلبات العملاء ويعد زمن تقديم الخدمة عاملا مهما يحدد مستوى جودة الخدمة وما يرتبط بها من تكاليف، إذ يمكن للمؤسسة حساب تكلفة عملية تقديم الخدمة والتعرف على الأخطاء المرتبطة بها عن طريق قياس مقدار زمن حصول العميل على الخدمة المطلوبة؛

7- **الحصة السوقية:** يستخدم مقياس الحصة السوقية للتميز بين الرابحين والخاسرين، حيث يستخدم لحساب نصيب المؤسسة من المبيعات في السوق مقارنة مع المنافسين، ويُقصد بالحصة السوقية نسبة مبيعات المؤسسة إلى مبيعات الصناعة.

وبسبب التطورات والتغيرات البيئية وتغير حاجات ورغبات العميل عبر الزمن تغيرت أبعاد المنافسة، ولم تعد المؤسسة الخدمية تركز على بعد محدد مثل التكلفة، بل اتجهت بعض المؤسسات إلى بعد آخر مثل الجودة،

[1] فيصل غازي عبد العزيز عبد الله المطيري، أثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص ص 29-30.

واستمرت المؤسسات تحاول أن تجمع أكثر من بعد في آن واحد مثل سرعة التسليم والمرونة والإبداع وذلك من أجل تحقيق ميزة تنافسية على غيرها من المؤسسات المنافسة.

ثالثا: عوامل بناء المزايا التنافسية في البنوك: تتمثل عوامل بناء المزايا التنافسية في البنوك في[1]:

- التفوق في الإنجاز: حيث تبني البنوك مزاياها التنافسية من خلا المزيج المتفاعل بين الخبرة والكفاءة والمهارة إذ تخصص لأجل ذلك كافة البنوك قدراتها وإمكانياتها للاتقاء بالأداء البنكي؛
- الارتقاء الدائم في نتائج الأعمال: حيث أنه لتحقيق وضع متميز وواضح في نتائج الأعمال تلجأ البنوك في كثير من الأحيان إلى دراسة الوقت والحركة والتي من خلالها يتم تحسين واستغلال الوقت الضائع وتقديم خدمة أفضل؛
- توسع ونمو مستمر في الحصة السوقية وهي نتيجة لمقومات التغيير كإدخال مقاييس ومؤشرات مراقبة مستوى الأداء وتطوير الأسلوب الإداري وخلق ثقافة تنظيمية مناسبة.

رابعاً: أهمية الميزة التنافسية: تعود أهمية تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة بشكل عام إلى[2]:

- خلق قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم و تضمن ولاءهم وتدعم وتحسن سمعة وصورة المؤسسة في أذهانهم؛
- تحقيق التميز الإستراتيجي عن المنافسين في السلع والخدمات المقدمة للعملاء مع إمكانية التميّز في الموارد و الكفاءات و الإستراتيجيات المنتهجة في ظل بيئة شديدة التنافس؛
- تحقيق حصة سوقية للمؤسسة وربحية عالية تضمن لها البقاء و الاستمرار في السوق.

وبخصوص أهمية الميزة التنافسية للبنك: تتجلى أهمية الميزة التنافسية للبنك من خلال محورين[3]:

- **التميز في جودة الخدمة المصرفية المقدمة: تهدف** جميع البنوك إلى تحسين خدماتها، لان جودة الخدمة المصرفية والمتمثلة في المنافع التي يحصل عليها المستفيد تعتبر المفتاح الأساسي لدخول السوق البنكي، والتميز في تقديم الخدمة المصرفية يمثل معيار النجاح في ذلك، ولكي يستطيع البنك الصمود في وجه المنافسة ضمن إطار التنافس الشديد يجب أن يقدم خدمة متميزة، وتعد الجودة سلاحا تنافسيا

[1] أحمد طرطار، سارة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] بريش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3] أحمد طرطار، سارة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

فاعلا، لذلك يسعى المسؤولون عن الخدمة المصرفية إلى بلوغ ما وراء الجودة أي إلى مستوى الزبائن وعلى تحقيق الرضا والقناعة لذلك يجب على البنك أن يسعى إلى التميز من خلال:

- ✓ أن يكون متفوقا بحكم عمله وبطبيعة هذا العمل؛
- ✓ أن يكون منافسا في جودة هذه الأعمال بدرجات متقدمة؛
- ✓ أن يكون حائزا على أحدث المبتكرات التكنولوجية التي تطبقها البنوك في العالم ؛
- ✓ أن يعمل على الوصول إلى تكنولوجيا بنكية أفضل.

- **المنافسة على أساس جودة الخدمة البنكية:** ترتكز هذه الإستراتيجية على العوامل التي من شأنها إغراء العملاء للتعامل مع البنك.

المطلب الثالث: محددات الميزة التنافسية ومعايير الحكم عليها

تعتمد البنوك على جملة من السياسات لبناء مزاياها التنافسية، كما أن للميزة التنافسية جملة من المحددات ومعايير للحكم على جودتها، وهذا ما سنتطرق إليه، وقبل ذلك نتعرف على العوامل المؤثرة على الميزة التنافسية.

أولا: العوامل المؤثرة على الميزة التنافسية: أوضح كل من " *TREACY and BAKES* " أن الميزة التنافسية تنشأ من عاملين هما[1]:

1- **الكفاءة المقارنة:** يُقصد بها أن المؤسسة تستطيع أن تنتج الخدمات أو المنتجات بتكلفة أدنى من تكلفة إنتاج المنافسين، وهذا العامل يتأثر **بعوامل** أخرى هي:

- الكفاءة الداخلية: تشير إلى مستوى التكاليف الداخلية التي تتحملها المؤسسة؛
- الكفاءة التنظيمية المتبادلة: تشير إلى التكاليف التي تتحملها المؤسسة في تعاملها مع المؤسسات الخارجية.

2- **قوة المساومة:** تتيح للمؤسسة تحقيق حالات المساومة مع عملائها لصالحها الخاص، وهذا العامل هو الآخر يتأثر بعوامل هي:

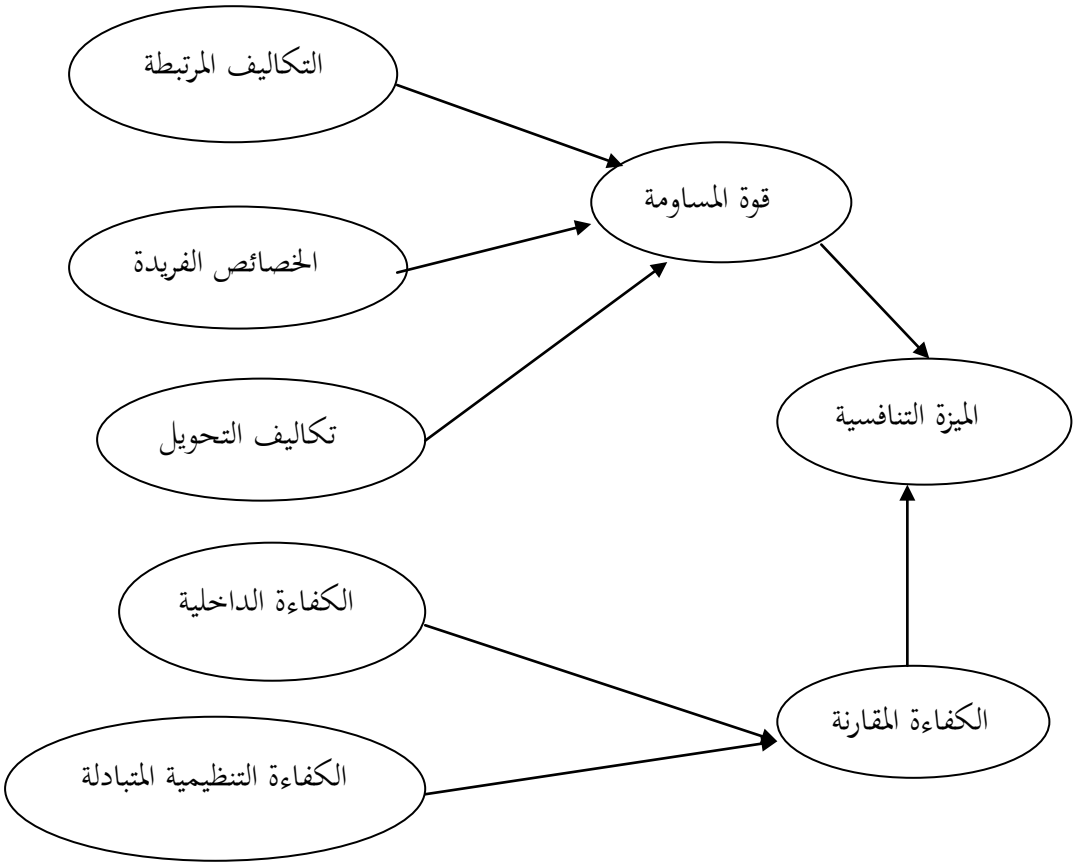
- التكاليف المرتبطة بالبحث والتطوير؛
- الخصائص الفريدة للخدمة وهي الخصائص التي تجعلها مختلفة عن خصائص خدمات أو منتجات المنافسين؛

[1] حسن علي الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

- تكاليف التحول: هي تكاليف يتحملها العميل والمجهزونّ إذا امتنعوا عن التعامل مع المؤسسة.

ويوضح الشكل الموالي رقم (04) العوامل المؤثرة على الميزة التنافسية.

شكل رقم(04): العوامل المؤثرة على الميزة التنافسية



المصدر: حسن علي الزعبي، نظم المعلومات الإستراتيجية مدخل استراتيجي، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص 140.

ثانيا: السياسات المنتهجة لبناء المزايا التنافسية في البنوك: أساس البناء قائم على قوة البنوك وعلى قوة الصناعة البنكية بالإضافة إلى المناهج والتوقعات الرشيدة كأساليب العمل، وتستخدم البنوك العديد من السياسات لبناء المزايا التنافسية تتمثل في[1]:

[1] محسن أحمد الخضيري، صناعة المزايا التنافسية منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 224-225.

- سياسة إضافة خدمات جديدة تماما إلى مزيج الخدمات الذي تقدمه لعملائها وهي خدمات غير مسبوقة تشبع حاجات العملاء، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب عملاء جدد ويضمن للبنك الاستمرار؛
- سياسات تطوير الخدمات وتحديثها واشتقاق خدمات حديثة منها، كما أنها تقدم إلى العملاء الحاليين مؤكدات اهتمام بالعملاء والمتعاملين؛
- مضاعفة العائد والمردودية للعملاء سواءً من حيث الدخل أو تقليل الجهد والوقت المبذول في الحصول على الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك إلى عملائه، فالبنوك تحرص على إشباع حاجات العملاء حتى تضمن ولاءهم؛
- البحث والتطوير الابتكاري للخدمات القائمة بالفعل لإشباع احتياجات جميع العملاء فالبنوك تسعى دوما لتطوير خدماتها لإرضاء أذواق ورغبات واحتياجات العملاء والمتعاملين؛
- سياسات التكتل والاندماج للوصول إلى أحجام اقتصادية كبرى التي تزيد من مؤكدات الربحية والعائد والمردود.

ثالثاً: محددات الميزة التنافسية: تتحدد الميزة التنافسية من خلال متغيرين هما[1]:

1- حجم الميزة التنافسية: تتحقق للميزة التنافسية الاستمرارية إذا أمكن للمؤسسة المحافظة على تكلفة الميزة الأقل أو تمييز المنتج في مواجهة المؤسسات المنافسة، وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر من المؤسسات المنافسة أمكنها التغلب عليها مثلما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات الجديدة، وتمر دورة حياة الميزة بأربع مراحل هي[2]:

- **مرحلة التقديم:** هي أطول المراحل بالنسبة للمؤسسة المنشئة للميزة التنافسية لكونها تحتاج الكثير من التفكير والاستعداد البشري والمادي والمالي، وتعرف الميزة التنافسية مع مرور الزمن انتشارا أكثر فأكثر، ويرجع ذلك إلى القبول الذي تحضى به من قبل عدد متزايد من العملاء؛
- **مرحلة التبني:** تعرف الميزة في هذه المرحلة استقراراً نسبيا من حيث الانتشار باعتبار أن المنافسين أصبحوا يركزون عليها، وتكون الوفورات هنا أقصى ما يمكن للمؤسسة؛

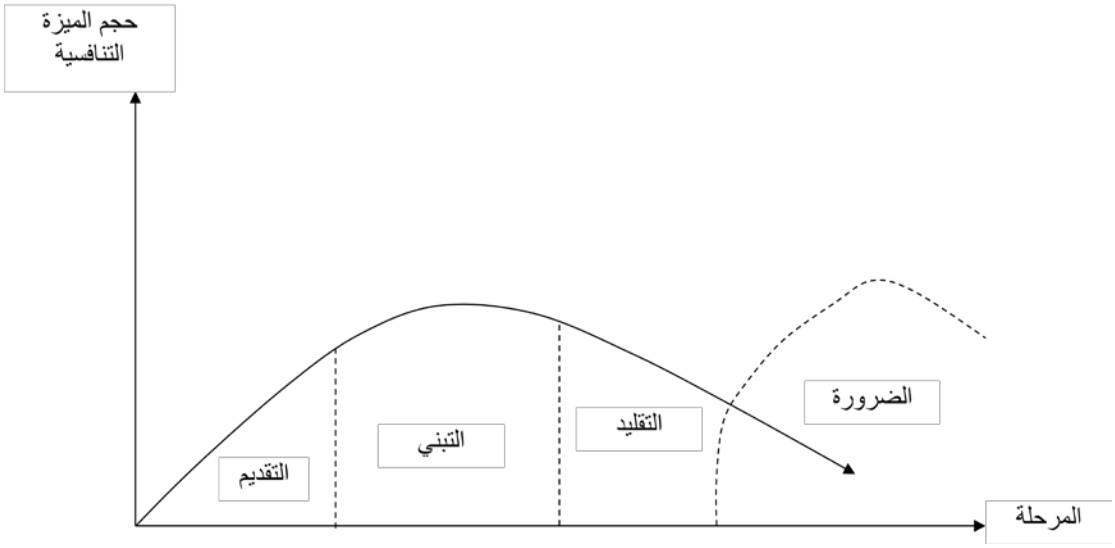
[1] نبيل محمد مرسي، استراتيجيات الإدارة العليا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص99.

[2] العشاب إيمان، مرجع سبق ذكره، ص72.

- **مرحلة التقليد:** يتراجع حجم الميزة وتتجه شيئا فشيئا إلى الركود لكون المنافسين قاموا بتقليد ميزة المؤسسة وبالتالي تراجع أسبقيتها عليهم ومن ثم انخفاض في الوفورات؛
- **مرحلة الضرورة:** تأتي هنا ضرورة تحسين الميزة الحالية وتطويرها بشكل سريع، أو إنشاء ميزة جديدة على أسس تختلف تماماً عن أسس الميزة الحالية، وإذا لم تتمكن المؤسسة من التحسين أو الحصول على ميزة جديدة، فإنها تفقد أسبقيتها تماماً وعندها من الصعوبة العودة إلى التنافس من جديد، ولابد للمؤسسة أن تتبع دورة حياة الميزة وتعرف في نفس الوقت الزمن المناسب لإجراء التحسين والتطير أو إنشاء ميزة جديدة. والشكل الموالي يوضح دورة حياة الميزة التنافسية.

ونقدم المنحنى التالي رقم (05) الذي يوضح دورة حياة الميزة التنافسية كما يلي:

شكل رقم (05): دورة حياة الميزة التنافسية



المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 1998، ص86.

2- نطاق التنافس أو السوق المستهدف: يعبر عن مدى اتساع أنشطة وعمليات المؤسسة بغرض تحقيق مزايا تنافسية، فنطاق النشاط على مدى واسع، يمكن أن يحقق وفورات في التكلفة عن المؤسسات المنافسة، ويمكن للنطاق الضيق أن يحقق ميزة تنافسية من خلال التركيز على قطاع سوق معين وخدمته بأقل تكلفة أو تقديم منتج مميز له[1]. وهناك أربعة أبعاد لنطاق التنافس يمكنها التأثير على الميزة التنافسية[2]:

[1] نبيل محمد مرسي، استراتيجيات الإدارة العليا، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] نبيل خليل مرسي، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص87-88.

- **القطاع السوقي**: يعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة، وكذا تنوع العملاء الذين يتم خدمتهم ويتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق؛
- **درجة التكامل الأمامي**: يشير إلى درجة أداء المؤسسة لأنشطتها سواء كانت داخلية أو خارجية، فالتكامل الأمامي المرتفع مقارنة بالمنافس قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز؛
- **البعد الجغرافي**: يمثل عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تنافس فيها المؤسسة، ويسمح هذا البعد من تحقيق مزايا تنافسية من خلال تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية وتبرز أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسات التي على نطاق عالمي.
- **قطاع النشاط**: يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل فيها المؤسسة، فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة ويمكن استخدام نفس التسهيلات أو التكنولوجيا أو الأفراد أو الخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي إليها المؤسسة.

رابعا: مفاتيح الحصول على مزايا تنافسية غير مسبوقة: تتمثل هذه المفاتيح في[1]:

1- القدرة على التقليد: هو أكثر المفاتيح استخداما في المراحل الأولى للتنمية الصناعية، حتى تكون المهمة الأولى إنتاج منتجات أو خدمات مماثلة للمنتجات الأجنبية المستوردة، والتي تحل محلها وتكون بتكلفة أقل من المنتج الأصلي ومن ثم بيعه بسعر منافس، ويطلق على التقليد والمحاكاة الهندسة العكسية؛

2- القدرة على التطوير: عندما يستطيع المنتج استيعاب أسرار المنتجات التي تم تقليدها، يقوم بإجراء دراسات لتطويرها خاصة بعد الحصول على ردود أفعال من جانب المستهلكين لها، ومن ثم يسند الأمر إلى وحدات ومراكز بحوث للتطوير؛

3- القدرة على الابتكار: هي من أهم القدرات اللازمة لإكساب مزايا تنافسية خاصة، عندما تكون قدرة الإبداع والابتكار عالية لدى خبراء المشروع، ومن ثم تكتسب المشروعات مزايا تنافسية تتصف بالابتكارية غير المسبوقة، تخاطب كافة المستهلكين، ولا يستطيع أحد الحصول عليها إلا بعد فترة من الزمن.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص156-157.

خامساً: معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية: تتحدد نوعية ومدى جودة الميزة التنافسية ب[1]:

1- **مصدر الميزة:** يمكن ترتيب الميزة التنافسية وفق درجتين هما:

- مزايا تنافسية من مرتبة منخفضة مثل التكلفة الأقل لكل من قوة العمل والمواد الخام، حيث يسهل نسبيا تقليدها ومحاكاتها من قبل المؤسسات المنافسة.
- مزايا تنافسية من مرتبة مرتفعة مثل تكنولوجيا العملية، تميز المنتج، السمعة الطيبة بشأن العلامة.

وتتصف هذه المزايا بعدد من الخصائص أهمها:

✓ يتطلب تحقيقها ضرورة توافر مهارات وقدرات من مستوى مرتفع.

✓ تعتمد على تاريخ طويل من الاستثمار المستمر في التسهيلات المادية، والتعلم المتخصص، وبحوث التسويق.

2- **عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المؤسسة:** في حالة اعتماد المؤسسة على ميزة واحدة فقط مثل تصميم منتج بأقل تكلفة، أو القدرة على شراء مواد خام رخيصة الثمن فإنه يمكن للمنافسين التغلب على آثار تلك الميزة، أما في حالة تعدد مصادر الميزة فإنه يصعب على المنافسين تقليدها جميعا.

3- **درجة التحسين و التطوير و التجديد المستمر في الميزة** : يجب أن تتحرك المؤسسات نحو خلق مزايا جديدة و بشكل أسرع و قبل قيام المؤسسات المنافسة، بتقليد أو محاكاة الميزة القائمة حاليا، لذا يتطلب الأمر قيام المؤسسات بتغيير المزايا القديمة و خلق مزايا تنافسية جديدة ومن مرتبة مرتفعة .

[1] إيمان العشاب، مرجع سبق ذكره، ص 70.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية في البنوك

يعتمد البنك على جملة من الاستراتيجيات لتمكينه من الريادة في السوق والحفاظ على حصته السوقية وتنميتها، كما تتعدد الاستراتيجيات التنافسية للبنوك، لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم الإستراتيجية البنكية وأنواعها، وإلى الاستراتيجيات التنافسية في البنوك، كما سنتطرق إلى متطلبات زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية البنكية وأنواعها:

الإستراتيجية مستعارة من الحروب والسياسة، وتاريخيا مشتقة من اللفظ اليوناني استراتيجيا، وهو يعني علم وفن قيادة وتوجيه الجيوش، وكلمة الإستراتيجية مستمدة من العمليات العسكرية، وتعني في هذا الإطار تكوين التشكيلات وتوزيع الموارد الحربية بصورة معينة وتحريك الوحدات العسكرية لمواجهة تحركات العدو، أو الخروج من مأزق أو الانقضاض على عدو ومباغتته، أو لتحسين المواقع أو لانتهاز فرص ضعف العدو، ويرتبط مفهوم الإستراتيجية بالحرب وأبعادها، وتكون لكل طرف نظرة يدير بها المعركة ويعرف من خلالها نتائجها، هذه النظرية تحكمها ضوابط موضوعية متعلقة بالمحيط الذي يؤثر مباشرة في المعركة مثل العتاد الحربي ونفسية المحاربين أو غير مباشرة مثل الطقس والتضاريس.

كما استخدمت الإستراتيجية في نظرية الألعاب حيث يقوم اللاعب بوضع إستراتيجية معينة لأخذ القرار في الوقت المناسب ويفكر في جميع احتمالات اللعب لإيجاد حل قبل خصومه[1].

أولاً: تعريف الإستراتيجية: عرّف (مصطفى محمود أبو بكر، 2004) الإستراتيجية بأنها التوجه العام الذي تختاره المؤسسة للتحرك على أساسه من الوضع القائم إلى الوضع المستهدف، ويتم ذلك بناءً على رؤية المؤسسة لإمكانياتها وقدراتها وأسواقها وعملائها[2].

وعُرّفت الإستراتيجية من قبل (ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، 2010) بأنها: مجموع القرارات التي تهدف إلى تحديد مهام ومهن المؤسسة، وميادين النشاط الإستراتيجية التي ستعمل فيها المؤسسة

[1] خالد خالفي، البيئة التسويقية والإستراتيجية التسويقية حالة المؤسسة الوطنية لصناعة العصير والمصبرات ENAUC، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2005، ص54.

[2] مصطفى محمود أبو بكر، المرجع في التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص361.

والعوامل الحرجة التي تسمح لها داخل هذه الميادين بالوصول إلى الأهداف وإمكانية الصمود أمام تأثيرات المحيط (منافسة، زبائن، موردون، منافسين محتملين)[1].

الإستراتيجية حسب *Claude DEMEURE*: هي مجموعة القرارات المتخذة مسبقا من طرف المؤسسة خلال فترة معينة قصد تحقيق الأهداف العامة في ظل المنافسة الاقتصادية السياسية والاجتماعية[2].

ويمكن للإستراتيجية البنكية أن تتميز بثلاث أبعاد غير مستقلة: المهنة بمعنى الزوج زبائن/ منتجات، درجة الخطر وهدف المردودية. تحسين العناصر الثلاثة هذه التي تكون التطور الخاص بالإستراتيجية المناسبة، هذا التحسين يجب أن يحترم مجموعة الضوابط التي تُكوّن إطار تحضير وتنفيذ الإستراتيجية وهي[3]:

- التنظيمات البنكية؛
- وضعية السوق المالية خاصة متطلبات المساهمين لرأس المال؛
- ضغط المنافسة البنكية وغير البنكية.

ثانيا: آلية تحديد وصياغة الإستراتيجية: من المهم صياغة الاستراتيجيات في إطار منهج التفكير الإستراتيجي ومن خلال آلية نظامية تتكون من المراحل التالية[4]:

- مراجعة وتدقيق مخرجات عملية التحليل البيئي والتأكد من صدق وموضوعية ما انتهت إليه من تحديد لنقاط القوة والضعف ومن فرص وتهديدات وقيود، وفرز المخرجات إلى مجموعات نوعية يسهل التعامل معها؛
- تفريغ مخرجات عملية التحليل المساعدة إدارة المؤسسة في تحديد التوجهات التي تخدم رسالتها وأهدافها من جانب، وتحقيق التوافق والمواءمة بين مخرجات عملية التحليل من جانب آخر؛
- تحديد مجموعة من الأسس والمعايير التي على أساسها يتم صياغة البدائل الإستراتيجية وتحليلها وتقويمها والاختيار من بينها؛

[1] ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

[2] Claude DEMEURE, marketing aide mémoire, 5eme édition , édition DALLOZ , France, 2005, p 83.

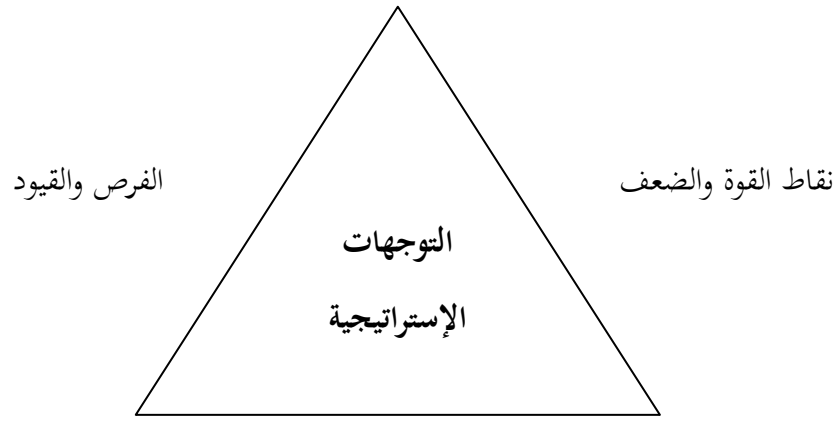
[3] Jacques DARMON, Stratégies Bancaires Et Gestion De Bilan, Edition Economica, Paris, France, 1998, p p 07-08

[4] مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 363-365.

- مراجعة وتحليل الفرضيات الإستراتيجية التي سبق صياغتها على ضوء القضايا والموضوعات التي لم تغطيها نتائج الدراسة والتقويم البيئي، حيث يفترض أن هذه الفرضيات لا بد وأن تنعكس على تحديد الاختيارات الإستراتيجية والمفاضلة بينها؛
- البحث عن البدائل الإستراتيجية المناسبة وذلك من خلال النظر في كيفية التوفيق والمواءمة بين مخرجات عملية التحليل البيئي مع مراعاة الأسس والمعايير التي تم التوصل إليها من خلال مجموعة التساؤلات الإستراتيجية والإجابة عليها؛
- اختيار وتقويم بدائل التوجهات الإستراتيجية والمفاضلة بينها واختيار أكثرها مواءمة لخدمة رسالة المؤسسة وأهدافها ويتم ذلك من خلال تحديد وتقييم الإيجابيات والمآخذ المرتبطة بكل بديل إستراتيجي من البدائل الإستراتيجية الممكنة.

ونورد فيما يلي المخطط رقم (06) لتوضيح الفكرة.

شكل رقم(06): محددات التوجهات الإستراتيجية



الفرضيات الاستراتيجية

المصدر: مصطفى محمود أبو بكر، المرجع في التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 365.

ثالثاً: خطوات الإستراتيجية التنافسية: تعتمد الإستراتيجية التنافسية على الخطوات التالية[1]:

- معرفة القوة التنافسية الموجودة في بيئة الأعمال وترتيبها حسب مدى تهديدها لوضع المؤسسة؛
- تحديد الأهداف الإستراتيجية حيث يتم التركيز عليها واستخدام استراتيجيات المنافسة فيها؛
- تحديد الإستراتيجية المناسبة بحسب إمكانيات وظروف المؤسسة فضلا على أن نظم المعلومات الإستراتيجية تمثل مصدرا جديدا وأساسيا للميزة التنافسية.يعرف نظام المعلومات الإستراتيجية من طرف "*laudon* " بأنه نظام مُحوسَب في أي مستوى تنظيمي يكون قادرا على تغيير الأهداف أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات أو العلاقات البيئية لتمكين المنظمة من الحصول على تقدم تنافسي[2].

رابعاً: أنواع الإستراتيجيات البنكية: توجد ثلاث استراتيجيات تستعملها البنوك وهي الإستراتيجية الهجومية، الإستراتيجية الدفاعية والإستراتيجية الرشادة التسويقية(العقلانية).

1- **الإستراتيجية الهجومية:** وتستخدمها البنوك التي ترغب بأن يكون موقع القيادة ومركز الصدارة في السوق المصرفي، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق التوسع والانتشار والتحكم والسيطرة على السوق المصرفي بشكل يحقق مصالح البنك الحالية والمستقبلية، وتشمل هذه الإستراتيجية على استراتيجيات فرعية تتمثل في[3]:

- **إستراتيجية التوسع الجغرافي:** وتعني توسيع شبكة الفروع العاملة في مجال تقديم الخدمات البنكية ونشرها؛
- **إستراتيجية اختيار السواق:** وتهدف هذه الإستراتيجية إلى منافسة البنوك الأخرى بجذب عملائهم والعمل على الحصول على نصيب من حصتها السوقية، إضافة إلى جذب عملاء جدد في السوق الذي يعمل فيه البنك حاليا؛
- **إستراتيجية السوق الجديدة:** وتهدف إلى جذب زبائن من أسواق جديدة لم يكن البنك مهتما بها من قبل عن طريق تنمية السوق وفتح الفروع الجديدة لدى العملاء المرتقبين؛
- **إستراتيجية قيادة السوق:** تستعمل هذه الإستراتيجية البنوك ذات الحجم الكبير، والتي تستطيع أن تؤثر

[1] عماد سفر سالمان، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] حسن علي الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] عماري جمعي، التسويق المصرفي في المؤسسة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص ص 44-45.

في السوق المصرفي، والقادرة على التأقلم مع ردود أفعال البنوك الأخرى المنافسة له؛

- **إستراتيجية التحدي:** وتعني هذه الإستراتيجية القيام بتحدي البنك الرائد في السوق المصرفي بهدف الحصول على حصة سوقية؛
- **إستراتيجية الهيمنة البنكية:** وتهدف لتحقيق التحكم والسيطرة الكاملة على السوق البنكي عن طريق تكوين تكتلات بنكية أو تحالفات لحماية المصالح المشتركة للبنوك؛
- **إستراتيجية المنتجات الإبتكارية الجديدة:** تتطلب هذه الإستراتيجية توفر البنك على أجهزة وهياكل وكفاءات بحث متطورة تستطيع التفوق بتقديم الأفكار والخدمات الجديدة في مجال العمل البنكي؛
- **إستراتيجية صناعة الفرص والعملاء والأسواق:** وترتكز على قيام البنك بصناعة السوق وتكوين عملاء في هذه الأسواق والتحكم الكامل في إشباع حاجياتهم.

2- الإستراتيجية الدفاعية: حسب هذه الإستراتيجية فإن البنك يتخذ تقنية الدفاع عن حصته السوقية، وذلك عن طريق التعريف بالبرامج أو الخدمات البنكية الجديدة التي لها سمات مميزة كما أن هذه الاستراتيجيات تتفادى الدخول في مواجهة مع البنوك القائدة ولا تكون سباقة في تطبيق أي نظام بنكي جديد إلا إذا ثبت فعلا نجاعته وربحيته، وتنقسم هذه الإستراتيجية إلى الاستراتيجيات الفرعية التالية[1]:

- **إستراتيجية التبعية السوقية:** تبنِّي هذه الإستراتيجية يدل على القبول بالوضع الحالي وأن البنك لا يتحدى قائد السوق، ويحاول الإبقاء على حصته السوقية بإستراتيجية تهدف إلى الحفاظ على العملاء، وكسب حصص من الجدد، هذه الإستراتيجية يفترض أن تنفذ أو تتم باستغلال مجموعة أهداف سوقية، يتمكن البنك من خلالها من الحصول على ميزة استثنائية صريحة، وتعتمد هذه الإستراتيجية على فن التبعية المطلقة سواء كانت تبعيَّة اتجاهات تسويقية ناجحة أو ثبت نجاح تطبيقها في السوق البنكي أو تبعية بنوك قائدة قامت بعمل تسويقي معين ومن ثم يقوم البنك بإتباعها؛
- **إستراتيجية المحراب السوقي:** يقوم البنك المتبني لهذه الإستراتيجية باختيار أحد البنوك الناجحة العاملة فعلا في السوق البنكي، والإقتداء بها والسير على نهجه وإتباع خطواته وسياساته وتقليده إلى حد بعيد سواءً في تصميم مزيج الخدمات البنكية التي يقدمها البنك أو في سياسته التسويقية التي يستخدمها لجذب العملاء. وتطبق هذه الإستراتيجية من طرف البنوك الصغيرة الحجم التي تكون مصالحها واهتماماتها تابعة للمصالح الخاصة للبنوك كبيرة الحجم، وغالبا ما تكون أحد البنوك المشتركة التي تساهم

[1] رابح عرابة، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.

فيها البنوك الكبيرة القائدة ومن ثم تقوم بدراسة وتحليل الاستراتيجيات التي سبق وأن استخدمتها البنوك الرائدة، ومعرفة أكثرها ربحية وتطبيقها وأكثرها تكلفة وتجنبها والابتعاد عنها ومن ثم تصبح الإستراتيجية أكثر أمنا بالنسبة للبنوك الصغيرة وأكثرها ربحية في الوقت نفسه.

3- **استراتجيات الرشادة التسويقية**: ظهرت هذه الإستراتيجية نتيجة المتغيرات السريعة الحركة، والمتزايدة الكثافة، سواء في السوق البنكي المحلي أو الأسواق البنكية العالمية، واشتداد حركة المعاملات في ظل مناخ متغير ومتقلب، ووفقا للأوضاع الاقتصادية العامة، أو الأوضاع الاقتصادية الخاصة بدورة الأعمال، لذا وجدت بعض البنوك صغيرة الحجم نفسها في حاجة إلى تطبيق استراتيجيات الرشادة التسويقية والتي تنقسم إلى[1]:

- **إستراتجية تخفيض التكلفة**:تقوم على إجراء خفض لكافة عناصر التكلفة التي يتحملها البنك نتيجة قيامه بتقديم خدماته البنكية إلى عملاءه، في محاولة منه تجنب انفجار أزمة تكاليف؛
- **إستراتجية تعظيم الربح**:وتقوم على:
  - ✓ التوسع في العمليات ذات الربحية المرتفعة؛
  - ✓ تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات التي يحقق من خلالها البنك أرباحا مرتفعة؛
  - ✓ تطبيق الأنظمة البنكية الحديثة التي تقلل من الاعتماد على العمالة البشرية.

وعلى هذا الأساس فإن البنك يتبنى[2]:

- ❖ الإستراتيجية الهجومية عندما يتعلق الأمر باختراق أسواق في مناطق جديدة، التوسع في المواقع الحالية، إدخال منتجات وخدمات جديدة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال صناعة الخدمات وتقديمها؛
- ❖ الإستراتيجية الدفاعية عندما يتعلق الأمر بالمحافظة على الوضعية الحالية للبنك، من خلال كسب ولاء العملاء الحاليين والمحافظة على الحصة السوقية الحالية، من خلال تتبع وتقليد البنوك الرائدة وأيضا التركيز على عملاء معينين؛
- ❖ إستراتيجية الرشادة التسويقية التي يتم التركيز من خلالها على تخفيض بعض عناصر التكاليف، وذلك بالانسحاب من الأنشطة ذات العوائد الضعيفة أو غلق الفروع البنكية المكلفة.

[1] محسن احمد الخضيري، التسويق المصرفي، إيتراك للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 339-340.

[2] رابح عرابة، مرجع سبق ذكره، ص115.

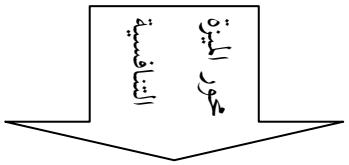
المطلب الثاني: الاستراتيجيات التنافسية في البنوك

يندرج تحت عنصر الميزة ثلاثة محاور أساسية هي التكلفة والجودة والسعر، حيث يمكن للبنوك أن تكون لها ميزة تنافسية في أحد تلك المحاور أو كلها إما عن طريق قدرتها الايجابية بتوافر إمكانيات تحقيق هذه الميزة (نقطة قوة موجودة بالفعل لدى البنك)، وإما عن طريق قدرتها على الحصول على تلك الميزة. واختيار الإستراتيجية الملائمة في هذا المجال لا يتوقف على محور الميزة التنافسية فقط، ولكن على الهدف الإستراتيجي للبنك بالنسبة لنطاق السوق، والمقصود بذلك هو ما إذا كان البنك يستهدف السوق كله أو قطاع معين منه، ويمكن الربط بين محاور الميزة التنافسية والسوق المستهدف في المصفوفة التالية بغرض عرض نوعية الإستراتيجيات المختلفة المتاحة أمام البنك[1].

[1] زيدان محمد، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، تاريخ التحميل 2013/07/26، على الموقع: www.sarambite.com

ونوضح ذلك من خلال المنحنى التالي رقم (07).

شكل رقم (07): البدائل الإستراتيجية في حالة الميزة التنافسية



التكلفة الجودة السعر

القطاع كله

الهدف الإستراتيجي

إستراتيجية قيادة التكلفة	إستراتيجية التمايز	إستراتيجية القيادة السعرية
إستراتيجية التركيز على التكلفة	إستراتيجية التركيز على الجودة	إستراتيجية التركيز على السعر

قطاع معين

المصدر: زيدان محمد، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، تاريخ التحميل 2013/07/26، ص 9-10، على الموقع: www.sarambite.com

1- **إستراتيجية قيادة التكاليف**: يركز البنك من خلال هذه الإستراتيجية على ترشيد تكاليف إنتاج وتسويق الخدمات، حتى يمكنها اكتساب ميزة تنافسية عن طريق تخفيض أسعار خدماتها عن أسعار خدمات البنوك المنافسة، بإتباع البنك هذه الإستراتيجية يجد المنافسون أنفسهم مضطرين إلى خفض تكاليفهم على مستوى الجودة لمجاراة البنك سعريا ومن ثم يصبح البنك قائدا في نشاطه بسبب تميز تكاليفه[1].

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أقل تكلفة مقارنة مع المنافسين، ويتطلب تحقيق هذه الإستراتيجية توفر الشروط التالية[2]:

[1] زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] بن نافلة قدور، عرابة رابح، مرجع سبق ذكره، ص ص520-521.

- وجود طلب مرن للسعر لأن أي تخفيض في السعر مع المحافظة على الجودة يؤدي إلى زيادة مشتريات المستهلكين للسلعة؛
- نمطية السلعة المقدمة؛
- عدم وجود طرق كثيرة لتمييز المنتج؛

بالإضافة إلى معدات إنتاجية ذات كفاءة عالية والاستمرار في تخفيض تكاليف الإنتاج المباشرة والحصول على المواد الأولية بأسعار تنافسية.

2- **إستراتيجية التميز:** هي إستراتيجية البحث عن التميز أو الانفراد بخصائص استثنائية في ميدان الصناعة، وتكون ذات قيمة كبيرة للمشتري والتميز بخدمات ما بعد البيع، وتتجه المؤسسة إلى هذه الإستراتيجية من أجل أن تبدو متميزة عن منافسيها، إذ تسعى لتهيئة فروق تميز عروضها المقدمة للعملاء لتهيئ عروضا جديدة تشمل منتجات كسلع وخدمات، إضافة لخدمات مكملة مثل جوائز خاصة للعملاء لكسب ولاء العملاء للمؤسسة ومنتجاتها وسبل راحة العملاء[1]. وتتمثل أهم مجالات التميز التي تحقق ميزة تنافسية أفضل ولمدة أطول في[2]:

- التميز على أساس التفوق الفني؛
- التميز على أساس الجودة؛
- التمييز على أساس تقديم خدمات مساعدة أكبر للمستهلك؛
- التمييز على أساس تقديم المنتج قيمة أكبر للعميل نظير المبلغ المدفوع فيه.

3- **إستراتيجية الريادة السعرية:** تمزج هذه الإستراتيجية بين التفوق في التكلفة والمنافسة السعرية وهذه إستراتيجية يمكن تأسيسها بطريقتين هما[3]:

- **الطريقة الأولى التركيز:** تصمم إستراتيجية التركيز لمساعدة المؤسسة على استهداف فئة عملاء معينة داخل الصناعة على عكس إستراتيجيتي قيادة التكاليف والتمييز التي تصمم من أجل سوق أوسع أو على مستوى الصناعة ككل فإن إستراتيجية التركيز تهدف إلى فئة ذات وضع معين من العملاء، ويمكن

[1] زنيبي فريدة، شيشة نوال، دور التحالفات الإستراتيجية في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، ص7.

[2] سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص 238.

[3] محمد بن عبد الله عوض، إستراتيجيات التسويق التنافسية إطار جديد لمفهوم قديم، الملتقى الأول حول التسويق في الوطن العربي(الواقع والآفاق التطوير)، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 15-2002/10/16، ص 12.

أن تكون هذه الفئات مجموعة مشترين محددين أو قسم صغير من خط الإنتاج. تتمثل الفكرة الأساسية وراء فكرة إستراتيجية التركيز في تخصص أنشطة المؤسسة بطرق لا تستطيع المؤسسات الأخرى ذات خطوط الإنتاج العريضة أن تمارسها أيضا. وتستطيع المؤسسة تبني إستراتيجية التركيز بإحدى الطريقتين التاليتين[1]:

- ✓ يمكنها أن تتبنى التركيز القائم على التكاليف لخدمة فئة أو قسم معين في السوق؛
- ✓ أن تتبنى التركيز القائم على التمييز.

- **الطريقة الثانية** أن تنظر إلى المنافسة من خلال إتباع إستراتيجية التبعية السعرية بدلا من القيادة السعرية، ويأتي عدم التركيز هنا على تحقيق الريادة بناءً على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق موقع الريادة[2].

ثانياً: الاستراتيجيات التنافسية في البنوك: يمكن للإستراتيجية التنافسية إيصال البنك إلى اكتساب مهارات وأسواق ومزايا تجعلها تتفوق على منافسيها، وربح حصص سوقية وزبائن إضافيين، ويظهر ذلك جليا من خلال تعريف إستراتيجية التنافس على أنها: مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية متواصلة ومستمرة عن المنافسين. وللإستراتيجية التنافسية علاقة وطيدة بالميزة التنافسية وأحد مقوماتها حيث نجد أن إستراتيجية التنافس تتحدد من خلال ثلاث مكونات أساسية هي[3]:

- **طريقة التنافس:** إستراتيجية المنتج، إستراتيجية الموقع، إستراتيجية التسعير، إستراتيجية التوزيع؛
- **وحدة التنافس:** تتضمن اختيار ميدان التنافس والأسواق والمنافسين؛
- **أساس التنافس:** وتشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى البنك والتي تُعتبر أساس الميزة التنافسية والأداء في الأجل الطويل.

وتقسم الاستراتيجيات التنافسية إلى أربع أنواع هي إستراتيجية الرائد، إستراتيجية المتحدي، إستراتيجية التابع وإستراتيجية المتخصص.

[1] بتس ديفيد لى، ترجمة عبد الحكم الخزامى، الإدارة الإستراتيجية بناء الميزة التنافسية، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 343-344.

[2] محمد بن عبد الله عوض، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] مطاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص125.

1- إستراتيجية الرائد: المؤسسة الرائدة هي المؤسسة المسيطرة على السوق، والتي تقوم ببحوث من أجل التطير المستمر لمنتجاتها وخدماتها، وتتميز بمجموعة من الخصائص منها: ارتفاع معدلات الطلب على منتجاتها، كما تقوم بتطوير علاماتها وأيضا القيام بالاختراعات.

ويتميز الرائد بالعديد من الخصائص تتمثل في امتلاكه الحصة الأكبر في السوق الكلي وفي أغلب الأحيان يقود المؤسسات في نفس النشاط إلى أي تغيير في الأسعار أو تعديل أو تقديم منتجات جديدة وتطوير قنوات التوزيع، كما تكون المؤسسة الرائد عرضة للهجمات من المؤسسات المنافسة خاصة المتحدية منها كما تكون منتجاتها عرضة للتقليد. ويتمثل الهدف الأساسي للمؤسسة الرائد في البقاء في المرتبة الأولى لذا يجب عليها القيام ب[1]:

- زيادة الطلب على المنتجات بإيجاد مستهلكين جدد، ويتم زيادة الطلب الإجمالي لدى السوق الكلي الذي يحققه الرائد من خلال إتباع ثلاث استراتيجيات فرعية تتمثل في إيجاد مستهلكين جدد، إيجاد استعمالات جديدة للمنتج أو زيادة معدلات الاستخدام بإقناع المستهلك بزيادة استعمال السلعة بكميات أكبر؛
- حماية الحصة السوقية: يجب على الرائد الدفاع عن حصته السوقية الحالية والعمل على توسيعها أمام المنافسين، كما يجب على الرائد استيعاب ردود أفعال المنافسين الذين يسعون للاستيلاء على حصته السوقية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة هجمات المنافسين ومن بينها:

✓ معالجة نقاط الضعف التي يعتبرها المنافسون فرصا لهم ومواجهة نقاط الضعف التي يعانون منها؛
✓ اختيار الطريق الأفضل لشن هجوم والتوجه نحو تجديد المنتجات وابتكارها؛
✓ على المؤسسة الرائد أن تبقى في حالة استعداد لأي هجوم، كما يجب عليها عدم ترك أي ثغرة يمكن أن تشكل تهديدا لها في المستقبل؛
✓ عليها تقديم منتجات جديدة وتحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين وتطوير قنوات التوزيع؛
✓ زيادة الحصة السوقية حيث هناك علاقة طردية بين الربحية والحصة السوقية لذا فإن الرائد يعمل من أجل تحسين الربحية ويكون ذلك عن طريق الإستراتيجية الهجومية أو الإستراتيجية الدفاعية، استخدام الإستراتيجية الهجومية يكون عن طريق تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو استخدام قنوات توزيع

[1] خالد خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص124-126.

جديدة، أما الإستراتيجية الدفاعية فتكون بإستراتيجية المواجهة باستخدام وسائل ترويج مرتفعة التكاليف أو الدخول في حرب الأسعار للتأثير على المنافسة في السوق.

2- **إستراتيجية المتحدي:** كل مؤسسة تحمل المرتبة الثانية، الثالثة والرابعة في السوق تكون في وضعية المتحدي، حيث تقوم باختيار الهدف الذي يتمثل في رفع الحصة السوقية على حساب المنافسين الآخرين، وذلك باستعمال عدة طرق كمجابهة الرائد لانتزاع البعض من حصته أو مهاجمة المنافسين الذين لهم نفس المستوى معها، ومحاولة إقصائهم أو الهجوم على أي جانب في القطاع، حيث يكون المنافس ضعيفا فيه. وتعتمد المؤسسة المتحدية في مهاجمتها للمنافسين على ما يلي[1]:

- **تخفيض السعر:** تقوم المؤسسة المتحدية بعرض نفس المنتج الذي ينتجه الرائد و بسعر أقل؛
- **البحث عن الرفاهية:** تتمثل في إدخال منتج ذو جودة عالية وسعر مرتفع؛
- **تنويع المنتجات:** تقوم المؤسسة المتحدية على مواجهة المؤسسة الرائدة بالاعتماد على تنويع الأذواق و التصاميم للمنتجات المعروضة؛
- **الابتكار:** تعمل المؤسسة المتحدية على أن تسبق المؤسسة الرائدة في مجال الابتكار التكنولوجي والتجاري؛
- **تحسين الخدمة:** تقوم المؤسسة المتحدية بتحسين الخدمات و تقديمها للزبون بنفس السعر السابق.

3- **إستراتيجية التابع:** تكون في الحالة المؤسسة في وضعية المتحدي لكنها لا تختار الهجوم على المؤسسة الرائدة، وذلك انطلاقا من تحليل نقاط القوة وإمكانية ردود أفعال المؤسسة الرائدة، في هذه الحالة تعمل المؤسسة على الحفاظ على وضعيتها في السوق عن طريق الاحتفاظ بعملائها وولائهم لها وعليها أن تتابع حركات السوق وكل الظواهر والتغيرات الجديدة[2].

4- **إستراتيجية المتخصص:** توجد مؤسسات تسعى للحصول على حصة صغيرة من السوق بحيث تتخصص في مجال معين، وتوجه كل جهودها إليه عن طريق تعريف المنتج وكل عناصر المزيج التسويقي للزبائن. ولتحقق المؤسسة النجاح بتخصصها في مجال معين يجب أن يتميز المجال بالخصائص التالية[3]:

- أن يكون ذو حجم كاف بالنسبة للقدرة الشرائية؛

---

[1] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص48.

[2] نفس المرجع، ص48.

[3] بن نافلة قدور، عرابة رابح، مرجع يبق ذكره، ص 519.

- أن يحتوي على طاقة نمو كبيرة؛
- أن يكون مجالا مهملا من طرف المنافسين؛
- إمكانية الدفاع عنه في حالة الهجوم عليه.

المطلب الثالث: متطلبات زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية

تتمثل متطلبات زيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية في:

1- مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في العمل البنكي: من ضمن الأولويات الأساسية للوصول إلى تحسين أداء البنوك هو مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في السوق البنكي، لذا حاولت السلطات المعنية إدخال تغيرات شاملة على المنظومة البنكية، من أجل التلاؤم مع المحيط الاقتصادي الدولي، من خلال تقديم خدمات متميزة للوصول إلى تحقيق أكبر إشباع للمستهلكين. ومن هذه المتغيرات:

- انخفاض تكلفة التشغيل لاسيما التكلفة الحقيقية للمدفوعات فضلا عن تقليص استخدام النقود؛
- تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية، مثل بطاقات الائتمان والشيكات الالكترونية والنقود الالكترونية؛
- تحرير العملاء من قيود المكان والزمان وظهور الخدمات المصرفية المنزلية.

وتبعا لذلك، قام بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية والاشتراك مع البنوك بتطوير وتحديث أنظمة الدفع وتدعيم البنية التحتية في مجال الاتصالات الالكترونية المرتبطة بذلك. حيث بدأت أنظمة الدفع العصرية ذات الفعالية والشفافية في التشغيل عام 2006، ودخل نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل في الإنتاج في فيفري 2006، ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة في ماي 2006. كما تم ربط نظام التسليم مقابل تسوية السندات مع نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ،كما تم تعميم استخدام البطاقات البنكية فتم إبرام اتفاقية بين شركة الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك *SATIM* والشركة الفرنسية *IDS* لتركيب الموزعات الآلية للأوراق *DAB*[1].

2- الاهتمام بالموارد البشرية: يفترض التطور الكبير الذي يشهده القطاع البنكي خاصة التكنولوجي نوعا جديدا من الموارد البشرية، حيث يتطلب المزيد من المعارف التقنية والعلمية والخبرات والمهارات، لضمان تقديم

[1] رابح عرابة، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-244.

صورة جيدة للبنك، من خلال تسهيل انسياب خدماته للعملاء، ويتم تأهيل وتنمية العنصر البشري في المنظومة البنكية من خلال[1]:

- إخضاع اليد العاملة لدورات تدريبية بغرض تحسين مستواها، وإعدادها لمتطلبات العمل الذي ستقوم به، إلى جانب إشراكها في ندوات خاصة بالبنوك سواءً داخل أو خارج الوطن، والاستعانة بالبنوك الكبرى التي تملك الخبرة لتدريب الإطارات البنكية على استخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- الرفع من كفاءة العاملين والاهتمام بالموظفين الذين لديهم اتصال مباشر بالعملاء بحيث يجب أن يتمتع هذا النوع من الموظفين، بالمعرفة الجيدة بالخدمات التي يقدمها البنك وخصائصها وأهداف المخطط التسويقي والوسائل المستعملة لتحقيقه، وأن يحصلوا على تكوينات متعلقة بترويج المبيعات، ويتميزون باللباقة والسلوك اللائق باستقبال العملاء وتحين الانطباع عن البنك لدى العميل؛
- تدريب موظفي البنك على تسهيل الإجراءات الإدارية والتعامل مع نظم المعلومات المتطورة.

وبدأت البنوك الجزائرية بالاهتمام بالعنصر البشري لتأهيل وتكوين الموظفين مهما كان منصبهم الوظيفي، فتحسين أداء الموارد البشرية يؤدي إلى تحسين نوعية وأداء الخدمات التي يقدمونها إلى العملاء. كما أن هذه البنوك تعاني من تدني مخصصات ميزانيات التدريب والتكوين للموظفين ما يؤثر سلبا على تطوير مهارات العنصر البشري في البنك[2].

3- تطوير الخدمات البنكية والتوسع في تقديم الخدمات البنكية الالكترونية: حتى تفرض البنوك الجزائرية نفسها في مواجهة المنافسة الشديدة بعد الانفتاح المالي، يجب عليها أن تطور خدماتها البنكية المقدمة للعملاء والاتجاه إلى تقديم خدمات بنكية حديثة كالمشتقات المالية والتوريق، لأن التعامل مع هذا النوع من الأدوات المالية يعتبر من مميزات التطور في الأسواق المالية الدولية، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المشتقات المالية في تغطية مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم، وزيادة تنويع إيرادات المؤسسات المالية المتعاملة فيها، حيث تتجه البنوك وبشكل متزايد في كثير من الدول إلى البحث عن مصادر جديدة للدخل من خلال التعامل في المشتقات المالية.

[1] آسيا سعدان، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 138-139.

ويمكن للبنوك الجزائرية تطوير خدماتها البنكية من خلال التوجه إلى تبني مفهوم البنوك الشاملة والاندماج في كيانات تكون قادرة على الصمود في وجه المنافسة الكبيرة إضافة إلى التوسع في تقديم الخدمات الالكترونية[1].

وتتمثل مصادر تطوير الخدمات البنكية في مصادر داخلية وأخرى خارجية[2]:

أ. **المصادر الداخلية**: تتمثل في:

- ✓ إدارة التسويق من خلال الدراسات التحليلية لكل من السوق واحتياجات العملاء وأساليب تقديم الخدمات البنكية؛
- ✓ إدارة البحوث والتطوير بالبنك؛
- ✓ مديرو البنك من خلال اقتراحات تطوير الخدمات البنكية والموظفون نتيجة للعلاقة بينهم وبين العملاء.

ب. **المصادر الخارجية**: تظم المصادر التي تقوم بتقديم أفكار، أراء وتعليقات أو انتقادات يكون من شأنها تطوير الخدمة البنكية، وأهم مصادرها زبائن البنك، البنوك المنافسة، معاهد البحث العلمي وشركات البحوث الخارجية.

4- **تطوير التسويق البنكي**: التسويق البنكي حسب ما عرفه ناجي المعلا هو مجموع الأنشطة المتخصصة والمتكاملة، التي توجه من خلالها موارد البنك نحو تحقيق مستويات أعلى من الإشباع لحاجات العملاء الحالية والمستقبلية، والتي تشكل فرصا تسويقية سانحة لكل من البنك والمستهلك الخدمة المصرفية[3].

وتعود مبررات تطبيق التسويق بالبنوك إلى جملة من الاعتبارات هي[4]:

- زيادة كفاءة أداء خدمات البنوك الحالية أو استحداث خدمات جديدة من خلال فروع البنك القائمة بناءً على رغبات العملاء؛
- أن سوق الخدمات البنكية هو سوق يتميز بزيادة العرض على الطلب وسيطرة العميل على المتغيرات المتحكمة في هذا السوق ومن ثم توجد حرية نسبية لدى العميل في المفاضلة بين البنوك وبين الخدمات

[1] لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[2] كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، شلف، 14-2004/12/15، ص 378.

[3] معاربي فريدة، جودة الخدمات المصرفية وعلاقتها بتنافسية البنوك في ظل إدارة الجودة الشاملة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة باتنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص 10.

[4] زيدان محمد، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية، مجلة الباحث، العدد 02، شلف، الجزائر، 2003، ص ص 9-10.

المعروضة، لذا من الضروري على البنك أن يبحث عن أكثر الخدمات قبولا لدى العملاء وإقناعهم بالتعامل معها؛

– التغيرات المستمرة في بيئة البنك التي تتنافس فيها وتغير حاجات العملاء لذا فحاجته للنقود والائتمان تتغير، وظهور احتياجات جديدة بمرور الوقت نتيجة التطورات التكنولوجية، لذا يجب على إدارة البنك الاقتناع بفلسفة التسويق؛

– التسويق يساعد على ترشيد قرارات الإدارة فهو يؤدي إلى تحقيق معرفة أفضل بقطاعات السوق والتعرف على طبيعته وأبعاده واحتياجات المتعاملين فيه وهو ما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتنمية وتطوير سوق الخدمات البنكية؛

– البنوك التي تستخدم التسويق تكون أكثر استعدادا لمواجهة منافسة البنوك الأخرى.

وتُجمع الدراسات الخاصة بواقع الممارسة التسويقية في البنوك الجزائرية أن تطبيق التسويق في البنوك الجزائرية لم يرتق إلى المستوى المطلوب، وينظر إليه نظرة ثانوية وهامشية، وأن معظم البنوك الجزائرية لم تُعط أهمية إلى الوظيفة التسويقية ضمن الوظائف الرئيسية للبنك، ونجد أن الوظيفة التسويقية بها غير محددة بشكل واضح في هيكلها التنظيمي[1].

5– مواكبة المعايير الدولية: شهدت البنوك تطورات هائلة، ما فرض على صانعي السياسة البنكية والمؤسسات الدولية على وضع معايير وقواعد تهدف إلى تحقيق السلامة البنكية الدولية، لذا فإن البنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة هذه القواعد في إطار سعيها إلى تنويع خدماتها وتطويرها، لتصبح في مستوى الخدمات المقدمة في القطاع. ومن أهم **المجالات** التي يجب مواكبتها نجد[2]:

– **تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك:** تسعى البنوك الجزائرية إلى وضع ضوابط ومحددات لمنح القروض تفاديا لأزمات السيولة التي عرفتها الفترة الأخيرة نتيجة ثقل المحافظ بالديون المشكوك في تحصيلها؛

[1] بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 302.

[2] زيدان محمد، دريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، شلف، 14-2004/12/15، ص 418.

- **تقوية قاعدة رأس مال البنوك:** تحتل قضية قاعدة رأس المال أهمية متزايدة باعتبارها صمام أمان في مواجهة الصدمات والأزمات بالإضافة إلى أهميتها في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته[1]. وبنك الجزائر ألزم كافة البنوك العاملة في الجزائر على رفع رأسمالها إلى 10 مليار دينار ابتداءً من 2008/12/23.

6- **تفعيل دور الدولة والبنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي:** يعد تطوير الجهاز البنكي مسألة مصيرية مستقبلا في الاقتصاد الجزائري لذا فإنه لا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة ومؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي لذا ينبغي القيام ب[2]:

- تهيئة المناخ التشريعي ليتماشى والمتغيرات على الساحة البنكية في ظل العولمة والتحرير الاقتصادي من خلال إصدار قانون موحد للبنوك الذي يهدف إلى ضمان سلامة أداء الجهاز البنكي ومسايرة الاتجاهات العالمية على نحوٍ يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية؛
- سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية وتطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي والبنوك ليتلاءم مع المخاطر التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل التكنولوجيا الحديثة ؛
- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك؛
- تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار.

7- **تحديث نظم الإدارة والسياسات البنكية:** لدعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية يجب إدخال المفاهيم التسييرية الحديثة كمفهوم إدارة الجودة الشاملة والاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي الذي يعطي للبنك القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة المتغيرة باستمرار[3].

[1] بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مرجع سبق ذكره، ص269.

[2] معطي الله خير الدين، بوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، شلف، 14-2004/12/15، ص ص 204-205.

[3] بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 305.

خلاصة

تعتبر التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية التي صاحبت العولمة المالية وظهور التكنولوجيات الحديثة، من أهم الأسباب التي أدت إلى شدة المنافسة في السوق، فكل بنك يسعى إلى امتلاك مزايا تنافسية تمكنه من جذب عملاء جدد وزيادة حصته السوقية، وتضعه في موضع ريادي قادر على المواجهة والصمود والبقاء في السوق أمام المنافسين، فالبنك يستعمل عدة وسائل في منافسة بنوك أخرى منها رأس المال، استعمال التكنولوجيا وحسن المعاملة.

وتحقق المزايا التنافسية للبنوك التفوق والأفضلية على المنافسين الآخرين، وتبني البنوك ميزاتها التنافسية باستعمال وسائل منها التكنولوجيا المتطورة والضغط على التكاليف، كما تبنى الميزة التنافسية على اختلاف وتؤسس على المدى الطويل، وتكون مركزة جغرافيا، وحتى تكون الميزة التنافسية فعالة لابد أن تكون حاسمة ومستمرة ويصعب تقليدها من طرف المنافسين.

ولكي يحقق البنك أهدافه يعتمد على استراتيجيات معينة حسب وضعه منها الإستراتيجية الهجومية، الإستراتيجية الدفاعية واستراتيجيات الرشادة التسويقية، كما يستعمل البنك استراتيجيات تنافسية تتمثل في إستراتيجية الرائد والمتحدي، التابع والمتخصص. وأما عن متطلبات زيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية فهي عديدة نجد منها استعمال التكنولوجيات الحديثة، الاهتمام بالموارد البشرية وتطوير التسويق المصرفي ومواكبة المعايير الدولية. ومن هنا يمكن القول بأن الميزة التنافسية تجعل البنك يكون أكثر أداء. لذا سنتطرق من خلال الفصل الموالي إلى تحليل القوائم المالية لمجوعة من البنوك لمعرفة أدائها وتنافسيتها.

الفصل الرابع

دراسة تحليلية حول تقييم أداء وتنافسية البنوك في عينة الدراسة

تمهيد

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك بتحسين أدائها من خلال زيادة عوائدها والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها، حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد في ظل انفتاح الأسواق العالمية.

وقامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات من أجل الأوضاع الراهنة وتمكين البنوك من أداء مهامها بشكل صحيح ووفق أطر قانونية وتنظيمية ملائمة، وتقوم البنوك بالتحليل العمودي والأفقي لقوائمها قصد الكشف عن مختلف التغيرات التي تحدث بها ومعرفة أسبابها.

كما تعتمد البنوك على النسب المالية لمعرفة وتقييم أدائها ومعرفة مدى كفاءتها وقدرتها على التحكم في التكاليف، ومن ثم زيادة كفاءتها وفعاليتها. وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة تحليلية حول تقييم أداء وتنافسية البنوك العمومية، وقد اقتصرت دراستي على بنكين عموميين هما البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك نظراً لنقص المعلومات.

وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- **نشأة ومهام البنوك العمومية المعتمدة في الجزائر**
- **تحليل أداء البنوك العمومية باستخدام القوائم المالية**
- **تقييم أداء البنوك باستخدام النسب المالية**

المبحث الأول: نشأة ومهام البنوك العمومية المعتمدة في الجزائر

يوجد نوعان من البنوك في الجزائر، هي البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وقد نشأت البنوك العمومية للقيام بمجموعة من المهام لتحقيق جملة الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتنشط في الجزائر ستة بنوك عمومية والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث، وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري الخارجي، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

المطلب الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية

يعمل كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية على تطوير الاقتصاد كل في مجال تخصصه، حيث أن كل بنك يقوم بمهام معينة قصد تحقيق أهدافه.

أولاً: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1. **تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** هو مؤسسة مالية عمومية تأسست في 13 مارس1982، برأسمال يقدر ب 33000000000 دينار جزائري ويتكون من حوالي 293 وكالة و39 مديرية إقليمية ويتمثل دوره الأساسي في تطوير القطاع الفلاحي وترقية الريف[1].
2. **مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة من المهام تتمثل في:

- تنفيذ العمليات البنكية والإعتمادات المالية المختلفة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية، الصناعة الغذائية والحرف؛
- إنتاج خدمات بنكية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

[1] http://www.badr-bank.dz/index.php?id=presentation.

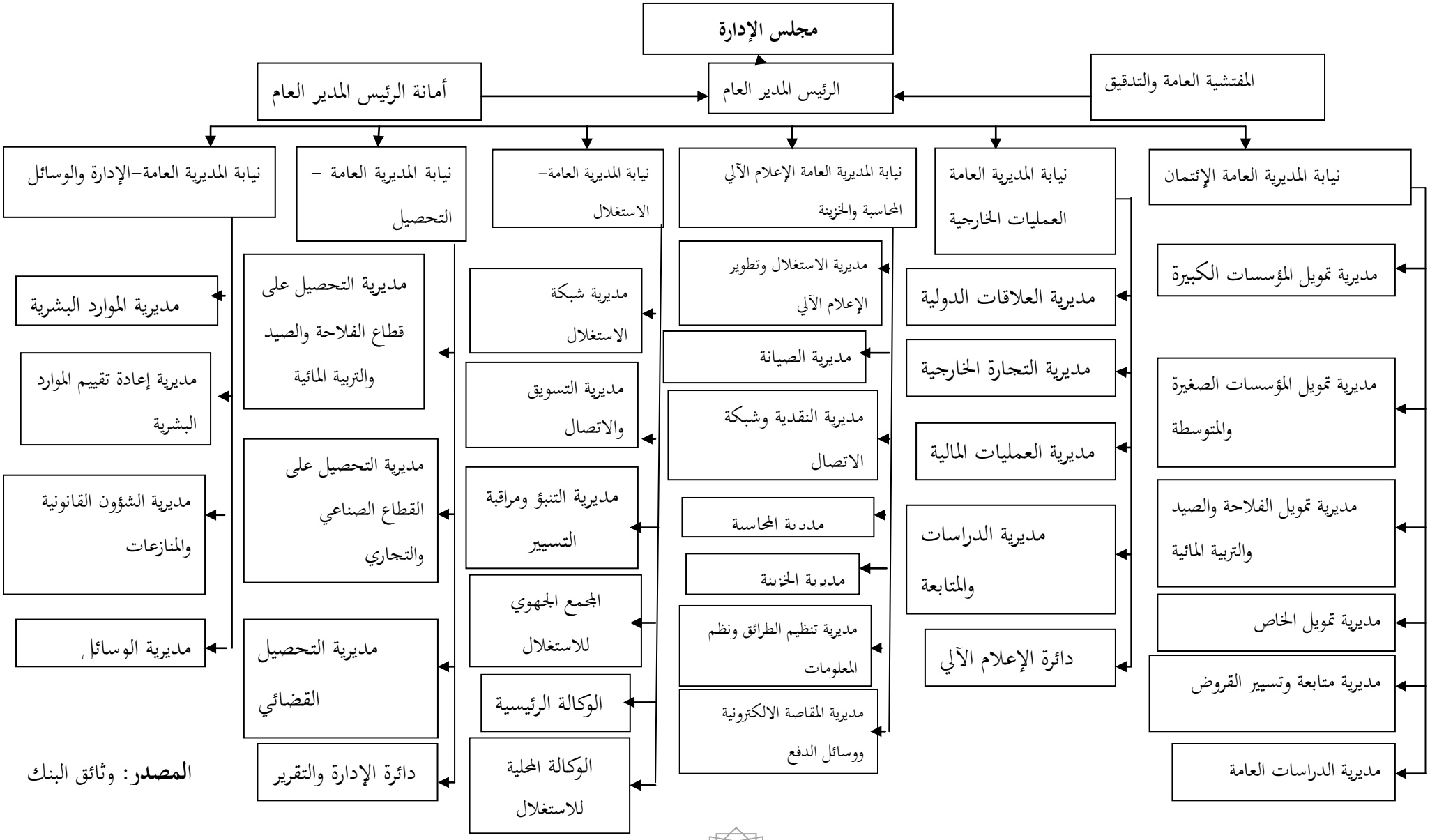
3. **أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تتمثل أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في[2]:

- الرفع من حجم الموارد والحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في مجالات الائتمان المختلفة والمربحة في إطار القوانين المعمول بها؛
- التسيير الصارم لسيولة البنك بالعملة الوطنية والأجنبية؛
- ضمان التطور المتجانس للبنك في مختلف مجالات النشاط التي يهتم بها البنك؛
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛
- التوسيع من شبكة البنك وتطوير معاملاته النقدية؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات والعلاقات مع العملاء؛
- الحصول على أكبر حصة سوقية؛
- تطوير العمل البنكي قصد الحصول على أقصى ربح ممكن.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

[2] مخلوفي عبد الرزاق، تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2013/2012، ص ص 119-120.

شكل رقم (08) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق البنك

ثانياً: نشاطات ومهام بنك التنمية المحلية

أُنشئ في إطار التنمية المحلية للوطن بموجب المرسوم رقم 85/86 المؤرخ في 30 أفريل 1985 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19، وهو ناتج من إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، ورث 39 وكالة و700 عامل، ويتمتع بالاستقلال المالي منذ 20 فيفري 1989 بتطبيق القانون 04/88، ويُقدر رأسماله الحالي ب15800000000 دينار جزائري، وبلغ عدد وكالاتها في سنة 2012 ب 150 وكالة موزعة على كل الولايات[3].

1. **نشاطات بنك التنمية المحلية:**

- تكييف العرض مقارنة مع ما ينتظره العملاء؛
- ضمان نوعية الخدمة وجودتها من خلال:

✓ تحسين شروط استقبال الزبائن (عالمية وموضوعة على المستوى المحلي)، جوارية من خلال فتح وكالات جديدة؛

✓ التكفل باحتياجات العملاء من خلال المعرفة الجيدة باحتياجاتهم ومعالجة ملفات القروض في وقتها؛

- مساعدة العميل لكسب ثقته وتقديم النصائح له.

2. **مهام بنك التنمية المحلية:** يقوم البنك بنشاط بنكي تقليدي ونشاط متخصص وهما على التوالي[4]:

- يقوم البنك بنشاط بنكي تقليدي يتمثل في:

✓ جمع المدخرات الوطنية؛

✓ منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص؛

✓ القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية.

- ويكمن النشاط المتخصص في:

✓ التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم البنك بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات ويعمل على إنجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية.

---

[3] www.bdl-bank.dz

[4] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 38.

3. **المنتجات والخدمات البنكية التي يقدمها بنك التنمية المحلية:** القروض المنقولة، قروض الرهن، قروض الاستثمار، قروض الاستغلال، قرض سياحي، قروض للمؤسسات المصغرة *ANSEJ*، *CNAC*، القروض الحرفية مخصصة للشباب المستثمر *ANGEM*، الشيك *ATCI*، بطاقة السحب ما بين البنوك *CIB*، بطاقة السحب الآلي *carte VISA BDL*، *money Gram*

المطلب الثاني:البنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري

سنتطرق إلى تعريف ومهام وأهداف بنكين هما البنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري.

أولا: تعريف ومهام البنك الجزائري الخارجي:

1. **تعريف البنك الجزائري الخارجي:** تأسَّس البنك الجزائري الخارجي بموجب المرسوم رقم 204/67 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967، برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد ورث النشاطات التي كانت تديرها كل من:

- القرض الليوني بتاريخ 12 أكتوبر 1967؛
- الشركة العامة في عام 1968؛
- بنك التسليف الشمال 1968؛
- البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط 1968؛
- بنك باركليز الفرنسي 1968؛

ولم يحصل البنك الخارجي الجزائري على هيكله النهائي إلا في عام 1986 وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 المؤرخ في 17 جانفي 1988 حيث يوجد في هذا البنك قسمان: القسم الأول للائتمان، والقسم الثاني للعمليات الأجنبية.

2. **مهام بنك الجزائر الخارجي:** يقوم البنك بالمهام التالية:

- التعامل مع العملاء الأجانب والقيام بعمليات التجارة الخارجية؛
- تقديم ضمانات للمستوردين والمصدرين؛
- تقديم قروض قصيرة الأجل للقطاع العام والخاص؛

- تقديم المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛
- تمويل الشركات والمؤسسات البترولية والصناعات التحويلية.

3. أهداف بنك الجزائر الخارجي:

- يهدف البنك إلى تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم؛
- تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج؛
- تأمين العمليات الخارجية مع الخارج ضد الأخطار الاقتصادية والسياسية؛
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين الأسواق الدولية والجماعات المحلية.

ثانيا: تعريف، مهام والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

1. **تعريف البنك الوطني الجزائري:** يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك جزائري بعد الاستقلال، وقد تأسس بموجب المرسوم رقم 178-66 الصادر في 13 جوان 1966، ويقدر رأسماله بمليار دينار جزائري وهي تحت وصاية وزارة المالية. وقد نتج عن إنشاء البنك الوطني الجزائري تحكّم الدولة في القطاع البنكي والذي كان حكراً على البنوك الأجنبية.

ويعدّ البنك الوطني الجزائري وسيلة للتخطيط المالي حيث يعتبر بمثابة البنك الأولي لتنفيذ سياسات الحكومة عن طريق القروض قصيرة الأجل. ومن هذا المنطلق فإنّ للبنك الوطني الجزائري مسؤولية كبيرة في تدعيم الاقتصاد، وذلك بالمساهمة في التمويل من أجل ضمان استمرارية الإنتاج وذلك عن طريق تلبية الحاجيات الضرورية للقطاع العام.

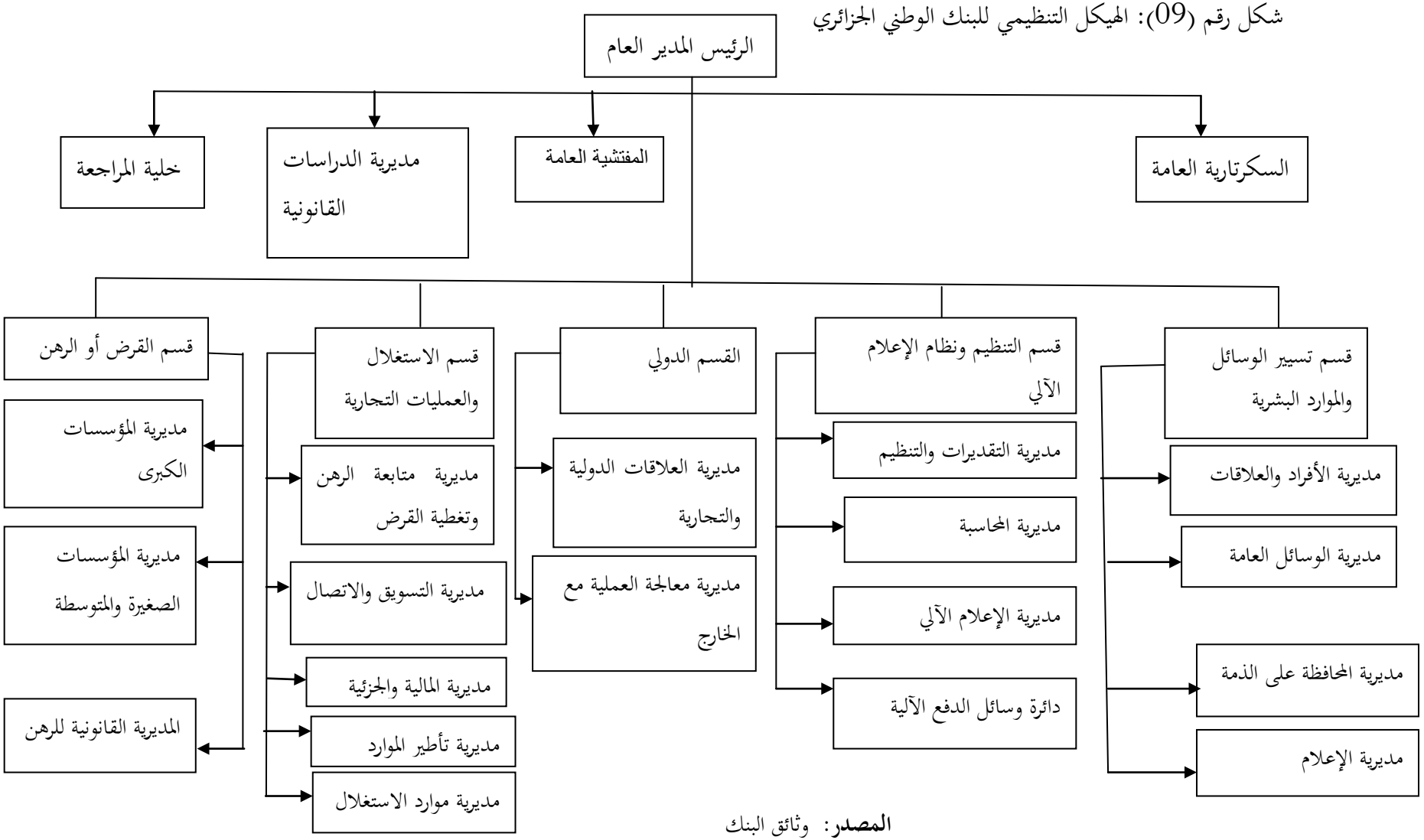
2. **وظائف البنك الوطني الجزائري:** يقوم البنك الوطني الجزائري بكل وظائف بنوك الودائع، كما يقوم بتوفير الخدمة المالية للهيئات والمؤسسات والشركات بمختلف أنواعها وأشكالها والقطاع الذي تنشط فيه. وكما يقوم بمختلف العمليات البنكية، عمليات الصرف وعمليات الإقراض في إطار التشريعات والقوانين الخاصة بالبنوك التجارية والمؤسسات المالية، إضافة إلى ذلك يقوم بـ:

- قبول الودائع بكل أنواعها؛
- القيام بإصدار سندات عند الحاجة؛
- القيام بالعمليات البنكية بكل أنواعها؛
- تقديم جميع الإئتمانات بكل أنواعها بضمان وبدون ضمان، سلفيات أو تسبيقات...إلخ.

- تمويل التجارة الخارجية؛
- القيام بعمليات الصرف في إطار التشريعات؛
- القيام بالمراسلة لمختلف البنوك الأخرى؛
- القيام بالاستشارة عند التفاوض للحصول على قرض أجنبي سواء للأفراد أو للمؤسسات؛
- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- التدخل في عمل الصرف الآني أو الآجل.

3. **الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري:** يدخل الهيكل التنظيمي العام للبنك ضمن التنظيم الوظائفي وهو يتميز بجودة نطاق الإشراف حيث أن الإشراف الجيد يؤدي إلى تحقيق الرقابة من خلال توسع التنظيم عرضياً كما يتسم باللامركزية وبالتالي يمكن عرض أجزاء الهيكل التنظيمي بالشكل التالي:

شكل رقم (09): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: وثائق البنك

المطلب الثالث: بنك القرض الشعبي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

سنتعرف من خلال هذا المطلب على مهام وأهداف كل من القرض الشعبي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

أولا: تعريف وأهداف بنك القرض الشعبي

1. **تعريف بنك القرض الشعبي**: تأسّس بنك القرض الشعبي الجزائري في سنة 1966 برأسمال 15 مليون دينار جزائري، وفي عام 1985 انبثق عن القرض الشعبي بنك التنمية المحلية حيث تم تحويل لفائدته 40 وكالة و550 موظف و 89000 حساب تجاري للزبائن. وعُرف كبنك عام لأداء مهام ترقية التنمية والقطاعات الصحية والأدوية والتجارة والتوزيع والفندقة والسياحة *PME PMI* والحرف
2. **أهداف البنك**: يقوم البنك ب:

- ❖ العمليات المصرفية والقرض، وهو مؤهل لقبض الودائع ومنح القروض بمختلف أشكالها والمساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات؛
- ❖ فتح الاعتمادات لحساب الغير ممنوحة من طرف مؤسسات بنكية أخرى؛
- ❖ المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع، الفندقة والسياحة، وسائل الإعلام، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

وفي سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم مملوكة كليا للدولة.

ثانيا: تعريف ومهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

1. **تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**: تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عام 1964 وهو مؤسسة مالية تمثل صندوق لجمع الإدخارات الصغيرة لتمويل السكن ثم تحول إلى بنك بموجب القرار رقم 01/97 المؤرخ في 1997/05/06 ويضم 206 وكالة و15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني.
2. **مهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**: يتخصّص الصّندوق الوطني للتوفير والاحتياط في:

- ❖ جمع التوفير ومنح القروض العقارية للخواص؛

❖ تمويل المقاولين العموميين والخواص ومؤسسات إنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنتاج التي لها صلة بالبناء.

المبحث الثاني: تحليل أداء البنوك العمومية باستخدام القوائم المالية

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى التحليل العمودي للقوائم المالية، لكل من الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري، وأيضا التحليل الأفقي للكشوف المالية المتمثلة في الميزانية من خلال التحليل العمودي والتحليل الأفقي لكل من الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات الخاصة بجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: التحليل العمودي للقوائم المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعمل البنوك العمومية على إعداد القوائم المالية التي تتمثل في الميزانية التي تتكون من جانبين أصول وخصوم، قائمة حسابات النتائج، جدول تدفق الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ويمكن اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لمعرفة التغيرات في مختلف مكوناتها، وسنركز في هذا الفصل على تحليل الميزانية بجانبيها الأصول والخصوم، وجدول حسابات النتائج. وسنتطرق في هذا المطلب إلى التحليل العمودي لهاتين الوثيقتين في كل من البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات من بقية البنوك العمومية.

أولاً: التحليل العمودي للقوائم المالية للبنك الوطني الجزائري:

جدول رقم (08): التحليل العمودي لأصول البنك الوطني الجزائري للفترة 2003-2012 بالمائة(٪):

يمثل الجدول الموالي التحليل العمودي لأصول بنك الوطني الجزائري للفترة من 2003 إلى 2012.

الأصول	2003	النسبة	2004	النسبة	2005	النسبة	2006	النسبة	2007	النسبة	2008	النسبة
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	28835,00	6,03	37369,00	6,92	45600,00	7,49	47223,00	6,59	5539,00	0,63	63076,00	5,64
سندات عمومية وقيم مماثلة	61,00	0,01	61,00	12,97	124564,00	20,46	89388,00	12,47	87861,00	10,06	58655,00	5,24
ودائع لدى المؤسسات المالية	39016,00	8,15	69981,00	51,04	18645,00	3,06	86454,00	12,06	156618,00	17,94	258864,00	23,13
ودائع لدى الزبائن	257772,00	53,87	275414,00	16,66	291000,00	47,79	353344,00	49,28	451043,00	51,66	569395,00	50,87
مستحقات وسندات ذات مردودية ثابتة	89612,00	18,73	89930,00	0,55	27726,00	4,55	37996,00	5,30	34570,00	3,96	33670,00	3,01
مساهمات ونشاط المحفظة	1602,00	0,33	2958,00	0,00	3453,00	0,57	3854,00	0,54	3669,00	0,42	3084,00	0,28
التثبيتات المعنوية	283,00	0,06	264,00	1,16	286,00	0,05	306,00	0,04	335,00	0,04	337,00	0,03
التثبيتات المادية	607,00	0,13	6235,00	0,00	5666,00	0,93	7077,00	0,99	21067,00	2,41	21104,00	1,89
أصول أخرى	14,00	0,00	157,00	0,03	943,00	0,15	389,00	0,05	341,00	0,04	347,00	0,03
أموال رهن الأشارة	55080,00	11,51	57272,00	10,61	90699,00	14,90	90675,00	12,65	112022,00	12,83	110754,00	9,90
المجموع	478466,00	100,00	539644,00	0,00	608867,00	100,00	716991,00	100,00	873065,00	100,00	1119286,00	100,00

الأصول	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة	2012	النسبة
الصندوق، البنك المركزي،الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	82825,00	6,57	121610,00	8,55	105819,00	6,53	116420,00	5,58
أصول مالية جاهزة للبيع	4350,00	0,35	4119,00	0,29	237489,00	14,65	224361,00	10,75
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	69895,00	5,54	111800,00	7,86	157023,00	9,69	330206,00	15,82
سلفيات وحقوق على الزبائن	799586,00	63,42	747180,00	52,56	900469,00	55,57	1160301,00	55,59
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	122449,00	9,71	255299,00	17,96	14032,00	0,87	14032,00	0,67
ضرائب جارية-أصول	0,00	0,00	9378,00	0,66	11683,00	0,72	10545,00	0,51
ضرائب مؤجلة-أصول	386,00	0,03	438,00	0,03	378,00	0,02	543,00	0,03
أصول أخرى	42580,00	3,38	39521,00	2,78	50799,00	3,13	62611,00	3,00
حسابات التسوية	111987,00	8,88	102861,00	7,24	112333,00	6,93	137164,00	6,57
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، أو الكيانات المشاركة	4566,00	0,36	6571,00	0,46	7405,00	0,46	425,00	0,02
الأصول الثابتة المادية	21768,00	1,73	22495,00	1,58	22677,00	1,40	22699,00	1,09
الأصول الثابتة غير المادية	341,00	0,03	412,00	0,03	455,00	0,03	596,00	0,03
المجموع	1260737,00	100,00	1421685,00	100,00	1620562,00	100,00	2087233,00	100,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسب كل بند من الأصول إلى إجمالي الأصول يتغير من سنة إلى أخرى حيث نجد أن نسبة الصندوق وبنك الجزائر، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية إلى إجمالي الأصول بلغت سنة 2003 نسبة 6.03٪ وقدرت هذه النسبة في السنوات الثلاث الأخيرة ب8.55٪، 6.53٪ و 5.58٪، أما الودائع لدى الهيئات المالية (سلفيات وحقوق على الهيئات المالية) كانت تقدر سنة 2003 ب8.15٪ بينما قدرت خلال السنوات من 2010 إلى 2012 على التوالي ب 7.86٪، 9.69٪ و15.82٪. وودائع لدى الزبائن (سلفيات وحقوق على الزبائن) بلغت سنة 2003 نسبة 53.87٪ لتتأرجح في السنوات الأخرى بين الارتفاع والانخفاض من إجمالي الأصول وبلغت هذه النسبة في السنوات 2010، 2011 و2012 على التوالي 52.56٪، 55.57٪ و55.59٪، كما قدرت نسب حسابات التسوية في السنوات الأخيرة 7.24٪، 6.93٪، 6.57٪، أما بقية البنود فإن نسبها منخفضة.

وعليه فإن مجمل أصول البنك تتمثل في الودائع لدى الزبائن والودائع لدى المؤسسات المالية وهذا ما يعني أن البنك يعتمد بشكل كبير في تحقيق إيراداته على القروض المقدمة للزبائن والمؤسسات المالية.

2- **الخصوم**:

سنتعرف من خلال الجدول الموالي على التحليل العمودي لخصوم البنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2003 إلى سنة 2012

جدول رقم(09): التحليل العمودي لخصوم البنك الوطني الجزائري للفترة من 2003 إلى 2012 الوحدة مليون دج وبالمائة.

الخصوم	2003	النسبة	2004	النسبة	2005	النسبة	2006	النسبة	2007	النسبة	2008	النسبة
البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون اتجاه الهيئات المالية	9370,00	1,96	12539,00	2,32	21787,00	3,58	63654,00	8,88	142077,00	15,39	217021,00	11,94
ودائع الزبائن	342444,00	71,57	395180,00	73,23	436728,00	71,70	496995,00	69,32	595594,00	64,53	697547,00	38,39
خصوم أخرى	5540,00	1,16	9990,00	1,85	1641,00	0,27	7707,00	1,07	5590,00	0,61	5631,00	0,31
أموال رهن الإشارة	69443,00	14,51	68118,00	12,62	94021,00	15,44	89265,00	12,45	101578,00	11,01	82958,00	4,57
مؤن عن المخاطر والأعباء	5202,00	1,09	4495,00	0,83	4541,00	0,75	5116,00	0,71	3257,00	0,35	3287,00	0,18
مؤن مقننة	14589,00	3,05	16589,00	3,07	15991,00	2,63	15268,00	2,13	15268,00	1,65	15268,00	0,84
صناديق خاصة بالمخاطر العامة البنكية	4039,00	0,84	4108,00	0,76	5051,00	0,83	5315,00	0,74	5508,00	0,60	5952,00	0,33
ديون تابعة	10001,00	2,09	10486,00	1,94	14001,00	2,30	14001,00	1,95	14001,00	1,52	41001,00	2,26
رأس المال	14600,00	3,05	14600,00	2,71	14600,00	2,40	14600,00	2,04	14600,00	1,58	14600,00	0,80
الاحتياطات	2266,00	0,47	2752,00	0,51	3659,00	0,60	3659,00	0,51	8026,00	0,87	8026,00	0,44
الترحيل من جديد	-5792,00	-1,21	0,00	0,00		0,00	-2955,00	-0,41	-2955,00	-0,32	3835,00	0,21
النتيجة السنة المالية	6762,00	1,41	786,00	0,15	-2955,00	-0,49	4367,00	0,61	6790,00	0,74	10573,00	0,58
المجموع	478466,00	100,00	539644,00	100,00	609065,00	100,00	716992,00	100,00	922923,00	100,00	1816836,00	100,00

الخصوم	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة	2012	النسبة
البنك المركزي	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون اتجاه الهيئات المالية	201079,00	15,95	290560,00	20,44	251912,00	15,43	323969,00	15,52
ديون اتجاه الزبائن	723959,00	57,42	738293,00	51,93	975837,00	59,77	1325849,00	63,52
ديون ممثلة بورقة مالية	19366,00	1,54	19238,00	1,35	16507,00	1,01	16011,00	0,77
ضرائب جارية –خصوم	7072,00	0,56	12981,00	0,91	11380,00	0,70	9157,00	0,44
ضرائب مؤجلة –خصوم	163,00	0,01	163,00	0,01	163,00	0,01	165,00	0,01
خصوم أخرى	49030,00	3,89	43415,00	3,05	67038,00	4,11	64176,00	3,07
حسابات التسوية	114588,00	9,09	126176,00	8,88	93100,00	5,70	113584,00	5,44
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	4551,00	0,36	7091,00	0,50	3712,00	0,23	9059,00	0,43
إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمارات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	28418,00	2,25	42860,00	3,01	42034,00	2,57	40612,00	1,95
ديون تابعة	14000,00	1,11	14000,00	0,98	14000,00	0,86	14000,00	0,67
رأس المال	41600,00	3,30	41600,00	2,93	41600,00	2,55	41600,00	1,99
علاوات مرتبطة برأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
إحتياطات	8026,00	0,64	24840,00	1,75	65647,00	4,02	86805,00	4,16
فارق التقييم	0,00	0,00	0,00	0,00	228,00	0,01	945,00	0,05
فارق إعادة التقييم	14122,00	1,12	14122,00	0,99	14122,00	0,86	14122,00	0,68
الترحيل من جديد	13746,00	1,09	13746,00	0,97	662,00	0,04	0,00	0,00
نتيجة السنة المالية	21017,00	1,67	32600,00	2,29	34810,00	2,13	27180,00	1,30
المجموع	1260737,00	100,00	1421685,00	100.00	1632752,00	100,00	2087234,00	100,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول الخاص بالتحليل العمودي للخصوم نلاحظ أن ديون اتجاه الهيئات المالية تتغير نسبتها من إجمالي الأصول من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2003 نسبتها ب 1.96٪ وبلغت هذه النسبة 20.44٪ سنة 2010 لتنخفض سنتي 2011 و2012 إلى نسبتي 15.43 و15.52٪ من إجمالي الخصوم لكل سنة، أما ديون اتجاه الزبائن فقد كانت نسبتها سنة 2003 تقدر ب 71.57٪ من إجمالي الخصوم لتتغير خلال السنوات الأخيرة من 2010 إلى 2012 على التوالي ب 51.93٪، 59.77٪ و63.52٪، أما حسابات التسوية فقد بلغت نسبتها 8.88٪ سنة 2010 و5.7٪ خلال سنة 2011 و5.44 خلال سنة 2012.

ونلاحظ أن ديون اتجاه الزبائن تمثل النسبة الكبرى لخصوم البنك ما يعني أن البنك يعتمد في تحقيق عوائده على استغلال ودائع الزبائن وأيضا على ودائع المؤسسات المالية والعمليات خارج الميزانية.

1- جدول حسابات النتائج:

جدول رقم (10): التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج وبالمائة (٪)

	2003	النسبة	2004	النسبة	2005	النسبة	2006	النسبة	2007	النسبة	2008	النسبة
الإيرادات البنكية	26507,00	67,99	30109,00	76,06	26116,00	42,26	27773,00	80,44	32542,00	79,62	44165,00	73,47
الأعباء البنكية	11294,00	35,05	-9560,00	24,64	-4590,00	7,09	-4895,00	16,23	-5430,00	15,93	7872,00	15,89
الهامش البنكي	15213,00		20549,00		21526,00		22878,00		27112,00		36293,00	
إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	1,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإيرادات المختلفة	203,00	0,52	24,00	0,06	24,00	0,04	29,00	0,08	66,00	0,16	14,00	0,02
تحويل تكاليف الإنتاج	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مواد ولوازم مستهلكة	138,00	0,43	-136,00	0,35	-149,00	0,23	-145,00	0,48	-146,00	0,43	-144,00	0,29
خدمات	1327,00	4,12	-610,00	1,57	-842,00	1,30	-1093,00	3,62	-1365,00	4,00	-1451,00	2,93
تكاليف المستخدمين	2180,00	6,77	-2438,00	6,28	-2784,00	4,30	-2778,00	9,21	-2885,00	8,46	-3802,00	7,67
الضرائب والرسوم	673,00	2,09	-673,00	1,73	-545,00	0,84	-568,00	1,88	0,00	0,00	-943,00	1,90
تكاليف عامة	601,00	1,87	-950,00	2,45	-860,00	1,33	-724,00	2,40	-1286,00	3,77	-1359,00	2,74
مخصصات الاستخدامات والمؤونات	419,00	1,30	-553,00	1,43	-586,00	0,91	-610,00	2,02	-754,00	2,21	-813,00	1,64
نتيجة الاستغلال	10079,00		15213,00		15784,00		16980,00		20084,00		27794,00	
نواتج خارج الاستغلال	12276,00	31,49	9434,00	23,84	35654,00	57,70	6726,00	19,48	8266,00	20,22	2432,00	4,05
تكاليف خارج الاستغلال	19935,00	61,86	-21492,00	55,39	-54393,00	84,01	-15756,00	52,26	-19137,00	56,15	-15933,00	32,16
نتيجة خارج الاستغلال	-7660,00		-12058,00		-18739,00		-9031,00		-10871,00		-13501,00	
النتيجة الإجمالية للاستغلال	10079,00		15213,00		15784,00		16980,00		20084,00		27794,00	
نتيجة خارج الاستغلال	-7660,00		-12058,00		-18739,00		-9031,00		-10871,00		-13501,00	
النتيجة الإجمالية	10079,00		3155,00		-2955,00		7949,00		9213,00		14293,00	

مؤن عن المخاطر والاعتماد	2000,00	6,21	-2000,00	5,15	0,00	0,00	-3000,00	9,95	0,00	0,00	0,00	0,00
الضرائب على الأرباح	1316,00	4,08	-387,00	1,00	0,00	0,00	-583,00	1,93	-2424,00	7,11	-3720,00	7,51
النتيجة الصافية للسنة المالية	6762,00		786,00		-2955,00		4367,00		6790,00		10573,00	

	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة	2012	النسبة
فوائد ونواتج مماثلة	36960,00	57,51	46860,00	48,54	52787,00	63,78	62111,00	72,28
فوائد وأعباء مماثلة	-7894,00	24,93	-9146,00	14,31	-9424,00	19,66	-13148,00	22,38
عمولات -نواتج-	12576,00	19,57	12372,00	12,82	13393,00	16,18	14924,00	17,37
عمولات -أعباء-	-12,00	0,04	-5,00	0,01	-3,00	0,01	-8,00	0,01
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	0,00	0,00	1180,00	1,22	55,00	0,07	81,00	0,09
نواتج الأنشطة الأخرى	453,00	0,70	1177,00	1,22	339,00	0,41	190,00	0,22
أعباء النشاطات الأخرى	-123,00	0,39	-1,00	0,00	-136,00	0,28	0,00	0,00
الناتج البنكي الصافي	41961,00		52437,00		57012,00		64150,00	
أعباء استغلال عامة	-8866,00	28,00	-9961,00	15,58	-12701,00	26,49	-14356,00	24,43
مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-853,00	2,69	-958,00	1,50	-1090,00	2,27	-1184,00	2,02
الناتج الإجمالي للاستغلال	32242,00		41517,00		43221,00		48610,00	
مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-15083,00	47,63	-30882,00	48,30	-13206,00	27,55	-20899,00	35,57
إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة	14278,00	22,22	34895,00	36,15	16148,00	19,51	8561,00	9,96
ناتج الاستغلال	31437,00		45530,00		46163,00		36272,00	
الناتج قبل الضريبة	31437,00		45530,00		46163,00		36272,00	
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-10420,00	32,91	-12981,00	20,30	-11383,00	23,74	-9157,00	15,59
ضرائب مختلفة على النتائج	0,00	0,00	51,00	0,05	39,00	0,05	65,00	0,08
الناتج الصافي للسنة المالية	21017,00		32600,00		34819,00		27180,00	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة للإيرادات أن الإيرادات البنكية تمثل بالتقريب 68٪ من إجمالي الإيرادات لسنة 2003 وتتغير هذه النسبة من سنة إلى أخرى، أما نواتج خارج الاستغلال والتي تنتج عن العمليات خارج الميزانية فإن نسبتها بلغت لنفس السنة نسبة 31.5٪ والإيرادات المختلفة بلغت قيمتها 0.52٪ من إجمالي الإيرادات وهذه النسب تتغير بالارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة وبالنسبة للسنوات الأخيرة من 2009-2012 نلاحظ أن:

- الفوائد ونواتج مماثلة كانت نسبتها سنة 2009 تقدر ب57.51٪ من إجمالي الإيرادات لتنخفض سنة 2010 إلى 48.54٪ ثم ترتفع لتبلغ 63.78 و72.28٪ من إجمالي الإيرادات لسنتي 2011 و2012.
- عمولات ونواتج بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات ب19.57٪ سنة 2009 لتنخفض سنة 2010 إلى 12.82٪ من إجمالي الإيرادات وترتفع خلال سنتي 2011 و2012 وتصل إلى 17.37٪.
- إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات سنة 2009 ب22.22٪، سنة 2010 ب36.15٪ لتنخفض سنتي 2011 و2012 حيث بلغت 9.96٪.

بالنسبة للنفقات: كل بند يمثل نسبة من إجمالي الأعباء حيث:

فوائد وأعباء مماثلة بلغت نسبتها سنة 2009 ب 24.93٪ لتنخفض هذه النسبة وتمثل 22.38٪ من إجمالي الأعباء لسنة 2012، وتمثل أعباء الاستغلال العامة نسبة 28٪ من إجمالي الإيرادات لتنخفض سنة 2012 وتبلغ نسبة 24.43٪، وتمثل مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد ما يعادل 47.63٪ من إجمالي الأعباء التي يتحملها البنك لسنة 2009 لتنخفض خلال سنة 2011 حيث بلغت 27.55٪ وترتفع سنة 2012 حيث بلغت 35.57٪. وتمثل الضرائب التي يتحملها البنك بنسبة 32.91٪ من إجمالي الأعباء لسنة 2009 وسجلت انخفاضا سنة 2012 حيث بلغت نسبة 15.6٪.

وعليه نستنتج أن إيرادات البنك تنتج عن الفوائد والنواتج المماثلة وعن العمولات وعن إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة، أما التكاليف فإن معظمها تتمثل في وأيضا أعباء الاستغلال العامة والضرائب الناتجة عن الأرباح التي يحققها مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد وهذا راجع لطبيعة نشاط البنك الذي يتمثل في تقديم القروض وجذب الودائع.

ثانيا: التحليل العمودي لميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1- الأصول:

جدول رقم (11): التحليل العمودي لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة ٪

الأصول	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصندوق، البنك المركزي، حساب الصكوك البريدية	14,94	14,72	11,63	13,87	21,07	14,21
سندات عمومية وقيم مماثلة	21,52	33,67	14,32	13,60	14,20	2,50
ودائع لدى المؤسسات المالية	5,74	6,16	6,13	6,76	6,92	37,02
ودائع لدى الزبائن	5,56	5,95	6,13	6,76	6,92	23,11
مستحقات وسندات ذات مردودية ثابتة	45,11	35,08	50,51	44,45	44,15	30,56
مساهمات ونشاط المحفظة	2,00	1,75	1,32	0,88	0,75	5,35
تثبيتات معنوية	1,23	0,53	2,20	2,47	2,39	2,33
تثبيتات مادية	0,37	0,23	0,33	0,48	0,55	0,44
أصول أخرى	0,04	0,03	0,03	0,04	0,05	0,03
حسابات التسوية	1,18	0,98	1,27	1,36	2,76	2,02
أموال رهن الإشارة	0,85	0,85	0,82	0,92	0,92	0,66
نتيجة السنة المالية	3,70	3,05	11,41	14,93	6,02	4,71

المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

الأصول	2009	2010	الأصول	2011	2012
الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	13,57	14,87	الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	15,48	15,64
ديون على المؤسسات المالية	30,86	35,72	أصول مالية جاهزة للبيع	13,08	18,96
سندات عمومية وقيم مماثلة	8,59	9,83	سلفيات وحقوق على الهيآت المالية	26,95	22,60
سلفيات للزبائن	37,32	30,06	سلفيات وحقوق على الزبائن	39,88	36,76
حسابات التسوية	2,32	2,44	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	1,14	1,02
سندات التوظيف ذات العائد الثابت	1,96	1,74	الضرائب الجارية- أصول	0,43	0,37
سندات المساهمة	0,84	0,88	الضرائب المؤجلة- أصول	0,13	0,12
مساهمات المؤسسات المرتبطة	0,08	0,09	أصول أخرى	0,03	1,68
الأصول الثابتة	1,80	1,70	حسابات التسوية	0,52	0,51
قروض التأجير التمويلي والعمليات المماثلة	0,09	0,54	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، الكيانات المشاركة	0,93	1,03
أصول أخرى	2,57	2,13	الأصول الثابتة	1,43	1,30
المجموع	100,00	100,00		100,00	100,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الصندوق وبنك الجزائر، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية إلى إجمالي الأصول بلغت سنة 2003 نسبة 16.8٪ وقدرت هذه النسبة سنتي 2011 و2012 ب15.48٪ و 15.64٪، أما الودائع لدى الهيئات المالية قُدرت سنة 2003 ب 6.26٪ بينما قدرت قيمتها خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي ب 13.08٪ 18.96٪. أما ودائع لدى الزبائن فقد بلغت سنة 2003 نسبة 34.86٪ لتبلغ سنتي 2011 و2012 على التوالي النسبتين التاليتين 39.88٪ و36.76٪، كما قدرت نسب سندات عمومية وقيم مماثلة سنة 2003 ب 37.37٪ لتنخفض وتصل سنة 2008 إلى 2.5٪، وبلغت خلال سنتي 2011 و2012 قيمة 26.95 و22.6٪، أما بقية البنود فإن نسبها منخفضة.

وعليه فإن أصول البنك تتمثل في الودائع لدى الزبائن والودائع لدى المؤسسات المالية وسندات عمومية وقيم مماثلة وهذا ما يعني أن البنك يعتمد على القروض المقدمة للزبائن والمؤسسات المالية وأيضا على السندات العمومية.

2- خصوم:

جدول رقم (12): التحليل العمودي لخصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة (٪)

الخصوم	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون إتجاه المؤسسات المالية	7,07	7,28	17,22	5,23	4,56	1,50
ودائع الزبائن	74,37	73,68	58,98	69,91	80,46	82,66
ديون ممثلة بسندات	5,23	4,63	2,88	2,26	2,33	1,82
خصوم أخرى	0,73	0,70	0,76	0,46	3,23	2,36
حسابات التسوية	3,65	4,29	12,63	16,77	4,97	4,14
مؤونات عن مخاطر التكاليف	0,52	0,56	1,70	2,09	0,87	0,74
صناديق خاصة بالمخاطر العامة البنكية	1,55	2,46	1,72	1,61	1,68	1,05
ديون تابعة	0,00	0,00	0,48	0,50	0,56	2,85
رأس المال	6,49	6,00	5,24	5,52	5,58	4,30
احتياطات	0,23	0,21	0,21	0,21	0,22	0,17
فارق إعادة التقييم	0,03	0,03	0,02	0,03	1,43	1,09
الترحيل من جديد	0,05	0,12	0,09	-1,92	-4,65	-3,23
نتيجة السنة المالية	-0,08	0,04	-1,92	-2,67	-1,24	0,55
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

الخصوم	2009	2010	2011	2012
البنك المركزي	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون اتجاه الهيئات المالية	1,67	1,68	2,08	2,71
ديون اتجاه الزبائن	85,33	85,11	85,54	84,44
ديون ممثلة بورقة مالية			1,52	1,28
ضرائب جارية –خصوم			0,11	0,06
ضرائب مؤجلة –خصوم			0,04	0,04
خصوم أخرى	3,61	2,43	0,78	0,27
حسابات التسوية	2,33	2,56	1,21	2,22
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	0,78	0,89	0,96	0,91
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	0,99	0,97	1,10	1,18
ديون تابعة	2,48	2,25	1,78	1,65
رأس المال	3,98	4,03	3,58	3,31
علاوات مرتبطة برأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00
إحتياطات	0,16	0,15	0,14	0,24
فارق إعادة التقييم	1,01	1,02	0,90	0,83
الترحيل من جديد	-2,49	-2,42	-0,97	0,00
نتيجة السنة المالية	0,15	1,33	1,10	0,74
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

نلاحظ أن ديون اتجاه الهيئات المالية تتغير نسبتها من إجمالي الأصول من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2003 نسبتها ب 7.07٪ وبلغت هذه النسبة 1.67٪ سنة 2010 لتنخفض سنة 2012 إلى نسبة 2.71٪ من إجمالي الخصوم لكل سنة، أما ديون اتجاه الزبائن فقد كانت نسبتها سنة 2003 تقدر ب 74.37٪ من إجمالي الخصوم لتتغير خلال سنتي 2010 إلى 2012 على التوالي ب 85.11٪ و84.44٪، أما الخصوم الأخرى فإن نسبها منخفضة.

و نلاحظ أن الديون اتجاه الزبائن تمثل النسبة الكبرى لخصوم البنك ما يعني أن البنك يعتمد في تحقيق عوائده على ودائع الزبائن.

2- جدول حسابات النتائج:

جدول رقم (13): التحليل العمودي لإيرادات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة(٪)

الإيرادات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
منتوجات الاستغلال البنكي	82,73	85,62	24,74	34,29	29,49	21,41	39,82
الفوائد والمنتوجات المماثلة	75,39	78,37	22,32	29,53	24,46	18,09	32,04
على العمليات مع المؤسسات المالية	2,58	1,33	0,18	0,39	0,92	1,40	3,77
على العمليات مع الزبائن	41,37	53,76	19,25	12,35	18,51	14,77	24,39
على الأسهم والسندات الأخرى دات العائد الثابت	31,45	23,28	2,90	6,79	5,03	1,93	3,87
على الأسهم والسندات الأخرى دات العائد المتغير	0,25	20,76	4,10	0,00	0,31	0,21	0,03
عمولات	2,86	2,61	1,00	1,78	1,88	1,96	3,92
المنتوجات الأخرى للإستغلال البنكي	4,23	4,43	1,44	2,98	2,84	1,14	3,83
منتوجات أخرى	17,27	14,38	75,26	65,71	70,51	78,59	60,18
منتوجات متنوعة	0,09	0,11	0,05	0,08	0,07	0,04	0,11
الإهتلاكات والمؤونات	7,61	11,68	56,60	60,22	69,78	73,86	55,19
منتوجات استثنائية	9,57	2,60	18,61	5,40	0,66	4,70	4,88
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

	2010	النسبة	2011	النسبة	جوان 2012	النسبة
فوائد ونواتج مماثلة	16712,00	17,77	22751,00	46,38	11235,00	42,46
نواتج على عمليات الخزينة	1690,00	1,80	1544,00	3,15	745,00	2,82
نواتج على العمليات مع الزبائن	12195,00	12,97	18180,00	37,06	8756,00	33,09
عمولات	3921,00	4,17	8430,00	17,19	4025,00	15,21
أرباح صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	244,00	0,26	381,00	0,78	183,00	0,69
نواتج على النشاطات المختلفة	5602,00	5,96	3743,00	7,63	2225,00	8,41
	65619,00	69,77	13726,00	27,98	8706,00	32,90
أرباح صافية على الأصول الأخرى	29,00	0,03	13,00	0,03	0,00	0,00
استرجاع المؤونات وخسارة القيمة واسترجاع الديون المهتلكة	1917,00	2,04	10,00	0,02	89,00	0,34
خسائر السنة المالية		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	94044,00	100,00	49054,00	100,00	26463,00	100,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

جدول رقم (14): التحليل العمودي لنفقات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة بالمائة(٪)

التكاليف	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تكاليف الاستغلال البنكي	35,15	31,62	5,25	8,00	5,63	4,06	10,85
الفوائد والتكاليف المماثلة	35,13	31,61	2,24	8,00	5,63	4,06	10,85
على العمليات مع المؤسسات المالية	6,49	2,61	1,35	2,34	0,06	0,10	0,23
على العمليات مع الزبائن	24,91	6,19	3,21	5,38	4,87	3,32	9,98
على الأسهم والسندات ذات العائد الثابت	0,00	0,00	0,00	0,13	0,33	0,20	0,47
فوائد أخرى وتكاليف مماثلة	4,00	4,37	0,68	0,15	0,36	0,44	0,16
عمولات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
تكاليف أخرى للاستغلال البنكي	0,02	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
تكاليف أخرى	64,85	68,38	94,75	92,00	94,37	93,04	87,12
التكاليف العامة للاستغلال	16,40	19,22	5,88	9,80	9,35	6,40	17,96
الخدمات	1,75	2,32	1,06	2,01	1,91	1,15	3,04
أجور المستخدمين	10,29	11,74	3,13	5,80	5,50	3,82	10,85
ضرائب ورسوم	1,93	1,89	0,71	0,61	0,51	0,42	0,90
تكاليف متنوعة	3,16	3,27	0,99	1,38	1,44	1,02	3,17
مؤونات وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها	39,37	40,20	84,48	73,00	81,17	57,22	54,64
إهتلاكات ومؤونات للقيم المادية والمعنوية	1,55	1,87	0,59	1,12	1,27	1,26	1,81
تكاليف استثنائية	7,33	7,09	2,80	8,08	2,58	28,15	12,20
الهامش الإجمالي	1,30	0,76	0,00	0,00	-8,58	2,90	2,03
الضرائب على الأرباح	0,60	0,12	0,00	0,00	0,00		0,00
النتيجة الصافية	0,70	0,64	0,00	-20,89	-8,58		2,03
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

	2010	النسبة	2011	النسبة	جوان 2012	النسبة
الفوائد والتكاليف المماثلة	6074,00	6,46	7049,00	14,37	4357,00	16,47
التكاليف على العمليات مع الزبائن	5621,00	5,98	6563,00	13,38	4197,00	15,86
عمولات	96,00	0,10	130,00	0,27	366,00	1,38
خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	80,00	0,09	235,00	0,48	0,00	0,00
أعباء النشاطات الأخرى	1705,00	1,81	139,00	0,28	12,00	0,05
التكاليف العامة	12282,00	13,06	15064,00	30,71	6808,00	25,73
مخصصات الاهتلاكات	1567,00	1,67	1389,00	2,83	694,00	2,62
مخصصات المؤونات	59825,00	63,61	15118,00	30,82	6739,00	25,47
العناصر غير العادية – تكاليف	1429,00	1,52	7,00	0,01	128,00	0,48
الضرائب	130,00	0,14	-200,00	-0,41	0,00	0,00
نتيجة النشاط	10856,00	11,54	10123,00	20,64	7358,00	27,81
المجموع	94044,00	100,00	49054,00	100,00	26462,00	100,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة للإيرادات أن منتوجات الاستغلال البنكي تمثل 82.73٪ من إجمالي الإيرادات لسنة 2003 لتنخفض هذه النسبة سنة 2009 إلى 39.82٪، أما فوائد ومنتوجات مماثلة فقد بلغت نسبتها سنة 2003 ب 75.39٪ وانخفضت سنة 2009 إلى 32.04٪ من إجمالي الإيرادات وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 42.46٪ سنة 2012، وتقدر نسبة المنتوجات الأخرى سنة 2003 ب17.27٪ لترتفع وتصل سنة 2009 إلى 60.18٪ ، أما عمولات ونواتج فقد بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات سنة 2011 ب 17.19٪ لتنخفض سنة 2012 إلى 15.21٪ من إجمالي الإيرادات، في حين إسترجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة بلغت نسبتها سنة 2010 ب69.77٪ وسنة 2012 بلغت 32.9٪.

بالنسبة للنفقات: كل بند يمثل نسبة من إجمالي الأعباء حيث:

تمثل تكاليف الاستغلال البنكي نسبة 35.15٪ سنة 2003 وبلغت سنة 2009 نسبة 10.85٪ ، وتقدر نسبة التكاليف الأخرى لسنة 2003 ب 64.85٪ و87.12 بالنسبة لسنة 2009. أما فوائد وتكاليف مماثلة بلغت نسبتها سنة 2010 ب 14.37٪ لتنخفض هذه النسبة وتمثل 16.47٪ من إجمالي التكاليف لسنة 2012، وتمثل التكاليف العامة لسنة 2009 نسبة 13.06٪ من إجمالي الأعباء التي يتحملها البنك لترتفع سنة 2012 حيث بلغت 25.73٪. وتمثل مخصصات المؤونات نسبة 63.61٪ من إجمالي الأعباء لسنة 2010 وسجلت انخفاضا سنة 2012 حيث بلغت نسبة 24.47٪.

وعليه نستنتج أن إيرادات البنك تنتج عن الفوائد والنواتج المماثلة وعن العمليات مع الزبائن والمؤسسات المالية و إسترجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة ، وأما التكاليف فإنها تتمثل في أعباء الاستغلال البنكي ومخصصات المؤونات وهذا نظرا لطبيعة نشاط البنك الذي يتمثل في جذب الودائع وتقديم القروض للعملاء.

المطلب الثاني: التحليل الأفقي للقوائم المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنقوم من خلال هذا المطلب بالتحليل الأفقي لميزانية بنكي الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري في جانبيها الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج.

أولاً: التحليل الأفقي لميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري

1- الأصول

الجدول رقم (15): التحليل الأفقي للأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2003-2012 مليون دج

الأصول	2003	2004	الفرق	2005	الفرق	2006	الفرق	2007	الفرق	2008	الفرق
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	28835,00	37369,00	8534,00	45600	8231,00	47223,00	1623,00	5540,00	-41683,00	63076,00	57536,00
سندات عمومية وقيم مماثلة	60,00	60,00	0,00	124564	124504,00	89388,00	-35176,00	87861,00	-1527,00	58655,00	-29206,00
ودائع لدى المؤسسات المالية	39016,00	69981,00	30965,00	18645	-51336,00	86454,00	67809,00	156618,00	70164,00	258864,00	102246,00
ودائع لدى الزبائن	257772,00	275414,00	17642,00	291	-275123,00	353345,00	353054,00	451043,00	97698,00	569395,00	118352,00
مستحقات وسندات ذات مردودية ثابتة	89612,00	89930,00	318,00	27726	-62204,00	37996,00	10270,00	34570,00	-3426,00	33670,00	-900,00
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	0,00	0,00	0,00	285	285,00	285,00	0,00	0,44	-284,56	0,48	0,04
مساهمات ونشاط المحفظة	1602,00	2959,00	1357,00	3453	494,00	3854,00	401,00	3669,00	-185,00	3084,00	-585,00
مساهمات في شركات تابعة وشقيقة	0,00	0,00	0,00	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإيجار وعمليات مماثلة	0,00	0,00	0,00	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإيجار العادي	0,00	0,00	0,00	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
التثبيتات المعنوية	283,00	265,00	-18,00	286	21,00	306,00	20,00	335,00	29,00	337,00	2,00
التثبيتات المادية	607,00	6236,00	5629,00	5666	-570,00	7077,00	1411,00	21067,00	13990,00	21104,00	37,00
أسهم أخرى	0,00	0,00	0,00	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
رأس المال المكتتب غير المدفوع	0,00	0,00	0,00	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
أصول أخرى	14,00	157,00	143,00	943	786,00	390,00	-553,00	341,00	-49,00	347,00	6,00
أموال رهن الأشارة	55080,00	57272,00	2192,00	90699	33427,00	90675,00	-24,00	112022,00	21347,00	110754,00	-1268,00

المجموع	478466,00	539643,00	61177,00	608867	69224,00	716993,00	108126,00	873066,44	156073,44	1119286,48	246220,04

الأصول	2009	2010	الفرق	2011	الفرق	2012	الفرق
الصندوق، البنك المركزي،الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	82825920,47	121610230,14	38784309,67	105819069,00	-15791161,14	116419916,00	10600847,00
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	295,54	296,00	0,46	296,00	0,00	220,00	-76,00
أصول مالية جاهزة للبيع	4350000,00	4119000,00	-231000,00	237489545,00	233370545,00	224360692,00	-13128853,00
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	69895731,90	111800873,00	41905141,10	157023856,00	45222983,00	330206495,00	173182639,00
سلفيات وحقوق على الزبائن	799586305,44	747180357,00	-52405948,44	900468993,00	153288636,00	1160301396,00	259832403,00
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	122449000,75	255299287,00	132850286,25	14032319,00	-241266968,00	14032319,00	0,00
ضرائب جارية-أصول	0,00	9377985,00	9377985,00	11683300,00	2305315,00	10545014,00	-1138286,00
ضرائب مؤجلة-أصول	386230,45	437637,00	51406,55	476378,00	38741,00	542827,00	66449,00
أصول أخرى	42580185,18	39521062,00	-3059123,18	50798891,00	11277829,00	62610775,00	11811884,00
حسابات التسوية	111987533,17	102860996,00	-9126537,17	112332912,00	9471916,00	137164323,00	24831411,00
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، أو الكيانات المشاركة	4566297,47	6571382,00	2005084,53	7404622,00	833240,00	7753425,00	348803,00
العقارات الموظفة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الأصول الثابتة المادية	21768684,30	22494631,00	725946,70	22677460,00	182829,00	22699705,00	22245,00
الأصول الثابتة غير المادية	341691,47	411619,00	69927,53	455141,00	43522,00	596428,00	141287,00
فارق الحيازة			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	1260737876,14	1421685355,14	160947479,00	1620662782,00	198977426,86	2087233535,00	466570753,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

نلاحظ أن مجموع الأصول زاد في سنة 2004 مقارنة ب2003 ب 61177 مليون دج، أما قيم الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية عرفت ارتفاعا بقيمة 8534 مليون دج، كما زادت قيمة الودائع لدى المؤسسات المالية ب 30965 مليون دج، أما ودائع لدى الزبائن فقد ارتفعت قيمتها ب 17642 مليون دج أي بنسبة، ومساهمات ونشاط المحفظة التي ارتفعت هي الأخرى ب 1356528708.45دج. كما نلاحظ أن إجمالي الأصول في سنة 2012 قد زاد مقارنة بسنة 2011 ب 466570 مليون دج. حيث زادت القيم في الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية ب 10601مليار دج، وانخفضت الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل بقيمة 67مليون دج. كما أن الأصول المالية الجاهزة للبيع عرفت هي الأخرى انخفاضاً ب13129 مليون دج. أما سلفيات وحقوق على الهيئات المالية فقد عرفت زيادة في سنة 2012 ب173183 مليون دج. وكذلك هو الحال بالنسبة لسلفيات وحقوق على الزبائن حيث زادت ب260 مليون دج وأيضا بالنسبة للضرائب المؤجلة-أصول التي زادت ب66 مليون دج، وأصول أخرى وحسابات التسوية عرفا ارتفاعا يُقدر على التوالي ب11812 مليون دج و24831 مليون دج وكذلك بالنسبة للمساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، أو الكيانات المشاركة عرفت زيادة تقدر 349 مليون دج، أما الضرائب الجارية-أصول فقد انخفضت ب 114 مليون دج.

ونلاحظ من خلال الجدول نموا متواصلا لأصول البنك من خلال زيادة قيمة الودائع لدى الهيئات المالية ولدى الزبائن، ولدى الصندوق والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية وهذا يدل على قدرة وكفاءة البنك في تسيير أصوله وحصوله عليها.

2- الخصوم

سنتعرف من خلال الجدول الموالي على التحليل الأفقي لخصوم البنك الوطني الجزائري للفترة 2003-2012

الجدول رقم (16): التحليل الأفقي لخصوم البنك الوطني الجزائري للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج

الخصوم	2003	2004	الفرق	2005	الفرق	2006	الفرق	2007	الفرق	2008	الفرق
البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون اتجاه الهيئات المالية	9370,00	12539,00	3169,00	21787,00	9248,00	63654,00	41867,00	142077,00	78423,00	217021,00	74944,00
ودائع الزبائن	342444,00	395180,00	52736,00	436728,00	41548,00	496995,00	60267,00	595594,00	98599,00	697547,00	101953,00
خصوم أخرى	5540,00	9990,00	4450,00	1641,00	-8349,00	7707,00	6066,00	5590,00	-2117,00	5631,00	41,00
أموال رهن الإشارة	69443,00	68118,00	-1325,00	94021,00	25903,00	89265,00	-4756,00	101578,00	12313,00	82958,00	-18620,00
مؤن عن المخاطر والأعباء	5202,00	4495,00	-707,00	4541,00	46,00	5116,00	575,00	3257,00	-1859,00	3287,00	30,00
مؤن مقننة	14589,00	16589,00	2000,00	15991,00	-598,00	15268,00	-723,00	15268,00	0,00	15268,00	0,00
صناديق خاصة بالمخاطر العامة البنكية	4039,00	4108,00	69,00	5051,00	943,00	5315,00	264,00	5508,00	193,00	5952,00	444,00
إعانات الاستثمار	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون تابعة	10001,00	10486,00	485,00	14001,00	3515,00	14001,00	0,00	14001,00	0,00	41001,00	27000,00
رأس المال	14600,00	14600,00	0,00	14600,00	0,00	14600,00	0,00	14600,00	0,00	14600,00	0,00
أقساط مرتبطة برأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الاحتياطات	2266,00	2752,00	486,00	3659,00	907,00	3659,00	0,00	8026,00	4367,00	8026,00	0,00
فارق إعادة التقييم	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00	0,00	13590,00	13590,00	13590,00	0,00
الترحيل من جديد	-5792,00	0,00	5792,00		0,00	-2955,00	-2955,00	-2955,00	0,00	3835,00	6790,00
النتيجة السنة المالية	6762,00	786,00	-5976,00	-2955,00	-3741,00	4367,00	7322,00	6790,00	2423,00	10573,00	3783,00
المجموع	478466,00	539644,00	61178,00	609065,00	69421,00	716992,00	107927,00	922923,00	205931,00	1816836,00	893913,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك

الخصوم	2009	2010	الفرق	2011	الفرق	2012	الفرق
البنك المركزي	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون إتجاه الهيئات المالية	201079,00	290560,00	89481,00	251912,00	-38648,00	323969,00	72057,00
ديون إتجاه الزبائن	723959,00	738293,00	14334,00	975837,00	237544,00	1325849,00	350012,00
ديون ممثلة بورقة مالية	19366,00	19238,00	-128,00	16507,00	-2731,00	16011,00	-496,00
ضرائب جارية –خصوم	7072,00	12981,00	5909,00	11380,00	-1601,00	9157,00	-2223,00
ضرائب مؤجلة –خصوم	163,00	163,00	0,00	163,00	0,00	165,00	2,00
خصوم أخرى	49030,00	43415,00	-5615,00	67038,00	23623,00	64176,00	-2862,00
حسابات التسوية	114588,00	126176,00	11588,00	93100,00	-33076,00	113584,00	20484,00
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	4551,00	7091,00	2540,00	3712,00	-3379,00	9059,00	5347,00
إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمارات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	28418,00	42860,00	14442,00	42034,00	-826,00	40612,00	-1422,00
ديون تابعة	14000,00	14000,00	0,00	14000,00	0,00	14000,00	0,00
رأس المال	41600,00	41600,00	0,00	41600,00	0,00	41600,00	0,00
علاوات مرتبطة برأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
إحتياطات	8026,00	24840,00	16814,00	65647,00	40807,00	86805,00	21158,00
فارق التقييم	0,00	0,00	0,00	228,00	228,00	945,00	717,00
فارق إعادة التقييم	14122,00	14122,00	0,00	14122,00	0,00	14122,00	0,00
الترحيل من جديد	13746,00	13746,00	0,00	662,00	-13084,00	0,00	-662,00
نتيجة السنة المالية	21017,00	32600,00	11583,00	34810,00	2210,00	27180,00	-7630,00
المجموع	1260737,00	1421685,00	160948,00	1632752,00	211067,00	2087234,00	454482,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

نلاحظ أن مجموع الخصوم يتزايد من سنة لأخرى حيث بلغ إجمالي الخصوم سنة 2003 قيمة 478466 مليون دج ليصل سنة 2012 إلى 2060080 مليون دج، ونلاحظ عند مقارنة سنة 2010 مع 2011 أن ديون اتجاه الهيئات المالية تنخفض بقيمة 38.86 مليون دج، أما ديون اتجاه الزبائن فقد زادت بقيمة 2.73 مليون دج وارتفعت قيمة الخصوم الأخرى ب23.62 مليون دج، وانخفضت قيمة كل من حسابات التسوية ومؤونات لتغطية المخاطر العامة ب 23.6 مليون دج و33.1 مليون دج و، أما الاحتياطات فتقدر الزيادة بها ب 40.81مليون دج. وبالنسبة لسنة 2011 و2012 نلاحظ زيادة الخصوم سنة 2012 مقارنة ب 2011 ب 545.45 مليون دج، وتقدر الزيادة في ديون اتجاه الهيئات المالية وديون اتجاه الزبائن بقيمة 72.05 مليون دج وقيمة 350 مليون دج وانخفضت قيمة خصوم أخرى ب 2.86 مليون دج، وارتفعت قيمة حسابات التسوية ومؤونات لتغطية المخاطر العامة ب20.5 مليون دج، و5.35 مليون دج.

وعليه نستنتج أن معظم خصوم البنك تتمثل في ديون اتجاه الزبائن واتجاه الهيئات المالية ما يعني اعتماد البنك على هذه الديون في القيام بأعماله وارتفاعهما دليل على سياسة البنك الناجعة في جذب الودائع.

3- جدول حسابات النتائج: نبين فيما يلي من خلال الجدول التحليل الأفقي لإيرادات ونفقات البنك الوطني الجزائري للفترة 2003-2012

الجدول رقم (17): التحليل الأفقي لإيرادات ونفقات البنك الوطني الجزائري للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج

	2003	2004	الفرق	2005	الفرق	2006	الفرق	2007	الفرق	2008	الفرق
الإيرادات البنكية	26507,00	30109,00	3602,00	26116,00	-3993,00	27773,00	1657,00	32542,00	4769,00	44165,00	11623,00
الأعباء البنكية	11294,00	9560,00	-1734,00	-4590,00	-14150,00	4895,00	9485,00	5430,00	535,00	7872,00	2442,00
الهامش البنكي	15213,00	20549,00	5336,00	21526,00	977,00	22878,00	1352,00	27112,00	4234,00	36293,00	9181,00
إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	1,00	0,00	-1,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإيرادات المختلفة	203,00	24,00	-179,00	24,00	0,00	29,00	5,00	66,00	37,00	14,00	-52,00
تحويل تكاليف الإنتاج	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مواد ولوازم مستهلكة	138,00	136,00	-2,00	-149,00	-285,00	154,00	303,00	146,00	-8,00	144,00	-2,00
خدمات	1327,00	610,00	-717,00	-842,00	-1452,00	1093,00	1935,00	1365,00	272,00	1451,00	86,00
تكاليف المستخدمين	2180,00	2438,00	258,00	-2784,00	-5222,00	2778,00	5562,00	2885,00	107,00	3802,00	917,00
الضرائب والرسوم	673,00	673,00	0,00	-545,00	-1218,00	568,00	1113,00	0,00	-568,00	943,00	943,00
تكاليف عامة	601,00	950,00	349,00	-860,00	-1810,00	724,00	1584,00	1286,00	562,00	1359,00	73,00
مخصصات الاستخدامات والمؤونات	419,00	553,00	134,00	-586,00	-1139,00	610,00	1196,00	754,00	144,00	813,00	59,00
نتيجة الاستغلال	10079,00	15213,00	5134,00	15784,00	571,00	16980,00	1196,00	20084,00	3104,00	27794,00	7710,00
نواتج خارج الاستغلال	12276,00	9434,00	-2842,00	35654,00	26220,00	6726,00	-28928,00	8266,00	1540,00	2432,00	-5834,00
تكاليف خارج الاستغلال	19935,00	21492,00	1557,00	-54393,00	-75885,00	15756,00	70149,00	19137,00	3381,00	15933,00	-3204,00
نتيجة خارج الاستغلال	-7660,00	-12058,00	-4398,00	-18739,00	-6681,00	-9031,00	9708,00	-10871,00	-1840,00	-13501,00	-2630,00
النتيجة الإجمالية للاستغلال	10079,00	15213,00	5134,00	15784,00	571,00	16980,00	1196,00	20084,00	3104,00	27794,00	7710,00
نتيجة خارج الاستغلال	-7660,00	-12058,00	-4398,00	-18739,00	-6681,00	-9031,00	9708,00	-10871,00	-1840,00	-13501,00	-2630,00
النتيجة الإجمالية	10079,00	3155,00	-6924,00	-2955,00	-6110,00	7949,00	10904,00	9213,00	1264,00	14293,00	5080,00
مؤن عن المخاطر والاعتماد	2000,00	2000,00	0,00	0,00	-2000,00	3000,00	3000,00	0,00	-3000,00	0,00	0,00
الضرائب على الأرباح	1316,00	387,00	-929,00	0,00	-387,00	582,00	582,00	2424,00	1842,00	3720,00	1296,00
النتيجة الصافية للسنة المالية	6762,00	786,00	-5976,00	-2955,00	-3741,00	4367,00	7322,00	6790,00	2423,00	10573,00	3783,00

	2009	2010	الفرق	2011	الفرق	2012	الفرق
فوائد ونواتج مماثلة	36960,00	46860,24	9900,24	52788,00	5927,76	62112,00	9324,00
فوائد وأعباء مماثلة	-7894,00	-9145,73	-1251,73	-9424,00	-278,27	-13149,00	-3725,00
عمولات -نواتج-	12576,00	12372,00	-204,00	13393,00	1021,00	14924,00	1531,00
عمولات -أعباء-	-12,00	-5383,00	-5371,00	-3,00	5380,00	-8,00	-5,00
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	0,00	1179846,00	1179846,00	55,00	-1179791,00	82,00	27,00
نواتج الأنشطة الأخرى	453382,00	1177435,00	724053,00	339,00	-1177096,00	191,00	-148,00
أعباء النشاطات الأخرى	-122518,00	-935,00	121583,00	-136,00	799,00	-1,00	135,00
الناتج البنكي الصافي	372494,00	2401049,51	2028555,51	57012,00	-2344037,51	64151,00	7139,00
أعباء استغلال عامة	-887,00	-9961522,00	-9960635,00	-12701,00	9948821,00	-14356,00	-1655,00
مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-853079,00	-958451,00	-105372,00	-1090,00	957361,00	-1184,00	-94,00
الناتج الإجمالي للاستغلال	-481472,00	-8518923,49	-8037451,49	43221,00	8562144,49	48611,00	5390,00
مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-15083,00	-30882,00	-15799,00	-13206,00	17676,00	-20900,00	-7694,00
إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة	14278,00	34895,00	20617,00	16148,00	-18747,00	8562,00	-7586,00
ناتج الاستغلال	-482277,00	-8514910,49	-8032633,49	46163,00	8561073,49	36273,00	-9890,00
الناتج قبل الضريبة	-482277,00	-8514910,49	-8032633,49	46163,00	8561073,49	36273,00	-9890,00
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-10420,00	-12981,00	-2561,00	-11383,00	1598,00	-9157,00	2226,00
ضرائب مختلفة على النتائج	0,00	51406,00	51406,00	39,00	-51367,00	65,00	26,00
الناتج الصافي للسنة المالية	-492697,00	-8476485,49	-7983788,49	34819,00	8511304,49	27181,00	-7638,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

من خلال الجدول نلاحظ أن إيرادات البنك المحققة سنة 2003 تقدر ب 38986 مليون دج و2012 تقدر ب85935 مليون دج، نلاحظ عند مقارنة السنوات من 2010 حتى 2012: زيادة الفوائد والمنتوجات المماثلة حيث ارتفعت بمعدل 52.74 مليار دج بالنسبة لسنة 2011 مقارنة ب2010 و9.32 مليار دج في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، وعمولات- نواتج: ارتفعت ب 13.38 مليار دج سنة 2011 مقارنة ب2010 وب1.53 مليار دج سنة 2012 مقارنة ب2011. وانخفضت قيمة نواتج النشاطات الأخرى سنة 2012 ب148 مليون دج مقارنة بسنة 2011. أما بالنسبة للتكاليف: انخفضت الفوائد والتكاليف المماثلة ب 3.72 مليار دج سنة 2012 مقارنة ب2011 وارتفعت قيمة العمولات ب 5118 مليون دج، وكذلك أعباء النشاطات العامة ارتفعت ب 135 مليار دج.

وعليه نستنتج أن البنك يحقق إيرادات أعلى من النفقات من خلال توظيف الموارد المتاحة لديه بطريقة تسمح له بتقليل التكاليف والتحكم فيها بشكل أفضل.

ثانياً: التحليل الأفقي للميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1- الأصول:

الجدول رقم (18): التحليل الأفقي لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج

الأصول	2003	2004	الفرق	2005	الفرق	2006	الفرق	2007	الفرق	2008	الفرق	2009	الفرق
الصندوق، البنك المركزي، ح ج ب	74856,00	82089,00	7233,00	73231,00	-8858,00	82794,00	9563,00	124704,00	41910,00	109146,00	-15558,00	112446,00	3300,00
سندات عمومية وقيم مماثلة	171230,00	118296,00	-52934,00	90143,00	-28153,00	81118,00	-9025,00	84054,00	2936,00	19210,00	-64844,00	71170,00	51960,00
ودائع لدى المؤسسات المالية	31255,00	31547,00	292,00	38610,00	7063,00	40316,00	1706,00	40970,00	654,00	284361,00	243391,00	255736,00	-28625,00
قصيرة الأجل	30255,00	30547,00	292,00	38610,00	8063,00	40316,00	1706,00	40970,00	654,00	177514,00	136544,00	113686,00	-63828,00
طويلة الأجل	1000,00	1000,00	0,00	0,00	-1000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	106847,00	106847,00	142050,00	35203,00
ودائع لدى الزبائن	202275,00	277163,00	74888,00	326474,00	49311,00	271882,00	-54592,00	266961,00	-4921,00	277123,00	10162,00	309245,00	32122,00
مستحقات وسندات ذات مردودية ثابتة	2711,00	6756,00	4045,00	13845,00	7089,00	14752,00	907,00	14137,00	-615,00	17858,00	3721,00	16245,00	-1613,00
اشتراكات ونشاط المحفظة	1173,00	2036,00	863,00	2078,00	42,00	2860,00	782,00	3282,00	422,00	3362,00	80,00	6967,00	3605,00
تثبيتات معنوية	138,00	198,00	60,00	191,00	-7,00	243,00	52,00	296,00	53,00	252,00	-44,00	12,00	-240,00
تثبيتات مادية	4971,00	6492,00	1521,00	8004,00	1512,00	8145,00	141,00	16305,00	8160,00	15492,00	-813,00	14889,00	-603,00
أصول أخرى	4342,00	4684,00	342,00	5151,00	467,00	5507,00	356,00	5,47	-5501,54	5071,00	5065,54	21196,00	16125,00
حسابات التسوية	15529,00	20351,00	4822,00	71787,00	51436,00	89049,00	17262,00	35562,00	-53487,00	36201,00	639,00	19243,00	-16958,00
المجموع	508479,00	549613,00	41134,00	629514,00	79901,00	598666,00	-30848,00	591737,00	-6929,00	768077,00	176340,00	828626,00	60549,00

الأصول	2009	2010	الفرق
الصندوق، بنك الجزائر، ح ج ب	112446	121508	9062
ديون على المؤسسات المالية	255736	291804	36068
الحسابات العادية	13630	108744	95114
قروض وحسابات لأجل	242106	183060	-59046
سندات عمومية وقيم مماثلة	71170	80336	9166
قروض للزبائن	309245	245631	-63614
قروض تجارية	1027	1195	168
قروض أخرى قصيرة الأجل	162088	134809	-27279
قروض متوسطة الأجل	57503	62817	5314
قروض طويلة الأجل	669	555	-114
حسابات عادية مدينة	87958	46255	-41703
حسابات التسوية	19242	19955	713
سندات التوظيف دات العائد الثابت	16245	14216	-2029
سندات مشتركة	6967	7215	248

أصول ثابتة	14901	13867	-1034
أصول ثابتة مادية	14889	13841	-1048
أصول ثابتة معنوية	12	26	14
القرض التأجيري وعمليات مماثلة	778	4351	3573
أصول أخرى	21196	17405	-3791
المجموع	828626	817009	-11617

الأصول	2010	2011	الفرق	2012	الفرق
الصندوق، بنك الجزائر، ح ج ب	132047	142622	10575	156120	13498
أصول مالية متاحة للبيع	80798	120466	39668	189321	68855
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	279968	248345	-31623	225619	-22726
سلفيات وحقوق على الزبائن	254170	367435	113265	366978	-457
أصول مالية مملوكة حتى تاريخ الاستحقاق	14408	10530	-3878	10230	-300
ضرائب جارية-أصول	4758	3919	-839	3730	-189
ضرائب مؤجلة-أصول	876	1227	351	1227	0
أصول أخرى	16184	318	-15866	16821	16503
حسابات التسوية	6330	4746	-1584	5132	386
المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة	7905	8551	646	10278	1727
أصول ثابتة مادية	13841	13172	-669	12934	-238
أصول ثابتة معنوية	26	12	-14	37	25
المجموع	811321	921343	110022	998423	77080

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في قيمة أصول البنك من سنة إلى أخرى إلا في سنتي 2006 و2007 وكانت تقدر قيمة الأصول سنة 2003 ب 508479 مليون دج لترتفع سنة 2012 إلى 998423 مليون دج. ونلاحظ في السنوات الثلاث الأخيرة من 2010 حتى 2012 مايلي: القيم في الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية عرفت ارتفاعا سنة 2011 يقدر ب 10.575 مليون دج مقارنة بسنة 2010 و13.489 مليون دج سنة 2012، كما سجلت أصول مالية جاهزة للبيع زيادة تقدر 40 مليون دج مقارنة بسنة 2010 وب 69 مليون دج مقارنة بسنة 2012. أما سلفيات وحقوق على الهيئات المالية عرفت انخفاضا في سنة 2011 ب 32 مليون دج و23 مليون دج مقارنة بسنة 2012. في حين زادت قيمة السلفيات وحقوق على الزبائن سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 ب 0.46 مليون دج. وقد انخفضت قيمة الأصول المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق و قيمة الضرائب الجارية-أصول في سنة 2012 ب 0.3 مليون دج. وعرفت قيم كل من الأصول الأخرى وحسابات التسوية تزايدا في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 على التوالي بقيمة 16.503 مليون دج، و 8.13٪ بقيمة 0.386 مليون دج. كما ارتفعت المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، أو الكيانات المشاركة في سنة 2012 ب 1.727 مليون دج.

وعليه نستنتج الزيادة في أصول هذا البنك راجعة إلى زيادة بعض بنوده وأكثرها تغيرا بين الارتفاع والانخفاض هي الودائع لدى الهيئات المالية ولدى الزبائن والخصوم الأخرى وقيم الصندوق والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية. وزيادة أصول البنك دليل على كفاءته في تسيير موارده.

1- الخصوم:

جدول رقم (19): التحليل الأفقي لخصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج

الخصوم	2003	2004	الفرق	2005	الفرق	2006	الفرق	2007	الفرق	2008	الفرق	2009	الفرق
البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون إتجاه المؤسسات المالية	35967,00	40003,00	4036,00	108382,00	68379,00	31334,00	-77048,00	27003,00	-4331,00	11555,00	-15448,00	13846,00	2291,00
ودائع الزبائن	378131,00	404947,00	26816,00	371261,00	-33686,00	418515,00	47254,00	476127,00	57612,00	634911,00	158784,00	692554,00	57643,00
ديون ممثلة بسندات	26612,00	25435,00	-1177,00	18132,00	-7303,00	13553,00	-4579,00	13797,00	244,00	13999,00	202,00	14561,00	562,00
خصوم أخرى	3699,00	3823,00	124,00	4758,00	935,00	2755,00	-2003,00	19141,00	16386,00	18098,00	-1043,00	29903,00	11805,00
حسابات التسوية	18563,00	23573,00	5010,00	79523,00	55950,00	100424,00	20901,00	29388,00	-71036,00	31784,00	2396,00	19316,00	-12468,00
مؤونات مخاطر الأعباء	2619,00	3096,00	477,00	10732,00	7636,00	12516,00	1784,00	5161,00	-7355,00	5719,00	558,00	6436,00	717,00
صناديق خاصة بالمخاطر العامة البنكية	7879,00	13520,00	5641,00	10802,00	-2718,00	9651,00	-1151,00	9927,00	276,00	8085,00	-1842,00	8239,00	154,00
ديون تابعة	0,00	0,00	0,00	3000,00	3000,00	3000,00	0,00	3292,00	292,00	2192,00	-1100,00	20530,00	18338,00
رأس المال	33000,00	33000,00	0,00	33000,00	0,00	33000,00	0,00	33000,00	0,00	33000,00	0,00	33000,00	0,00
إحتياطات	1177,00	1177,00	0,00	1274,00	97,00	1274,00	0,00	1274,00	0,00	1274,00	0,00	1274,00	0,00
فارق إعادة التقييم	172,00	159,00	-13,00	152,00	-7,00	147,00	-5,00	8479,00	8332,00	8336,00	-143,00	8336,00	0,00
الترحيل من جديد	241,00	660,00	419,00	589,00	-71,00	-11502,00	-12091,00	-27503,00	-16001,00	-24853,00	2650,00	-20605,00	4248,00
نتيجة السنة المالية	419,00	222,00	-197,00	-12091,00	-12313,00	-16000,00	-3909,00	-7351,00	8649,00	4248,00	11599,00	1235,00	-3013,00
المجموع	508479,00	549614,00	41135,00	629514,00	79900,00	598666,00	-30848,00	591737,00	-6929,00	768077,00	176340,00	828626,00	60549,00

الخصوم	2009	2010	الفرق	2010	2011	الفرق	2012	الفرق
البنك المركزي	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ديون إتجاه الهيئات المالية	13846,00	17829,00	3983,00	17829,00	19186,00	1357,00	27103,00	7917,00
ديون إتجاه الزبائن	707115,00	695421,00	-11694,00	679202,00	788104,00	108902,00	843070,00	54966,00
ديون ممثلة بورقة مالية				14192,00	13964,00	-228,00	12771,00	-1193,00
ضرائب جارية –خصوم				551,00	1041,00	490,00	608,00	-433,00
ضرائب مؤجلة –خصوم				192,00	402,00	210,00	402,00	0,00
خصوم أخرى	29903,00	19816,00	-10087,00	22355,00	7153,00	-15202,00	2698,00	-4455,00
حسابات التسوية	19316,00	20879,00	1563,00	9723,00	11127,00	1404,00	22136,00	11009,00
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	8239,00	7911,00	-328,00	7249,00	8851,00	1602,00	9101,00	250,00
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	6437,00	7249,00	812,00	7911,00	10113,00	2202,00	11773,00	1660,00
ديون تابعة	20530,00	18352,00	-2178,00	18352,00	16435,00	-1484,00	16435,00	0,00
رأس المال	33000,00	33000,00	0,00	33000,00	33000,00	0,00	33000,00	0,00
علاوات مرتبطة برأس المال					1274,00	0,00	2446,00	1172,00
إحتياطات	1274,00	1274,00	0,00	538,00	1185,00	647,00	1185,00	0,00
فارق إعادة التقييم	8336,00	8336,00	0,00	8336,00	8336,00	0,00	8336,00	0,00
الترحيل من جديد	-20530,00	-19806,00	724,00	-19806,00	8951,00	-10855,00	0,00	-8951,00
نتيجة السنة المالية	1235,00	10856,00	9621,00	10856,00	10123,00	-733,00	7359,00	-2764,00
المجموع	828626,00	811320,00	-17306,00	811320,00	921343,00	110022,00	998423,00	77080,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

من خلال الجدول نلاحظ زيادات متواصلة في قيم كل من ديون اتجاه الهيئات المالية ديون اتجاه الزبائن إلا في السنوات 2006-2007 و2008 بالنسبة لديون اتجاه الهيئات المالية و2010 بالنسب لودائع الزبائن، وقد ارتفعت ديون اتجاه الهيئات المالية وديون اتجاه الزبائن خلال سنة 2012 مقارنة ب2011 على التوالي كما يلي: ب 7.92 مليار دج، 54.97 مليار دج، أما ديون ممثلة بسندات فقد انخفضت قيمتها بحوالي 1 مليار دج، كما انخفضت قيمة الضرائب الجارية ب430 مليون دج، وانخفضت قيمة الخصوم الأخرى بقيمة 4 مليار دج، في حين ارتفعت قيمة كل من حسابات التسوية ب 11 مليار دج، ومؤونات لتغطية المخاطر والأعباء ب 250 مليون دج، وإعانات التجهيز وأموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة ارتفعت هي الأخرى بقيمة 1.66 مليار دج، أما فارق إعادة التقييم والترحيل من جديد فقد انخفضا على التوالي بالقيم التالية: 8.95 مليار دج 27.3 مليون دج.

ومن هنا نستنتج أن البنك يعتمد بشكل كبير في تمويل نشاطاته على الديون اتجاه الهيئات المالية وودائع الزبائن وهو ما نلاحظه في الزيادات المتواصلة في هذين البندين ما يعني أن البنك ينتهج سياسة سليمة لجذب الودائع.

2- جدول حسابات النتائج:

جدول رقم (20): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج الخاص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج

الإيرادات	2003	2004	الفرق	2005	الفرق	2006	الفرق	2007	الفرق	2008	الفرق
منتوجات الاستغلال البنكي	29007	29725	718	28081	-1644	20780	-7301	23104	2324	31370	8266
الفوائد والمنتوجات المماثلة	26434	27208	774	25346	-1862	17897	-7449	19161	1264	26507	7346
على العمليات مع المؤسسات المالية	903	463	-440	203	-260	237	34	721	484	2050	1329
على العمليات مع الزبائن	14504	18664	4160	21848	3184	13546	-8302	14499	953	21634	7135
على الأسهم والسندات الأخرى دات العائد الثابت	11027	8081	-2946	3295	-4786	4114	819	3941	-173	2823	-1118
على الأسهم والسندات الأخرى دات العائد المتغير	86	72	-14	5	-67	1	-4	246	245	311	65
عمولات	1004	906	-98	1133	227	1077	-56	1472	395	2876	1404
المنتوجات الأخرى للإستغلال البنكي	1483	1539	56	1598	59	1805	207	2224	419	1675	-549
منتوجات أخرى	6056	4994	-1062	85426	80432	39821	-45605	55231	15410	115155	59924
منتوجات متنوعة	33	11	-22	59	48	51	-8	52	1	54	2
الإهتلاكات والمؤونات	2668	4054	1386	64246	60192	36494	-27752	54660	18166	108219	53559
منتوجات استثنائية	3355	901	-2454	21121	20220	3275	-17846	519	-2756	6882	6363
المحموع	35062	34719	-343	113507	78788	60601	-52906	78334	17733	146525	68191

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

التكاليف	2003	الفرق	2004	الفرق	2005	الفرق	2006	الفرق	2007	الفرق	2008	الفرق	2009	الفرق	2010	الفرق
تكاليف الاستغلال البنكي	12165	-1818	10895	-1270	6589	-4306	6131	-458	4824	-1307	5955	1131	6599	0,644	7956	1357
الفوائد والتكاليف المماثلة	12158	-1823	10893	-1265	6585	-4308	6129	-456	4822	-1307	5952	1130	140	-5,812	124	-16
على العمليات مع المؤسسات المالية	2148	219	2134	-14	1699	-435	1791	92	52	-1739	152	100	134	-0,018	117	-17

على العمليات مع الزبائن	8622	-1845	7253	-1369	4035	-3218	4122	87	4173	51	4885	712	6	-4,879	7	1
على الأسهم والسندات ذات العائد الثابت	0	0	0	0	0	0	97	97	286	189	286	0	6070	5,784	5664	-406
فوائد أخرى وتكاليف مماثلة	1387	-198	1506	119	851	-655	119	-732	310	191	649	339	2500	1,851	1627	-873
تكاليف أخرى للاستغلال البنكي	8	6	2	-6	4	2	20	16	2	-18	2	0	3332	3,33	3788	456
تكاليف أخرى	22447	5932	23561	1114	119009	95448	70471	-48538	80861	10390	136322	55461	0	-136,322	91	91
التكاليف العامة للإستغلال	5928	251	6624	696	7389	765	7507	118	8014	507	9393	1379	389	-9,004	2077	1688
الخدمات	604	15	798	194	1337	539	1539	202	1635	96	1679	44	10922	9,243	12061	1139
أجور المستخدمين	3563	181	4047	484	3927	-120	4446	519	4715	269	5598	883	6597	0,999	7568	971
ضرائب ورسوم	667	-52	650	-17	887	237	465	-422	433	-32	616	183	548	-0,068	593	45
تكاليف متنوعة	1	-984	1128	1127	1238	110	1057	-181	1232	175	1500	268	1851	0,351	1938	87
مؤونات وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها	13626	5008	13850	224	107365	93515	55917	-51448	69551	13634	83845	14294	1926	-81,919	1962	36
إهتلاكات ومؤونات للقيم المادية والمعنوية	537	120	646	109	739	93	861	122	1087	226	1843	756	1403	-0,44	1567	164
تكاليف استثنائية	2537	735	2442	-95	3516	1074	6186	2670	2209	-3977	41241	39032	23220	-18,021	59211	35991
الهامش الإجمالي	450	302	263	-187		-263	0	0	7351	7351		-7351	7417	7,417	2893	-4524
الضرائب على الأرباح	208	166	41	-167		-41	-16001	-16001	0	16001		0	0	0	0	0
النتيجة الصافية	241	135	222	-19		-222		0	-7351	-7351	4249	11600	0	-4,249	0	0
المجموع	34611	4114	34456	-155	125598	91142	76602	-48996	85685	9083	146525	60840	60796	-85,729	94544	33748

	2009	2010	الفرق	2011	الفرق
فوائد ونواتج مماثلة	17029	16712	-317	22751	6039

فوائد وأعباء مماثلة	-6496	-6074	36	-7049	-975
عمولات -نواتج-	3749	3921	172	8430	4509
عمولات -أعباء-	-11	-96	-85	-130	-34
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	0	0	0	0	0
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	187	164	-23	146	-18
نواتج الأنشطة الأخرى	3145	5602	2457	3743	-1859
أعباء النشاطات الأخرى	-23	-1706	-1683	-139	1567
الناتج البنكي الصافي	17581	18524	943	27752	9228
أعباء استغلال عامة	-10909	-12282	-1373	-15064	-2782
مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-1317	-1567	-250	-1389	178
الناتج الإجمالي للاستغلال	5354	4674	-680	11299	6625
مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-33438	-59825	-26387	-15118	44707
إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة	33554	65619	32065	13726	-51893
ناتج الاستغلال	5470	10468	4998	9907	-561
الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية الأخرى	0	29	29	13	-16
العناصر غير العادية –نواتج	2962	19178	16216	9	-19169
العناصر غير العادية –أعباء	-7198	-1429	5769	-7	1422
الناتج قبل الضريبة	1235	10986	9751	9923	-1063
ضرائب على النتائج وما يماثلها	0	-130	-130	200	330
ضرائب مختلفة على النتائج		10856	10856	10123	-733
الناتج الصافي للسنة المالية	1235	10856	9621	10123	-733

	2010	2011	الفرق	جوان 2012	الفرق		2010	2011	الفرق	جوان 2012	الفرق
الفوائد والتكاليف المماثلة	6074.	7049	975	4357	-2692	فوائد ونواتج مماثلة	16712	22751	6039	11235	-11516
التكاليف على العمليات مع الزبائن	5621	6563	942	4197	-2366	نواتج على عمليات الخزينة	1690	1544	-146	745	-799
عمولات	96	130	34	366	236	نواتج على العمليات مع الزبائن	12195	18180	5985	8756	-9424
خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	80	235	155	0	-235	عمولات	3921	8430	4509	4025	-4405
أعباء النشاطات الأخرى	1705	139	-1566	12	-127	أرباح صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	244	381	137	183	-198
التكاليف العامة	12282	15064	2782	6808	-8256	نواتج على النشاطات المختلفة	5602	3743	-1859	2225	-1518
مخصصات الاهتلاكات	1567	1389	-178	694	-695	استرجاع المؤونات وخسارة القيمة واسترجاع الديون المستهلكة	65619	13726	-51893	8706	-5020
مخصصات المؤونات	59825	15118	-44707	6739	-8379	أرباح صافية على الأصول الأخرى	29	13	-16	0	-13
العناصر غير العادية – تكاليف	1429	7	-1422	128	121	العناصر غير العادية –أصول	1917	10	-1907	89	79
الضرائب	130	-200	-330	0	200	خسائر النشاط		0	0	0	0
نتيجة النشاط	10856	10123	-733	7358	-2765	المجموع	94044	49054	-44990	26463	-22591
المجموع	94044	49054	-44990	26462	-22592						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك

نلاحظ أن البنك حقق خلال الفترة من 2003 إلى 2012 إيرادات تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت قيمتها سنة 2003 ب 35068 مليون دج و26463 مليون دج سنة 2012، أما بالنسبة للتكاليف فهي الأخرى متغيرة حيث بلغت سنة 2003 قيمة 34612 مليون دج و19104 مليون دج سنة 2012، ونلاحظ من الجدول ارتفاع الفوائد والمنتوجات المماثلة في سنة 2011 مقارنة ب 2010 ب 6039 مليون دج في حين سجلت انخفاضا سنة 2012 يقدر ب11516 مليون دج، وارتفعت قيمة عمولات- نواتج ب 4509 مليون دج في حين انخفضت سنة 2012 ب4405 مليون دج، والأرباح الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع انخفضت ب 198 مليون دج سنة 2012، وكذلك نواتج النشاطات المختلفة انخفضت هي الأخرى ب 1518 مليون دج وهذا سنة 2012.

التكاليف: ارتفعت الفوائد والتكاليف المماثلة سنة 2011 مقارنة ب2010 بقيمة 975 مليون دج وبانخفاض يقدر ب2692 مليون دج سنة 2012 والتكاليف على العمليات مع الزبائن انخفضت سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 ب 2366 مليون دج، والعمولات زادت بقيمة 34 مليون دج سنة 2011 و236 مليون دج سنة 2012، وأعباء النشاطات الأخرى سجلت انخفاضا سنة 2012 يقدر ب127 مليون دج.

وعليه نستنتج أن الإيرادات التي يحققها البنك ناتجة عن العمليات التي يقوم بها من خلال توظيفه للموارد المتاحة لديه كما يتحمل تكاليف الاستغلال البنكي وتكاليف أخرى، وتحقيق البنك لإيرادات أعلى وتفوق التكاليف تعني قدرته على التحكم في هذه الأخيرة وعلى حسن إدارته لموارده المتاحة وإلى سياسته المنتهجة في جذب الودائع وتقديم القروض.

وعليه فإن كلا البنكين كان أداؤهما حسن من خلال تحقيقهما لإيرادات جيدة وتحكمهما في التكاليف ما نتج عنه تحقيق نتائج إيجابية وهذا دليل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيقهما لهذه النتائج هو دليل على أن البنكين لديهما قوة تنافسية تمكنهما من جذب ودائع العملاء وتقديم القروض والاستثمار وقدرتهما على تقديم خدمات ذات جودة للعملاء.

المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك وتنافسيتها باستخدام النسب المالية

يعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة مختلف النسب المتعلقة سواءً بالسيولة أو توظيف الأموال أو الربحية، واستخدام النسب المالية كمؤشرات لتقييم الأداء في البنوك مرهون بقدرتها على إعطاء معان ودلالات علمية معينة ومعان تفيد القائمين على التقييم للتعرف على السلبيات والإيجابيات المصاحبة لعمل البنوك، وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقييم أداء البنكين باستخدام نسب توظيف الأموال والسيولة والربحية وسنجري مقارنة بين البنكين لمعرفة التغيرات في بعض بنودهما وفي بعض النسب الأخرى.

المطلب الأول: تقييم الأداء والتنافسية باستخدام نسب توظيف الأموال في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن استخدام جملة من المؤشرات النسب التي تمكن البنك من اكتشاف مختلف التغيرات التي تطرأ على أصوله وخصومه والعوامل المؤثرة على إيراداته ونفقاته وأسباب الأرباح والخسائر.

أولا: تطور مؤشر كفاية رأس المال (الملاءة المالية):

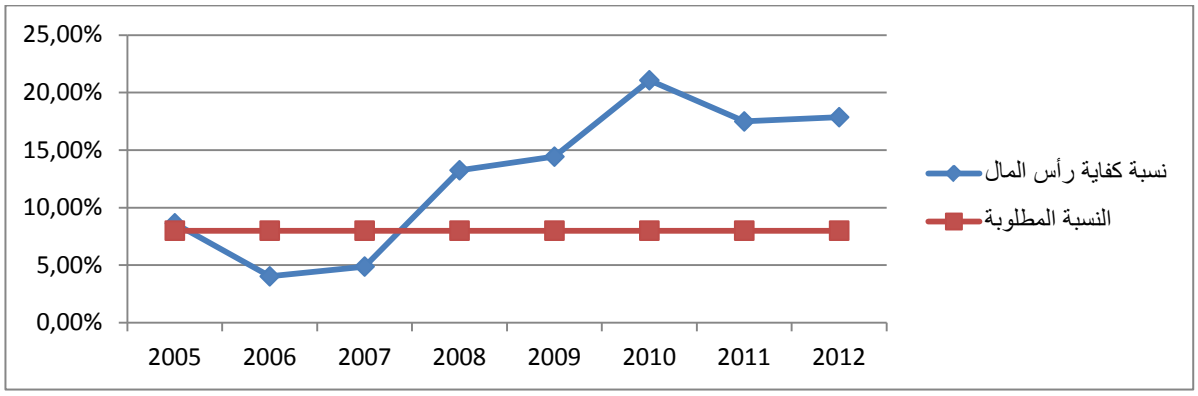
يعتبر معيار كفاية رأس المال (نسبة كوك) من أهم المؤشرات التي تدل على متانة رأس مال البنك وصحة مركزه المالي، ويمثل الجدول والشكل التاليين تطور هذه النسبة.

جدول رقم (21): نسبة كفاية رأس المال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2005-2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة كفاية رأس المال	%8.64	%4.03	%4.88	%13.25	%14.43	%21.07	%17.49	%17.86
النسبة المطلوبة	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

شكل رقم (10): تغير كفاية رأس المال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة من 2005 إلى 2012



المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتمادا على التقارير المالية للبنك وباستعمال برنامج Excel

نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قبل سنة 2008 كانت مؤشرات كفاية رأس المال أقل من النسبة المطلوبة وهي 8٪ إلا أنها في سنة 2008 وصلت إلى 13.25٪ وهي أكبر من النسبة المطلوبة وحققت أعلى نسبة من كفاية رأس المال عام 2010 ب21.07٪، لتنخفض سنة 2011 و2012 وتبقى أعلى من النسبة المطلوبة حيث بلغت سنة 2012 نسبة 17.86٪، وارتفاع هذه النسبة دليل على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين بالبنك وهو دليل على قدرة البنك على مواجهة المخاطر البنكية، كما أن ارتفاعها يدل على كفاءة البنك وقدرته على التحكم في نشاطه ومن ثم فالبنك في وضع تنافسي جيد.

ثانيا: تطور نسب توظيف الأموال: تستهدف مؤشرات توظيف الأموال إلى الحكم على مدى كفاءة وفعالية البنك في توظيف الأموال المتاحة في المجالات المختلفة وسياسة استخدامها.

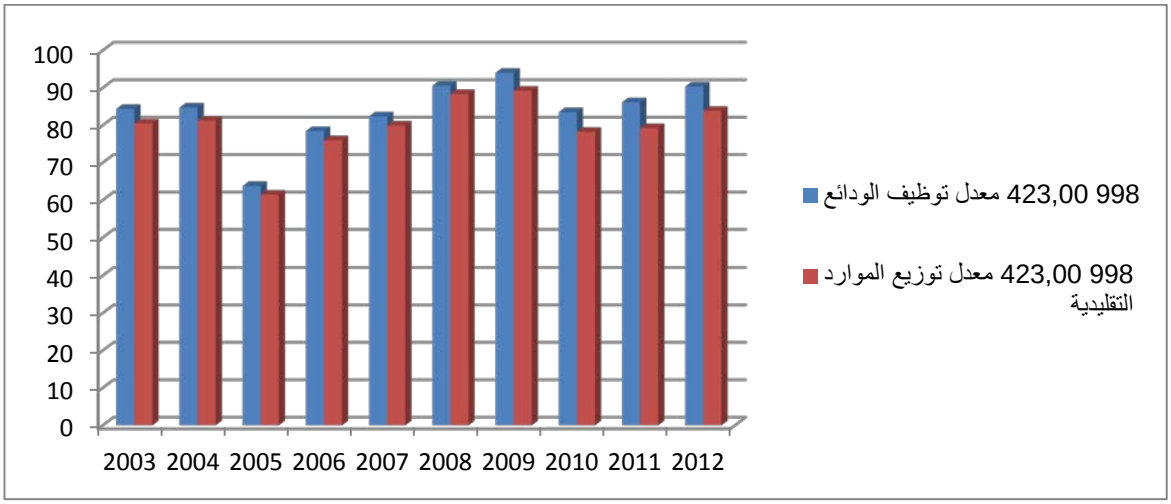
بالنسبة للبنك الوطني الجزائري

جدول رقم (22): تطور معدل توظيف الودائع ومعدل توزيع الموارد التقليدية بالبنك الوطني الجزائري للفترة 2002-2012 الوحدة بالمئة (٪)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل توظيف الودائع(٪)	84.36	84.71	63.77	78.44	82.37	90.56	93.99	83.49	86.13	90.34
معدل توزيع الموارد التقليدية(٪)	80.5	81.25	61.46	75.97	79.92	88.37	89.21	78.21	79.21	83.82

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك.

شكل رقم (11): تطور معدل توظيف الودائع ومعدل توزيع الموارد التقليدية بالبنك الوطني الجزائري للفترة 2002-2012



المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتماداً على وثائق البنك وباستخدام برنامج ال Excel

ارتفاع معدل توظيف الودائع من سنة إلى أخرى وهذا يعود إلى أن العوائد تفوق التكاليف وهذا يعني البنك يحقق ربحية متواصلة نتيجة لارتفاع إيراداته الناتجة عن توظيف الأموال المتاحة لديه، وكذلك هو الحال بالنسبة لمعدل توزيع الموارد التقليدية.

ارتفاع هذه النسب يدل على كفاءة الإدارة في توظيف الودائع والموارد المتاحة لديه من خلال انتهاج سياسات معينة منها أسعار الفائدة.

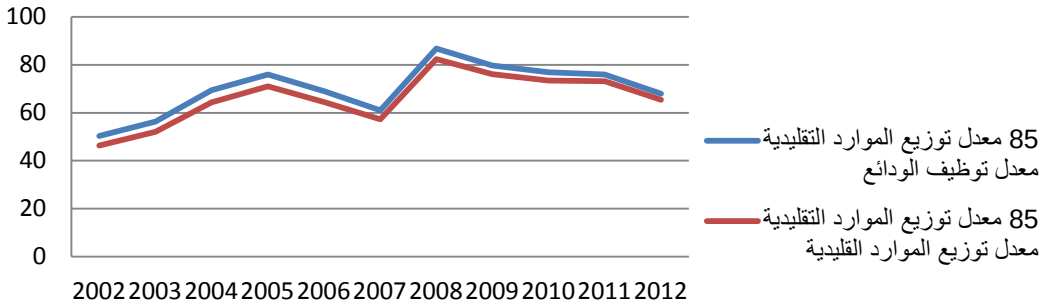
بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

جدول رقم (23): تطور معدل توظيف الودائع ومعدل توزيع الموارد التقليدية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2002-2012 الوحدة بالمئة (٪)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل توظيف الودائع(٪)	50.36	56.4	69.4	76	69	61	86.85	79.77	77	76	68
معدل توزيع الموارد التقليدية(٪)	46.34	52.1	64.43	71.03	64.48	57.29	82.48	76.09	73.48	73.17	65.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

شكل رقم (12):تطور معدل توظيف الودائع ومعدل توزيع الموارد التقليدية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2002-2012 **الوحدة** ٪



المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتماداً على وثائق البنك وباستخدام برنامج ال Excel

نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حقق معدلات توظيف الأموال بين 80 و90٪ وهي نسبة جيدة تعني قدرة البنك على التحكم في التكاليف ونلاحظ أن هذه النسبة تنخفض في السنوات التي يحقق فيها البنك نتيجة سالبة ما يعني أنها تتأثر بالإيرادات والتكاليف.

وعليه فكلا البنكان حققا معدلات توظيف أموال مرتفعة ما يعني كفاءتهما في استخدام الموارد المتاحة من خلال مثلا تخفيض معدلات الفائدة أو استخدام التكنولوجيات التي تسرع إجراءات التعامل مع الزبائن ما يعني أن البنكين في وضع تنافسي حسن والبنك الوطني الجزائري كان أكثر تنافسية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء والتنافسية باستخدام نسب الربحية ونسب السيولة في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

نقوم من خلال هذا المطلب بدراسة تغيرات نسب الربحية للبنكين محل الدراسة خلال الفترة من 2003 إلى 2012.

أولا: تقييم الأداء والتنافسية باستخدام نسب الربحية ونسب السيولة في البنك الوطني الجزائري

جدول رقم (24): المؤشرات المستخدمة لتقييم ربحية البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2003- 2012 مليون دج

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الأصول	478466	539644	609067	716992	922922	1119288	1260737	1421685	1620662	2060080
حقوق الملكية	23923	21586	97451	172078	276877	526065	533922	697621	107247403	128404864
الإيرادات	38986	39585	61793	34527	40873	60112	64266	96534	82762	85935
التكاليف	32224	38799	64745	30160	34083	49539	31665	63934	47943	58755
النتيجة	6762	786	2954-	4367	6790	10573	21017	32600	34819	27180
هامش الربح	٪0.17	٪1.9	٪4.7	٪12	٪25.8	٪14.5	٪32.7	٪33.7	٪54	٪28.1
منفعة الأصول	٪8	٪7	٪10	٪5	٪4	٪5	٪5	٪7	٪4	٪5
العائد على الأصول	٪1.4	٪0.1	٪0.4-	٪0.6	٪0.9	٪0.7	٪1.7	٪2.3	٪2.1	٪1.3
مضاعف الملكية	28.37	31.1	33.34	39.27	49.47	38.59	24.4	21.4	15.11	16.26
العائد على حقوق الملكية	٪5	٪4	٪16	٪24	٪30	٪47	٪42.35	٪49.07	٪32.46	٪21.16
كفاءة التكاليف	٪82.7	٪98	٪104.8	٪87.35	٪83.4	٪81.7	٪42.3	٪66.2	٪58	٪68.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

تحليل الربحية للبنك الوطني الجزائري:

نلاحظ أن البنك يحقق تزايدا مستمرا في إجمالي الأصول حيث كان في سنة 2003 يقدر ب478466 مليون دج ليرتفع إلى 2060080 مليون دج سنة 2012، كما أن حقوق الملكية هي الأخرى تشهد تزايدا مستمرا والذي كانت قيمته سنة 2003 تقدر ب 23923 مليون دج لترتفع سنة 2012 وتصل إلى 128404864 مليون دج. أما الإيرادات فهي ترتفع وتنخفض حيث انخفضت في سنة 2006 ب34527 مليون دج لترتفع بعدها وقد بلغ إجمالي الإيرادات أقصى قيمة له سنة 2010 ب96534 مليون دج لينخفض بعدها وقد بلغ إجمالي الإيرادات سنة 2012 ب 85935 مليون دج. وتكاليف البنك هي الأخرى سجلت تزايدا مستمرا إلا أنه أقل من التزايد في الإيرادات عدا في سنة 2005 التي حقق فيها البنك خسارة نتيجة لارتفاع التكاليف على الإيرادات حيث بلغت قيمة إجمالي التكاليف 64745 مليون دج في حين الإيرادات وصلت إلى 64793 مليون دج. وقد حقق البنك نتائج إيجابية إلا أنه في سنة 2005 حقق خسارة بلغت 2954 مليون دج وقد بلغت النتيجة أقصى قيمة لها سنة 2011 ب 34819 مليون دج لتنخفض سنة 2012 إلى قيمة 27180 مليون دج.

وتتأثر نسبة هامش الربح بشكل كبير بالأرباح التي يحققها البنك وهي تعكس كفاءة البنك في إدارة ومراقبة التكاليف، وبلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها ب 54٪ نهاية 2011 لتنخفض هذه النسبة وتصل في نهاية 2012 إلى 28.1٪ وارتفاع هذه النسبة هو نتيجة لارتفاع الإيرادات على التكاليف، وبالتالي تحقيق أرباح جيدة ومن ثم ارتفاع نسبة هامش الربح.

أما مؤشر منفعة الأصول فيدل على الاستغلال الأمثل للأصول، وتختلف نسبته من سنة إلى أخرى وبلغ أقصى نسبة سنة 2005 بمعدل 10٪، وبلغت أدنى نسبة له سنتي 2007 و2011 بنسبة 4٪، في حين بلغت نسبة هذا المؤشر في السنوات 2010، 2011 و 2012 على التوالي ب 7٪، 4٪ و5٪ .

أما العائد على الأصول فقد سجل أعلى نسبة له سنة 2010 بمعدل 2.3٪ وبلغت أدنى نسبة له سنة 2004 بمعدل 0.1٪، تركز هذه القيمة على مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فالعائد على الأصول المرتفع دليل على الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما ينعكس بمؤشر هامش الربح المرتفع.

وأما نسبة مضاعف الملكية التي بلغت أعلى قيمة لها سنة 2007 والتي قدرت 49.47 مرة وبلغت أدنى قيمة لها سنة 2011 ب 15 مرة. في حين العائد على حقوق الملكية بلغ أعلى نسبة له سنة 2010 بنسبة

49.07٪ وبلغ أدنى قيمة له سنة 2004 بنسبة 4٪، ويرجع سبب ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر إلى العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كليهما.

شهد البنك ارتفاعا في نسبة كفاءة التكاليف وهو ما يعني ارتفاع التكاليف على الإيرادات حيث تجاوزت 100٪ في سنة 2005 وهي السنة التي حقق فيها البنك نتيجة سلبية وبداية من سنة 2006 انخفضت هذه النسبة إلى اقل من 100٪ في السنوات الموالية وهو ما يعني أن إيرادات البنك تغطي أعباءه، وبلغت نسبتها 68.40٪ سنة 2012 ما يعني أن البنك أصبح يتحكم بشكل أفضل في التكاليف وبالتالي تحقيق نتائج ايجابية .

ثانيا: : تقييم الأداء والتنافسية باستخدام نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

جدول رقم (25): المؤشرات المستخدمة لتقييم ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2003- 2012 مليون دج

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الأصول	508479	549613	629514	598666	519737	768076	828626	811320	921343	998423
حقوق الملكية	45264	51608	59549	48086	33631	53482	57211	56421	70243	82276
الإيرادات	35068	34719	113507	60601	78334	146525	60796	94544	49054	26463
التكاليف	34612	34456	125598	76601	85684	142277	59561	83688	38931	19104
النتيجة	241	221	12090-	16000-	7350-	4248	1235	10855	10123	7359
هامش الربح	٪0.69	٪0.64	٪10.65	٪26.40	٪9.38	٪2.90	٪2.03	٪11.48	٪20.64	٪27.81
منفعة الأصول	٪6.90	٪6.32	٪18.03	٪10.12	٪15.07	٪19.08	٪7.34	٪11.65	٪5.32	٪2.65
العائد على الأصول	٪0.05	٪0.04	٪1.92	٪2.67	٪1.41	٪0.55	٪0.15	٪1.34	٪1.10	٪0.74
مضاعف الملكية	11.23	10.65	10.57	12.45	15.45	14.36	14.48	14.38	13.12	12.14
العائد على الملكية	٪0.53	٪0.43	٪20.30	٪33.26	٪21.84	٪7.95	٪2.16	٪19.23	٪14.41	٪8.95
كفاءة التكاليف	٪98.70	٪99.24	٪110.65	٪126.40	٪109.38	٪97.10	٪97.97	٪88.52	٪79.36	٪72.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

تحليل الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حقق زيادات في الأصول خلال سنوات الدراسة عدا سنتي 2006 و2007، وبلغت الأصول أعلى قيمة لها سنة 2012 ب998423 مليون دج.

حقوق الملكية: ارتفعت قيمة حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة وحققت أقصى قيمة لها عام 2012 ب 82276 مليون دج كما سجلت حقوق الملكية انخفاضا هي الأخرى خلال سنتي 2006 و2007 لترتفع قيمتها في السنوات الموالية.

أما الإيرادات فهي تتزايد وتتناقص حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2012 ب 26463 مليون دج وأقصى قيمة سنة 2008 ب 146525 مليون دج، وكذلك هو الحال بالنسبة للتكاليف حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 ب 142277 مليون دج ولكنها أقل من قيمة الإيرادات وبالتالي تحقيق نتيجة إيجابية، أما بالنسبة للنتيجة فقد حقق البنك نتائج سلبية نتيجة لارتفاع التكاليف عن الإيرادات خلال سنوات 2005، 2006 و2007 لترتفع بعدها وحقق أعلى نتيجة سنة 2010 ب 10855 مليون دج لتنخفض بعدها وبلغت سنة 2012 قيمة 7359 مليون دج.

نسبة هامش الربح: يقيس العائد الصافي من الأرباح التي حققتها إيرادات البنك ، وزيادتها تعني زيادة قدرة الإيرادات على توليد الأرباح، وما يلاحظ من الجدول هو أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حقق هوامش ربح مختلفة والتي تشهد تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة ما يعني أن البنك يحقق أرباحا أكبر من سنة إلى أخرى وذلك من بفضل انخفاض قيم التكاليف عن الإيرادات وكانت قيمة هذا الهامش خلال سنة 2003 تقدر ب0.69٪ لتصل في سنة 2012 إلى 27.81٪ وهي أكبر قيمة حققها البنك خلال سنوات الدراسة.

وتختلف منفعة الأصول من سنة إلى أخرى حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 ب19.08٪ وأدنى قيمة عام 2012 ب2.65٪، وبالتالي فان مصدر انخفاض منفعة الأصول هو انخفاض الإيرادات، وعلى مدار السنتين الأخيرتين حيث حقق البنك نتائج مرتفعة إلا أن نسب منفعة الأصول منخفضة بسبب انخفاض الإيرادات المحققة.

العائد على الأصول: يظهر الربح الذي يحققه استثمار وحدة نقدية واحدة من الأصول فتحقيق البنك لعائد مرتفع على الأصول دليل على كفاءته في تخفيض التكاليف وهو ما يعكسه هامش الربح (الاستخدام الأمثل للأصول)

وهو ما يمثله مؤشر منفعة الأصول حيث سجلت الخمس سنوات الأخيرة تحقيق معدلات ايجابية، وارتفعت هذه النسبة من 0.55٪ سنة 2008 إلى 1.34٪ سنة 2010 وهو ما يمثل أكبر عائد خلال فترة الدراسة في حين بلغ 0.74٪ نهاية سنة 2012.

وتختلف نسب العائد على الملكية من سنة إلى أخرى ويتأثر العائد على الملكية بدرجة كبيرة بالأرباح المحققة ويقيس العائد على الملكية قدرة كل وحدة من حقوق الملكية على توليد الربح وسجلت سنة 2009 تحقيق اكبر معدل للعائد على حقوق الملكية وسجل هذا المعدل تراجعا في السنتين الأخيرتين من الدراسة وهذا يعود إلى تراجع الأرباح المحققة وسجل هذا المعدل 8.95٪ في نهاية سنة 2012.

يقارن مضاعف الملكية قيمة الأصول مع حقوق الملكية وبالتالي مدى مخاطرة البنك بأموال الغير في استثماراته, حيث بلغ مضاعف الملكية قيمة 15.45 خلال سنة 2007 وهو أكبر معدل لمضاعف الملكية وهو ما يعني ارتفاع التحويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية.

شهد البنك ارتفاعا في نسبة كفاءة التكاليف بوتيرة متزايدة وهو ما يعني ارتفاع النفقات على الإيرادات حيث تجاوزت 100٪ في فترة 2005 حتى 2007 وهي الفترة التي حقق فيها البنك نتائج سلبية وبداية من سنة 2008 انخفضت هذه النسبة إلى اقل من 100٪ وهو ما يعني أن إيرادات البنك تغطي أعباءه، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض إلى أن بلغت 72.19٪ سنة 2012 مما يعني أن البنك أصبح في السنوات الأخيرة أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف وإدارة موارده كما تؤثر التكاليف على أرباح المؤسسة.

عند مقارنة نسب الربحية المحققة من طرف البنكين نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري حقق معدلات عائد على حقوق الملكية مرتفعة وأفضل من تلك التي حققها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث حقق البنك الأول خلال الفترة من 2010 إلى 2012 على التوالي النسب التالية 49.07٪، 32.46٪ و21.16٪. بينما حقق البنك الثاني النسب التالية: 19.23٪، 14.41٪، 8.95٪، وهذه النتائج تتحقق من مؤشرين هما:

- العائد على الأصول: نسب العائد على الأصول في البنك الوطني الجزائري كان أفضل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- مضاعف الملكية: حقق البنك الوطني الجزائري في السنوات 2010 حتى 2012 مضاعف ملكية ب21 مرة، 15 مرة و16 مرة في حين بنك الفلاحة والتنمية الريفية قدر ب 14 مرة، 13 مرة و12 مرة.

ومعدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنكين يعود بشكل كبير إلى مضاعف الملكية وليس إلى العائد على الأصول.

العائد على الأصول المحقق من طرف البنك الوطني الجزائري أفضل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث بلغت نسبته في السنوات من 2010 إلى 2012 في البنك الأول 2.3٪، 2.1٪، 1.3٪، والبنك الثاني 1.34٪، 1.1٪ و0.74٪.

من خلال ما سبق نستنتج أن البنك الوطني الجزائري أكثر ربحية وأفضل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما أوضحته المؤشرات المدروسة، فالبنك الأول أكثر كفاءة من خلال تحكمه في التكاليف وإدارتها بشكل جيد واستغلاله الأمثل للموارد المتاحة وقدرته على جذب الودائع وتقديم القروض للعملاء، وبالتالي فأداؤه كان أفضل ما يعني أنه أكثر تنافسية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثالثا: نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية.

جدول رقم(26): نسب السيولة العامة والسيولة النقدية بالبنك الوطني الجزائري للفترة من 2003-2012 الوحدة بالمئة(٪)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السيولة العامة٪	6.02	6.92	7.48	6.58	6.00	5.63	6.57	8.55	6.53	5.65
السيولة النقدية٪	8.20	9.16	9.39	8.42	7.51	6.90	8.95	11.81	8.62	7.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

جدول رقم(27): نسب السيولة العامة والسيولة النقدية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة من 2003-2012

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السيولة العامة٪	14.93	11.63	13.83	21.07	14.07	14.21	13.75	16.27	15.48	15.63
السيولة النقدية٪	18.08	18.44	15.26	18.4	24.78	16.88	16.16	18.94	17.66	17.94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أعلاه بأن السيولة العامة للبنك الوطني الجزائري بلغت سنة 2003 نسبة 6.02٪ وانخفضت سنة 2012 إلى 5.64٪ وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2010 ب8.55٪. أمّا السُّيولة النقدية فقد بلغت أدنى قيمة لها سنة 2008 ب 6.9٪ وأقصى قيمة لها سنة 2010 ب 11.81٪ في حين بلغت نسبتها سنة 2012 ب 7.05٪. أما الجدول رقم (27) والذي يبين تغير السيولة العامة والنقدية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فالسيولة العامة تراوحت بين 11.63٪ في سنة 2004 و21.07٪ المحققة سنة 2006، في حين السيولة النقدية بلغت أدنى قيمة لها سنة 2005 ب 15.26٪ وأعلى قيمة حُققت سنة 2007 ب24.78٪ أما في سنة 2012 فقد بلغت قيمتها 17.94٪. وتساهم مؤشرات السيولة في تقييم كفاءة البنك في تحقيق أهداف السيولة والأمان والربحية.

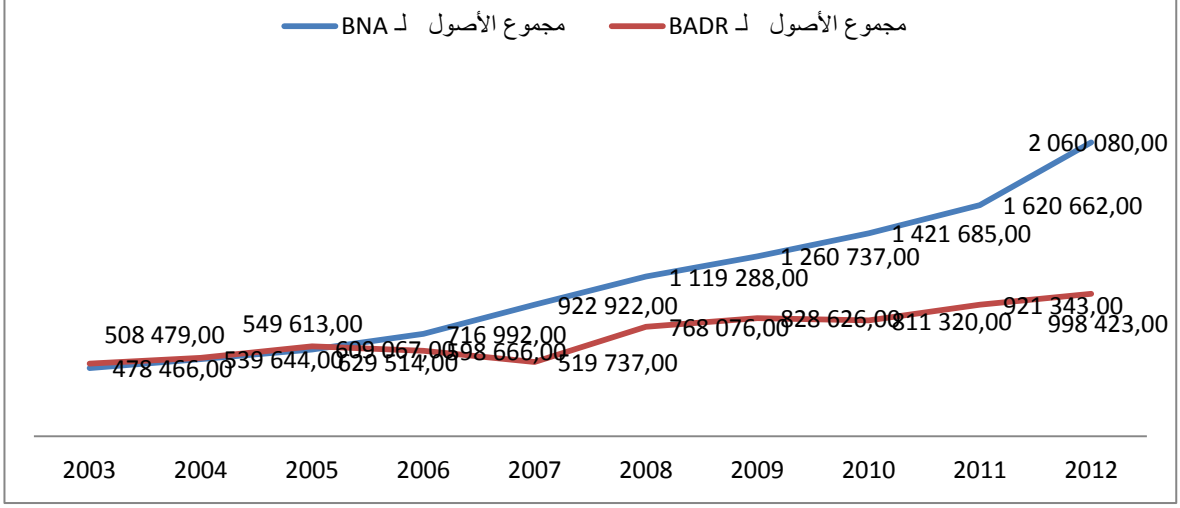
نلاحظ أن السيولة العامة والسيولة النقدية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية كانت أكبر من البنك الوطني الجزائري وبالتالي فالبنك الأول لديه قدرة أكبر على مواجهة التزاماته المتعلقة بطلبات المودعين عند السحب، وكذلك احتفاظ البنك بسيولة مرتفعة يؤدي إلى تجميد الأموال من خلال عدم تقديم الودائع والاستثمار، لذا يجب الاحتفاظ بسيولة ملائمة من جهة تضمن القدرة على مواجهة المسحوبات ومن جهة أخرى تحقيق الفوائد للبنك من خلال تقديم القروض والاستثمار للفائض من السيولة.

المطلب الثالث: أداء وتنافسية البنكين محل الدراسة من خلال مقارنة تغيّر مجموعة عناصر

سنتعرف على تطور الأصول، الإيرادات والتكاليف، النتائج والودائع والقروض في كل من البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة من 2003-2012.

أولاً: تطور الأصول في البنكين:

شكل رقم (13): تطور أصول بنكي الدراسة خلال الفترة من 2003-2012 الوحدة مليون دج

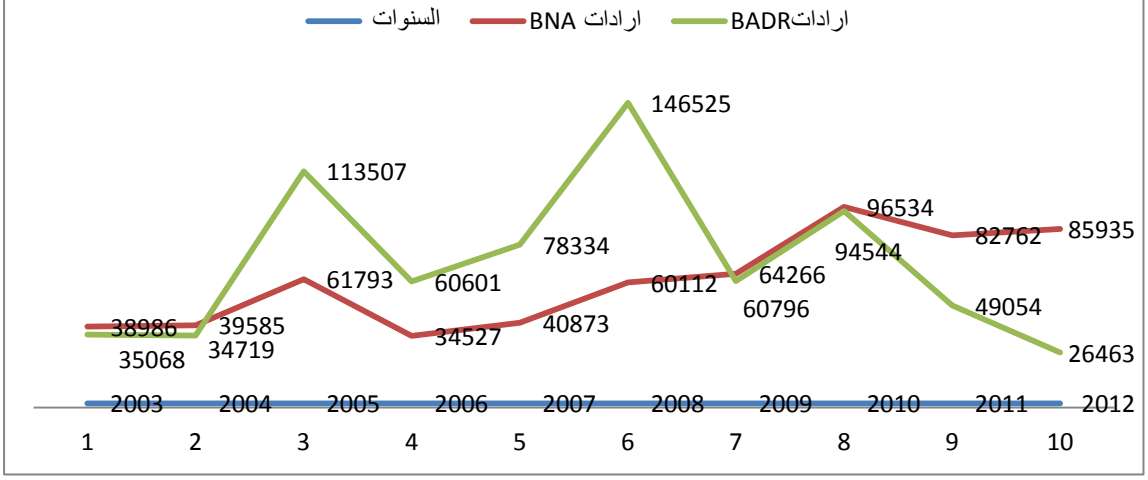


المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتماداً على وثائق البنك وباستخدام برنامج ال Excel

من خلال المنحنى نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري أصوله أكبر من أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية فأصول البنك الوطني الجزائري في تصاعد مستمر بسبب ارتفاع قيمة الودائع لدى المؤسسات المالية والزبائن والقيم في الصندوق والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فإن أصوله شهدت انخفاضا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 لتتصاعد بعدها بشكل متباطئ وهي نفسها السنوات التي حقق فيها البنك خسائر. وعليه فالبنك الوطني الجزائري يسعى إلى توظيف الأموال والودائع من خلال تقديم قروض للزبائن والمؤسسات المالية التي تتولد عنها أرباحا وبالتالي يعكس كفاءة البنك في تنمية وتسيير موارده المتاحة.

ثانيا: تطور الإيرادات والتكاليف الخاصة بالبنكين خلال الفترة من 2003-2012

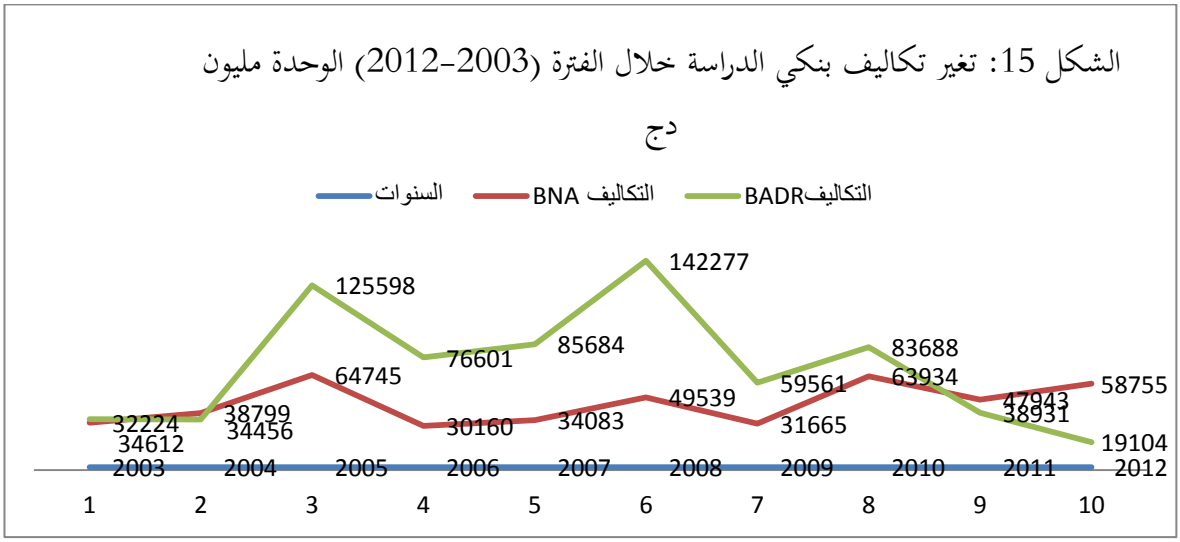
الشكل (14): تغير الايرادات الخاصة ببنكي الدراسة خلال الفترة (2003-2012) الوحدة مليون دج



المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتماداً على وثائق البنك وباستخدام برنامج ال Excel

تطور الإيرادات: نلاحظ من خلال المنحنى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يحقق إيرادات أعلى من تلك التي يحققها البنك الوطني الجزائري رغم أن أصوله أقل من أصول البنك الوطني الجزائري وهذا خلال الفترة من 2004 حتى 2009 ثم خلال الفترة من 2009-2012 أصبحت الإيرادات التي يحققها البنك الوطني الجزائري أعلى، وهذا ما يدل على قدرة البنك على تحقيق إيرادات عالية من توظيف الأموال المتاحة لديه.

الشكل 15: تغير تكاليف بنكي الدراسة خلال الفترة (2003-2012) الوحدة مليون دج



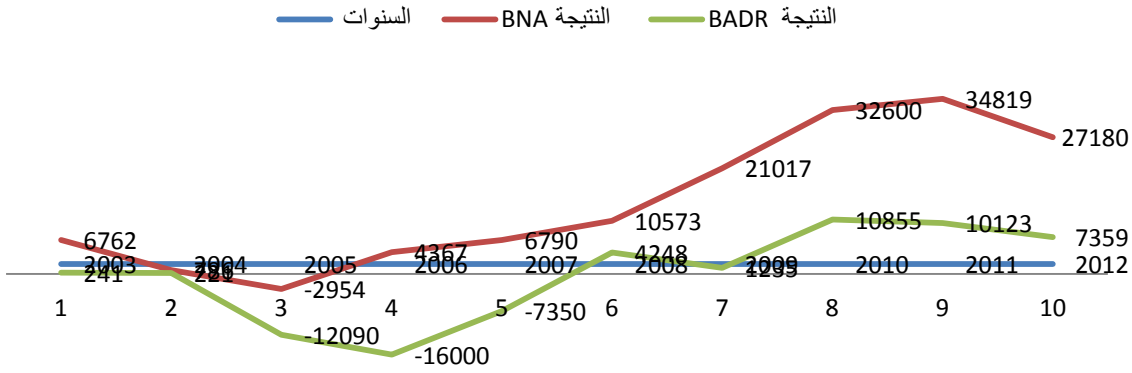
المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتماداً على وثائق البنك وباستخدام برنامج ال Excel

من خلال المنحنى نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كانت تكاليفه مرتفعة مقارنة بالبنك الوطني الجزائري ولكن إذا ما قارناها بإيراداته المحققة خلال سنوات الدراسة فإن التكاليف منخفضة عدا في السنوات 2005 2006 و2007، أما تكاليف البنك الوطني الجزائري فقد ارتفعت في سنة 2004 و2005 لتنخفض بعدها وما يلاحظ على تكاليف البنكين هو انخفاضها وارتفاعها بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة إلا أنها أقل من الإيرادات ما يعني أن البنكين يحققان نتائج إيجابية ما يدل على قدرتها على التحكم في التكاليف.

من خلال المنحنيين يمكن القول بأن البنك الوطني الجزائري كان أداؤه أفضل من خلال تحكمه في التكاليف وإدارتها بشكل جيد ما أدى إلى تحقيقه لإيرادات أكبر وبالتالي نتائج ايجابية أفضل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثالثا: تطور نتائج البنكين خلال فترة الدراسة:

الشكل (16): تغيرات النتيجة بالبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة من 2003-2012 الوحدة مليون دج



المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتماداً على وثائق البنك وباستخدام برنامج ال Excel

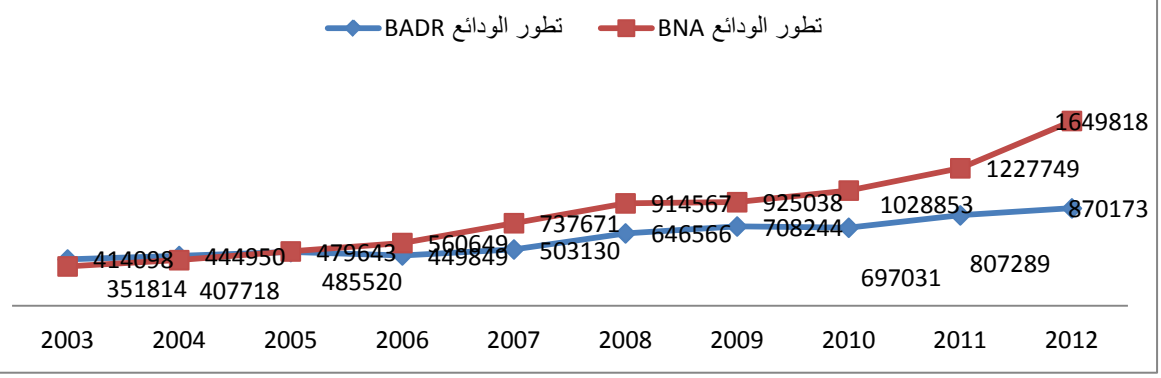
نلاحظ من خلال المنحنى أن نتائج البنك الوطني الجزائري سجلت انخفاضا خلال الفترة من 2003-2005 أين حققت نتيجة سلبية ب 2954 مليون دج، ليحقق بعدها البنك في تحقيق نتائج إيجابية متزايدة حتى وصلت إلى أقصى قيمة لها سنة 2011 ب34819 مليون دج لتنخفض سنة 2012 وتصل إلى 27180 مليون دج، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد حقق نتائج سلبية خلال الفترة 2005، 2006 و2007 على التوالي ب 12090 مليون دج، 16000 مليون دج و7350 مليون دج، لتحقق بعدها نتائج إيجابية وحققت أقصى قيمة

سنة 2010 ب 10855 مليون دج لتنخفض بعدها وحقق خلال سنة 2012 نتيجة ايجابية تقدر ب7359 مليون دج.

وعليه نستنتج أن البنك الوطني الجزائري كان أداؤه أفضل مقارنة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تحقيق البنك الأول لنتائج إيجابية أكبر والتي ترجع إلى ارتفاع الإيرادات المحققة مقارنة بالتكاليف وأيضا إلى ارتفاع أصوله وتوظيفه لموارده بشكل صحيح.

رابعا: تطور الودائع والقروض ببنكي الدراسة للفترة من 2003-2012:

شكل رقم (17): تطور الودائع في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012 الوحدة مليون دج

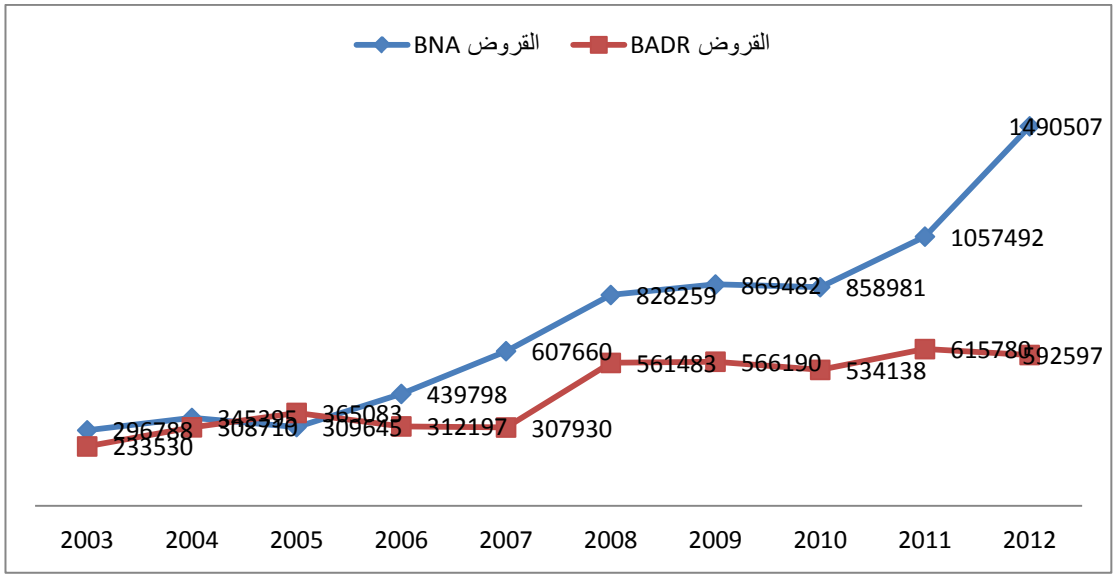


المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتماداً على وثائق البنك وباستخدام برنامج ال Excel

نلاحظ تزايدا مستمرا للودائع في كلا البنكين إلا أن تزايد قيمها في البنك الوطني الجزائري كان أعلى من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويدل ذلك على سياسة البنك الناجعة في جذب الودائع وبلغت قيمة الودائع في السنوات 2011،2010 و 2012 في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية على التوالي ب 1028853، 1227749 و1649818 مليون دج والثاني ب697031، 807289 و 870173 مليون دج.

شكل رقم (18): تطور القروض في البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2003-2012

الوحدة مليون دج



المصدر: تمّ إعداد الشكل اعتماداً على وثائق البنك وباستخدام برنامج ال Excel

نلاحظ من خلال المنحنى أن القروض المقدمة من البنك الوطني الجزائري أعلى من تلك التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبلغت ذروتها بالنسبة للبنك الأول سنة 2012 بقيمة 1490507 مليون دج أما البنك الثاني فقد بلغت ذروتها عام 2011 بقيمة 615780 مليون دج ونجاح البنكين في تقديم أكبر قدر من قروض يرجع إلى سياستهما المنتهجة في منح القروض خاصة من خلال معدلات الفائدة.

كلا البنكين يسعى إلى جذ أكبر قدر من الودائع وتوظيفها من خلال تقديم القروض للعملاء وحسب ما هو ملاحظ فإن سياسة البنك الوطني الجزائري كانت أنجع من السياسة المنتهجة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وربما يرجع هذا إلى طبيعة نشاط كلا البنكين.

من خلال العناصر المدروسة في هذا المطلب نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري كان أداؤه أفضل من خلال تحكمه أكثر في التكاليف وإدارته الجيدة لموارده المتاحة وسياسته في جذب الودائع وتقديم القروض ويظهر ذلك من خلال تحقيقه لإيرادات مرتفعة وبالتالي تحقيق نتائج أحسن، وبالتالي فالبنك الوطني الجزائري أكثر تنافسية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خلاصة

يتوفر القطاع البنكي الجزائري على ستة بنوك عمومية تنشط في السوق، وتعمل على تحقيق أهدافها، وهي تمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني. وتعتمد البنوك على الكشوف المالية التي تمكنها من القيام بالتحليل الأفقي والعمودي لمعرفة مختلف التغيرات التي تطرأ على بنودها، وقد اعتمدت في هذا الفصل على تحليل كشفين هما الميزانية بجانبيها الأصول والخصوم، ولاحظنا مختلف التغيرات التي مسّت بنودهما خلال فترة الدراسة التي كانت من سنة 2003 إلى سنة 2012. وكذلك جدول النتائج الذي يمكننا من معرفة مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة والإيرادات التي تتحصل عليها.

وتعتبر النسب المالية من أهم الآليات المستخدمة في تقييم أداء البنوك وتمكننا من معرفة أدائها الفعلي، وكفاءتها وفعاليتها في التحكم في الأداء والتكاليف، وما لوحظ على البنكين محل الدراسة هو أداؤهما الجيد، إلا أن البنك الوطني الجزائري كان الأفضل بالنظر إلى:

- زيادة متواصلة في أصول البنك الوطني مقارنة بأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث بلغ إجمالي أصول البنك الأول سنة 2012 ب 2060080 مليون دج بينما البنك الثاني فبلغت 998423 مليون دج؛
- حقق البنك الوطني الجزائري إيرادات أكبر من إيرادات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالتالي فالنتائج التي حققها كانت أحسن؛
- معدل العائد على حقوق الملكية في البنك الوطني الجزائري أفضل من المعدل المحقق في البنك الثاني ويعود هذا المعدل إلى مضاعف الملكية وإلى العائد على الأصول؛
- حقق البنك الوطني الجزائري معدل هامش ربح أفضل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا يبين أن البنك الأول يتحكم أكثر في التكاليف ويستخدم أصوله بشكل أفضل يظهر ذلك من خلال مؤشر منفعة الأصول.

وعليه فالبنك الوطني الجزائري أكثر تنافسية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث كان أكثر تحكما ومراقبة للتكاليف وكانت إدارته للموارد المتاحة أفضل من خلال زيادة حجم الودائع والقروض.

خاتمة

تسعى البنوك دائما إلى تحقيق أداء أفضل من خلال التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، والتحكم في التكاليف لتحقيق نتائج إيجابية وعوائد كبيرة.

ويكتسي التحليل المالي أهمية بالغة في تقييم الأداء بالبنوك من خلال استغلال الكشوف المالية سواءً من خلال التحليل الأفقي أو العمودي لها، لمعرفة التغيرات التي تطرأ في بنودها وتأثيراتها على أداء البنوك، أو من خلال استعمال النسب المالية وذلك بحساب مجموعة من المؤشرات مثل مؤشرات الربحية، السيولة وتوظيف الأموال لمعرفة مدى حسن توظيف الأموال ومدى القدرة على سداد مسحوبات المودعين والعوائد التي يمكن تحقيقها وبالتالي كشف المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك. ويُجرى تقييم الأداء لمعرفة مدى تحقيق البنك لأهدافه وأيضا يعكس قدرته على مواجهة المنافسين وإمكانية بقائه في السوق خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم اليوم والتوجه نحو العولمة وتحرير الأسواق المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار الفرضيات التي قمنا بصياغتها في مقدمة هذا البحث، قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين، قسم نظري وآخر تطبيقي. حيث تَضَمن القسم الأول ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للبنوك ومراحل تطورها بالجزائر للفترة 1990-2012، وفي الفصل الثاني إلى التحليل المالي كأسلوب لتقييم أداء البنوك، أما الفصل الثالث فهو مدخل نظري حول تنافسية البنوك. أما القسم الثاني فقد خصصناه للدراسة التحليلية، والتي استهدفت تقييم أداء وتنافسية البنوك العمومية في الجزائر وقمنا بدراسة بنكين عموميين هما البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تجعلنا نرفض أو نؤكد صحة الفرضيات، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات نُلخِّصُها فيما يلي :

1- نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ، و يمكن تقسيمها كما يلي:

أولاً. النتائج الخاصة بالقسم النظري

- من خلال ما توصلنا إليه في الفصل الأول فإن البنوك هي مؤسسات مالية تعمل على جذب الودائع وتقديم القروض للعملاء، ولقد اهتمت الجهات المعنية بهذا المجال بتطويره ووضع ضوابط وأسس لتنظيمه ومراقبته والتحكم فيه، ولذا فقد عرف القطاع البنكي في الجزائر العديد من الإصلاحات ولعل أهمها

قانون النقد والقرض 90-10، الأمر 03-11 وهذا من أجل رفع أداء القطاع البنكي في الجزائر والرفع من تنافسية في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية.

ويتم تقييم الأداء في البنوك العمومية باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي وباستخدام النسب المالية التي من بينها نسب السيولة والربحية ومؤشرات توظيف الأموال، وبالتالي يمكن القول بأن توفر البنك على السيولة يمكنه من مواجهة مسحوبات المودعين وسداد أموالهم، وتوظيف الأموال المودعة يعتبر المصدر الأساسي للأرباح كما تسمح مؤشرات توظيف الأموال بالرقابة على توظيف الموارد المتاحة، أما الربحية فهي ما يحصل عليه الملاك جراء استثمار أموالهم.

كما يشهد القطاع البنكي منافسة شديدة نظرا لتحرير الأسواق المالية وظهور تكنولوجيات حديثة وقوانين ينبغي تطبيقها، لذا يجب على البنك وضع وإتباع استراتيجيات معينة قصد البقاء في السوق وذلك بالأخذ بعين الاعتبار متطلبات زيادة القدرة التنافسية وهذا من خلال تحسين أدائه بالاستغلال الكفء للموارد المتاحة لديه والتحكم في التكاليف، فكلما كان أداء البنك جيد كلما كان في وضع تنافسي أفضل.

ثانياً. النتائج الخاصة بالقسم التطبيقي

انطلاقا من تحليل القوائم المالية والنسب المالية، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها بخصوص مستوى أداء البنوك العمومية وتنافسيتها فيما يلي:

- من خلال التحليل الأفقي نلاحظ بأن البنوك العمومية تشهد تحسنا مستمرا في أصولها وفي القروض التي تقدمها لعملائها أو الودائع المستلمة، وكذلك زيادة الأرباح التي تحققها.
- كما نلاحظ في التحليل العمودي: في جانب الأصول أن ودائع لدى الزبائن ولدى الهيئات المالية ومستحقات وسندات ذات مردودية ثابتة تمثل النسب الكبرى، أما في الخصوم فنجد ودائع الزبائن وديون اتجاه الهيئات المالية، وهذا يعني أن نشاط البنك يعتمد بشكل أساسي على الودائع والقروض، وفي جانب حسابات النتائج فإن أكبر نسبة تكون في جانب النواتج البنكية للاستغلال والأعباء البنكية للاستغلال؛
- تدل نسب توظيف الأموال على قدرة البنك وكفاءته وتحكمه في توظيف أمواله المتاحة؛
- تقيس نسب الربحية قدرة البنك على تحقيق عائد صافي على الأموال المستثمرة، فتحقيق البنك للأرباح يعزز قدرته على البقاء والمنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك ؛

من خلال المقارنة التي أجريناها بين البنكين نستنتج أن كليهما يحقق أرباحا مرتفعة وبالتالي هذا دليل على قدرتهما على التحكم في التكاليف وفي تحقيق إيرادات مرتفعة وقدرتهما على الحصول على الودائع والتوسع في تقديم القروض العملاء وبالتالي نجاعة سياستهما المنتهجة.

وعليه فمن خلال البنكين العموميين الذين كانا محل هذه الدراسة لاحظنا أن أدائهما جيد والبنك الوطني الجزائري كان الأفضل، وهذا دليل على قدرتهما على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وامتلاكهما لمزايا تنافسية وانتهاجهما لسياسة تمكنهما من البقاء في السوق.

2- إختبار الفرضيات:

تعمل البنوك على تقديم أرقى الخدمات من أجل اكتساب أكبر عدد من العملاء خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع البنكي في ظل التحرير البنكي وظهور تكنولوجيا المعلومات الحديثة والبنوك الشاملة والاندماج البنكي، لذا من الضروري على البنوك التوجه إلى البنوك الشاملة أو الإندماج البنكي الذين يمكنان من الحصول على التكنولوجيات الحديثة التي تتميز بارتفاع تكاليفها وتسمح بتقديم خدمات ذات جودة ونوعية للعملاء. وعليه **فالفرضية الأولى** صحيحة: ‹‹تعتمد البنوك على التكنولوجيات الحديثة من أجل البقاء في السوق وضرورة التوجه إلى الاندماج البنكي والبنوك الشاملة كحل أمثل لمواجهة تحديات التحرير المالي››.

ويتأثر أداء أي بنك بعدة عوامل منها حجم السوق، السيولة وتوظيف الأموال والربحية، كما يتأثر أداء البنك بعوامل أخرى منها العوامل الاقتصادية والقدرات التنظيمية والإدارية وهيكل الصناعة البنكية. وعليه فإن **الفرضية الثانية** القائلة: ‹‹يتأثّر أداء البنك بعدة عوامل منها حجم السوق، السيولة والربحية›› صحيحة.

يتأثر أداء البنك بعدة عوامل كما ذكرنا سابقا وكلما كان أداء البنك جيدا كلما أثر ذلك على قدرة البنك على المنافسة فتحقيق البنك لمستويات مرتفعة من السيولة ومن الربحية وارتفاع مؤشرات توظيف الأموال يجعل البنك في وضع تنافسي أفضل ويجعله يمتلك مزايا تنافسية لا يملكها الغير. وعليه **فالفرضية الثالثة** صحيحة والقائلة: ‹‹يؤثر أداء البنك طردياً على القدرة التنافسية له››.

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها في الجزء التطبيقي نلاحظ أن النسب المالية تمكن البنك من معرفة أدائه الفعلي، وكفاءته وفعاليته في التحكم في الأداء والتكاليف، وما لوحظ على البنكين محل الدراسة هو أن أداءهما يتحسن حيث نلاحظ زيادة متواصلة في أصولهما وفي إيراداتهما وهذا ما يؤثر على معدل العائد على

حقوق الملكية الذي يشهد إرتفاعا ويعود هذا المعدل إلى مضاعف الملكية وإلى العائد على الأصول، كما حقق البنكين معدل هامش ربح وهذا دليل على أن البنكين يتحكمان أكثر في التكاليف ويستخدمان أصولهما بشكل جيد ويظهر ذلك من خلال مؤشر منفعة الأصول. ومن هذا التحليل نستنتج أن **الفرضية الرابعة** خاطئة والقائلة: ‹‹لا يحقق البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستويات عالية من الأداء مما يؤثر سلبا على قدرتهما التنافسية في ظل اقتصاد السوق›› فالبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية يحققان مستويات عالية من الأداء تمكنهما من المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

3- المقترحات:

من خلال **النتائج** المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات، نوجزها فيما يلي:

- يمكن استخدام أساليب كيفية لتقييم أداء البنوك مثل استخدام بطاقة الأداء المتوازن، تقييم أداء العاملين؛
- ضرورة نشر الكشوف المالية للبنوك في وقتها لتمكين العملاء والجمهور من الإطلاع عليها؛
- تقييم الأداء باستخدام أساليب أخرى كلوحة القيادة ومخططات النشاط؛
- تمكين الباحثين من الحصول على المعلومات الضرورية لبحوثهم؛
- ضرورة اعتماد البنك على إستراتيجية تنافسية واضحة ودقيقة من خلال المغرفة الجيدة بالمنافسين له؛
- ضرورة البحث عن المزايا التنافسية التي يصعب محاكاتها وتجعل البنك قويا وفي وضع تنافسي جيد؛
- ضرورة استخدام البنك للأساليب الحديثة في تقييم الأداء.

4- آفاق البحث:

من خلال هذه الدراسة، يمكن طرح بعض المواضيع التي قد تكون موضوعا للدراسة مستقبلا:

- بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم أداء البنوك ؛
- تقييم أداء البنوك باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة مقارنة؛
- رضا العميل وتأثيره على أداء البنوك.

وللموضوع أهمية كبيرة لذا من الضروري الاهتمام به لأن دراسة أداء البنوك في ظل المنافسة التي يشهدها القطاع تساهم في الكشف عن أسباب ضعف الأداء والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وبالتالي الكشف

عن الانحرافات ونقاط الضعف في أدائه ومعرفة كيفية مواجهتها في الوقت المناسب خاصة في ظل التغيرات الحديثة والمتسارعة في القطاع البنكي وما يتطلبه من يقضة وحذر للبقاء في السوق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
2. أحمد سليمان حصاونة، المصارف الإسلامية- مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-إستراتيجية مواجهتها، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008.
3. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006.
4. أحمد محمد رفعت، دور البنوك في القروض الدولية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
5. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية، البحرين، 2006.
6. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن،2005 .
7. أمحمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
8. بتس ديفيد لى، ترجمة عبد الحكم الخزامى، الإدارة الإستراتيجية بناء الميزة التنافسية، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2008.
9. بخزاز يعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
10. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.
11. جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف- دراسة تطبيقية، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
12. حسن علي الزعبي، نظم المعلومات الإستراتيجية مدخل استراتيجي، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
13. حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن، 2003.
14. حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة، الجزائر، 2009.
15. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002.
16. حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

17. خالد أمين عبد الإله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
18. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008.
19. الخطيب سمير، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
20. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا، رسالة ماجستير، السكندرية، 2000 .
21. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
22. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
23. سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية- مدخل استراتيجي-، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.
24. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
25. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.
26. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
27. ضياء مجيد موسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.
28. طارق حامد عبد العال، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
29. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.
30. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
31. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
32. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
33. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2005.
34. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي الجزء الثاني إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

35. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
36. عماد سفر سالمان، الاتجاهات الحديثة للتسويق محور الأداء في الكيانات والاندماجات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
37. كاظم نزار الرّكابي، الإدارة الإستراتيجية العولمة والمنافسة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
38. فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999/1998.
39. فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003.
40. محسن أحمد الخضيري، صناعة المزايا التنافسية منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004.
41. محسن احمد الخضيري، التسويق المصرفي، إيتراك للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999.
42. محسن احمد الخضري ، الاندماج المصرفي المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق والفاعلية في عالم الكيانات البنكية العلاقة وتحقيق ضرورات التكيف مع متطلبات العولمة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007.
43. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
44. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
45. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت ،دون سنة نشر.
46. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2006.
47. محمد يوسف ياسين، القانون المصرفي والنقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
48. مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
49. مصطفى محمود أبو بكر، المرجع في التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

50. موسي خليل منترى، الجديد في التقنيات المصرفية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصاد الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى، بيروت، 2002.
51. منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الثاني: المشتقات والعقود الآجلة والعقود المستقبلية،منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
52. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1996.
53. منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي،البنوك الالكترونية،دار الفكر الجامعي الإسكندرية،2005.
54. نبيل خليل مرسي، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1998.
55. نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1998.
56. ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، فيفري 2010.
57. نبيل محمد مرسي، استراتيجيات الإدارة العليا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
58. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2009.
59. هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007.

ب– الأطروحات ومذكرات الماجستير:

1. بريش عبد القادر،التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2006/2005.
2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/.2006.
3. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
4. دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
5. محمد يوسف العمري، الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004.

6. مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.
7. حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.
8. خالد عبد المصلح عمايرة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية- دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن، 2005.
9. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011.
10. رابح عرابة، التسويق البنكي وآفاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق حالة القرض الشعبي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010.
11. عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
12. قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
13. آسيا سعدان، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 45 قالمة، الجزائر، 2006.
14. آسيا محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قالمة، الجزائر، 2011/2010.
15. إيمان العشاب، دور الاتصال التسويقي في تدعين القدرة التنافسية للمؤسسة دراسة حالة ملبنة البخاري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2009-2010.
16. بداوي مصطفى، المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، نوفمبر 2004.
17. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات *KANAGHAZ* 2005-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
18. بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

19. بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 دراسة حالة عينة من البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر 2005-2006.
20. بونيهي مريم، مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2011/2010.
21. توفيق بن شيخ، التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1980-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قالمة، الجزائر، 2006/2005.
22. تومي حسينة قديرة، أثر إدارة التغيير على أداء المنظمة الخدميّة- دراسة حالة الوحدة العملية للاتصالات بالجلفة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2009/2008.
23. جاني محمد العيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.
24. جداييني ميمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الشلف، الجزائر، 2006.
25. جهاد يونس محمد القديمات، الصناعة المصرفية في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2002.
26. خالد خالفي، البيئة التسويقية والإستراتيجية التسويقية حالة المؤسسة الوطنية لصناعة العصير والمصبرات ENAUC، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2005.
27. خديجة عراب هريش، التعامل في الأسواق المالية من منظور إسلامي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدية، الجزائر، 2011/2010.
28. دربوشي صبرينة، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي: دراسة مقارنة مع أزمة 1929، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
29. رباعي أمينة، التجارة الالكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
30. رسميه أحمد أمين أبو موسى، أثر جودة الخدمة على ربحية ورضا العملاء في المصارف الأردنية (دراسة مقارنة بين بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2003.
31. ساحل فاتح، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003.
32. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

33. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
34. شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض-دراسة الواقع في الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة لجزائر،2006/2005.
35. شام غربيل، الأبعاد و الانعكاسات الاقتصادية لتبيض الأموال ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، الجزائر، 2006/ 2007.
36. شعابنة رزيقة، التوريق المصرفي للديون: الاطار والممارسة-دراسة حالة الدول النامية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8ماي 45 قالمة، الجزائر، 2006/2005.
37. شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
38. شوالين محمد السنوسي، المنافسة الاقتصادية بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.
39. صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011/2010.
40. طارق عبد الله المحيسن، اثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2006.
41. عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010/2009.
42. علي بوعمامة ،اندماج وخصخصة البنوك ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006.
43. عماد أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008.
44. العيهار فلة، دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
45. فايزة بريش، دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
46. فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001/2000.

47. فراس جمال الدين الشخشير، تقييم الأداء في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، آب 2003.
48. فطوم معمر، توجهات النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، ديسمبر 2011.
49. فيصل غازي عبد العزيز عبد الله المطيري، أثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
50. قميري حجيلة، تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/2004.
51. كركار مليكة، تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، البليدة، نوفمبر 2004.
52. لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010/2009.
53. لمياء شهبون، معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2007/2006.
54. المانسبع رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
55. محمد عبد الرحمان ولد أحمد، دور التسويق في الرفع من الميزة التنافسية في القطاع المصرفي دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية ***BMC***، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010.
56. مراد رايس،اثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة دراسة حالة مديرية الصيانة لسونا طراك بالاغواط 2005/2004، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
57. موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/2004.
58. منيرة المهندس، تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2006/2005.
59. وسام محمد ناصر الكركي، جودة الخدمات المصرفية وأثرها على تحقيق الميزة التنافسية في فلسطين من وجهة نظر الإداريين والزبائن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.
60. مسعود طحطوح، أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة–دراسة حالة مؤسسة اقتصادية–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر،2009/2008.

61. معارفي فريدة، جودة الخدمات المصرفية وعلاقتها بتنافسية البنوك في ظل إدارة الجودة الشاملة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة باتنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

62. وليد حميد رشيد الأميري، تقييم وتطوير نظام تقويم أداء العاملين،مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، 2009.

ج- المقالات المحكمة:

1. أحمد يوسف دودين، معوقات استخدام بطاقة الاداء المتوازنة في البنوك التجارية الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 09، العدد 02، الأردن، 2009.
2. إبراهيم أونور، قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء، العدد 41، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2011.
3. إلهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة باتنة، مجلة الباحث، العدد 05، ورقلة، الجزائر، 2007.
4. أمال ياسين، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، أكتوبر 2009.
5. بركان زهية ، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2.
6. بريش عبد القادر،جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، الشلف، الجزائر.
7. خالد القطناني، اثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية-دراسة تحليلية في المصارف الأردنية،المجلد 13 العدد 2، المنارة،2007.
8. سمير أحمد أبو زنيد، شادي ربحي الشريف، جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية ومدى رضا العملاء عنها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جانفي 2008.
9. سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004، تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، 2006/06/20.
10. رابح عرابة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.
11. زيدان محمد، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية، مجلة الباحث، العدد 02، شلف، الجزائر، 2003.

12. عبد الحليم إبراهيم محيسن، مفهوم وقياس مؤشر الكفاءة المالية الكلية للبنوك التجارية، مجلة التعاون، العدد 53، يونيو 2001.
13. عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.
14. عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006.
15. الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 03، 2003.
16. كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحويلات الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.
17. محفوظ أحمد جودة، تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الألمنيوم الأردنية- دراسة ميدانية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 11، العدد 02، عمان، الأردن، 2008.
18. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000 الجزء الأول، مجلة الباحث، العدد 03، ورقلة، الجزائر، 2004.
19. مخلوفي عبد الرزاق، تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2013/2012.
20. منذر طلال المومنى، عدنان فتحي السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، المجلد 13، العدد 2، المنارة،2007.
21. وليد عبد مولاه، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد 104، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو 2011.

د- الملتقيات العلمية:

1. أحمد طرطار، سارة حليمي، جودة الخدمات المصرفية كآلية لتفعيل الميزة التنافسية للبنك، الملتقى الدولي: إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.
2. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر،14-15 ديسمبر 2004.

3. بزار حليمة، هدى بن محمد، المشتقات المالية ومخاطرها، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية،قسنطينة، 06/05 جوان 2009.
4. لمقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقييم أداء النظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية- واقع وتحديات-، جامعة الشلف؛ الجزائر، 14-2004/12/15.
5. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية- واقع وتحديات-، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، 14 - 12/15/ 2004.
6. بن نافلة قدور، عرابة رابح، التسويق البنكي وقدرته على إكساب البنوك الجزائرية الميزة التنافسية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية واقع وتحديات،جامعة الشلف، الجزائر، 14-12/15/ 2004.
7. بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية-حالة الجزائر-، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
8. خالدي خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، شلف، الجزائر، 14-2004/12/15.
9. رحيم حسين، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.
10. زنيبي فريدة، شيشة نوال، دور التحالفات الإستراتيجية في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر.
11. زيدان محمد، دريس رشيد، اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.
12. سام محمد، دراسة استجابة المصارف السورية للتحول إلى مصارف شاملة، المؤتمر العلمي الثالث : إدارة منظمات الأعمال-التحديات العالمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27-29 نيسان 2009.
13. سليمان ناصر، التوريق كأداة مالية لمواجهة مخاطر السيولة في البنوك تجربة توريق القروض العقارية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، الشلف، الجزائر، 26/25 نوفمبر 2008.
14. شريط عابد وآخرون، التوريق: الحل البديل لإنعاش قطاع السكن في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أزمة السكن في الدول العربية واقع وآفاق، جامعة المدية، الجزائر، 10/9 ماي 2012.

15. شقيري نوري موسى، مروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنويع للحد من المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، المؤتمر العلمي الثالث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والآفاق المستقبلية)، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن، نوفمبر 2009.
16. شول بن شهرة، ماجدة مدوخ، الصيرفة الالكترونية ماهيتها، مخاطرها،حمايتها، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الثالثة منافسة، مخاطر وتقنياته، جيجل الجزائر 6-7 جوان 2005 .
17. شيبي عبد الرحيم، بن بوزيد جازية، تقييم أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية, جامعة بشار, الجزائر، 24-2006/04/25.
18. عباس بلفاطمي، المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الالكتروني على مستوى القطاع المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جيجل، الجزائر، 7/6 جوان 2005.
19. عبد الغني ربوح، نور الدين رغدة، تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس 2008.
20. عماري جمعي، التسويق المصرفي في المؤسسة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
21. كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، شلف، الجزائر، 14-2004/12/15.
22. محسن زبيدة، بوخلالة سهام، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، 24-25 أفريل 2006.
23. محمد بن عبد الله عوض، إستراتيجيات التسويق التنافسية إطار جديد لمفهوم قديم، الملتقى الأول حول التسويق في الوطن العربي(الواقع ةآفاق التطوير)، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 15-2002/10/16.
24. محمد العربي ساكر، عالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية إشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، الجزائر، 22/21 نوفمبر 2006.
25. مزريق عاشور، معموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر، الملتقى الوطني للمنظومة الثالثة منافسة ومخاطر وتقنيات، جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005.
26. معطى الله خير الدين، المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.

27. مفتاح صالح، الطيب داودي، معارفي فريدة، الصيرفة الشاملة المدخل المواكبة مستجدات الصناعة وتأهيل المصارف الجزائرية المؤتمر العلمي الثالث: تحت عنوان ادارة منظمات الأعمال والتحديات العالمية المعاصرة،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ،29/27 نيسان 2009.

28. يوسف مسعداوي، البنوك الالكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، شلف، الجزائر،14-2004/12/15.

29. نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.

30. نعيمة بن العامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة شلف، الجزائر، 14-2004/12/15.

هـ- الجرائد الرسمية:

1. التعليمة 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر.

2. الأمر 11/03، المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض.

3. القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 12مارس 2006.

4. القانون 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 12مارس 2006.

5. القرار المؤرخ في 06 أوت 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، 23 سبتمبر 2007.

6. مقرر رقم 08-02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، 2008/9/24.

7. النظام 09-03 بتاريخ 26 ماي 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد53، 13 سبتمبر 2009.

8. نظام رقم 05/09 المؤرخ في 2009/09/18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، 2009/12/29.

9. الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 01 سبتمبر2010.

10. المقرر رقم 11-01 المؤرخ في 23 فيفري 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد17، 2011/3/20.

11. النظام رقم 12-01 المؤرخ في 20 فيفري 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، 13 يونيو 2012.

12. المقرر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/05/31، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2012/7/25.

و- المواقع الإلكترونية:

1. زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، تاريخ الاطلاع: 2013/03/12 على الموقع:
www.kantakji.com/fiqh/files/banks/54533
2. سلطان بن عايض البقمي، على الموقع:
HYPERLINK 'http://world-acc.net
3. علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005/03، تاريخ الاطلاع: 2013/03/17، على الموقع:
http://JPS-DIR.COM/FORUM/FORUM-POST.ASP?TID=6656
4. أماني بورسلي، التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل2، الكويت، ص6،تاريخ الاطلاع 2012/12/25، على الموقع: www.capstandardes.com
5. الراجحي المالية، أبحاث اقتصادية، المملكة العربية السعودية تاريخ الإصدار 2010/10/03، تاريخ الاطلاع: 2012/10/15، على الموقع: RESEARCH@ALRAJHI-CAPITAL.COM
6. كمال رزيق، بوزعرور كمال، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تاريخ التحميل 2013/07/26، على الموقع: www.clubnada.jeeran.com
7. زيدان محمد، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، تاريخ التحميل 2013/07/26، على الموقع: www.sarambite.com

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

A-Les ouvrages

1. Christian bordes, et autres, Monnaie, Banque et Marchés financiers, pearson Education , 7e Edition, France, 2004.
2. Claude DEMEURE, marketing aide mémoire, 5emeédition , édition DALLOZ , France, 2005.
3. Luc Bernet- Rollande, Principes de technique bancaire, DUNOD, 25e édition, Paris, 2008.

4. Mansouri Mansour, Systéme et pratiques bancaires en Algérie, Editions Houma, Algérie, 2006.
5. Jacques DARMON, Stratégies Bancaires Et Gestion De Bilan, Edition Economica, Paris, France, 1998.
6. Jean Claude AUGROS, Michel QUERUEL, Risque De Taux D'intérêt Et Gestion Bancaire, ECONOMICA, Paris, France, 2000.
7. Jean-Luc Bailly et autres, Economie Monétaire et Financière, Bréal éditions, Paris, 2000.
8. Joset PEYRARD, analyse financière, Vuibert, 8eme édition, paris, France, 01 /2000.
9. Guy CAUDAMINE, Jean MONTIER, Banque et Marches Financiers, ECONOMICA, Paris, 1998.

B- Articles

1. Aude HUBRECHT, Michel DIETSCH, Mesure De La Performance Des Agences Bancaire Par Une Approche DEA, Finance Contrôle Stratégie –Volume 08, N°2, Juin 2005.
2. JAIME Caruana, BASELIII: towards a safer financial system, Bank for international settlements, MADRID, 15/09/2010

C-Sit internet

1. BEYOND ROE-HOW TO MEASURE BANK PERFORMANCE, Appendix the report on EU banking structures, European Central Bank Eurosystem, September 2010, p08, from the web site, www.ecb.europa.eu, consulter le 12/04/2013.
2. www.bank-of-algeriq.dz/intervention-2103.
3. www.badr-bank.dz/index.php?id=presentation.
4. www.bdl-bank.dz